وصل القراء البررة

بإسناد القراءات الأربع الزائدة على قراءات العشرة

تأليف
علي بن سعد الغامدي المكي

دار الغوثاني للدراسات القرآنية
دمشق - بيروت

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الَّذي أَنزلَ على عبدِه الفرقانَ، وحَفِظَه من التحريفِ والزِّيادةِ والنُّقْصَانِ؛ فقيَّضَ له أَئِمَّةً أَرْخَصُوا في حِفْظِه الأَرواحَ، وهجروا في سبيلِه الدَّعَةَ والرَّاحَ؛ فمَيَّزُوا الصحيحَ من المَنْحُولِ، والشَّاذَّ مِن المَقْبُولِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على إِمامِ المُقرئين، وسيِّدِ القارئين، وعلى آلِه وصَحْبِه والتَّابِعِين.

أَمَّا بعدُ: فهذا بحثٌ في تحقيقِ إِسنادِ القراءاتِ الأَربعِ الزَّائدةِ على القراءاتِ العَشْرِ.

سمَّيتُه: (**وَصْلَ الْقُرَّاءِ الْبَرَرَةِ، بِإِسْنَادِ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ الزَّائِدَةِ عَلَى قِرَاءَاتِ الْعَشَرَةِ**).

والقراءاتُ الأَربعُ: هي قراءةُ الحَسَنِ البَصْريِّ، وقراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ، وقراءةُ الأَعْمَشِ، وقراءةُ اليَزِيديِّ.

ومَقْصِدِي من هذا البحثِ أُمورٌ:

١. إبرازُ جُهُودِ الَّذين سَبَقُونا في حِفْظِ هذه القراءاتِ.

٢. الوفاءُ لشُيُوخِي، الَّذين أَخذتُ عنهم هذه القراءاتِ الأَربعَ، فهذا البحثُ -في مَقامِه الأَوَّلِ- تَخْرِيجٌ لأَسانِيدِهم فيها.

٣. تيسيرُ الوُقُوفِ على إسنادِ القراءاتِ الأَربعِ مُحَرَّرًا -قَدْرَ الطَّاقَةِ- من الخطإِ والخَلْطِ، اللَّذَيْنِ وَقَعَا فيه.

٥. إنجازُ وَعْدٍ قَطَعْتُه على نفسي لِمَن أَخذ عنِّي هذه القراءاتِ، مِن إخواني القرَّاءِ، فقد كنتُ لا أُجَاوِزُ المُتَوَلِّيَ في إجازتي لهُم بها، وذلك لأَنَّ تحقيقَ إسنادِها يحتاجُ إلى وقتٍ وجَهْدٍ، وقد حان وقتُ الوفاءِ بالوَعْدِ.

٦. تلبيةُ طلَبِ بعضِ القُرَّاءِ منِّي تحقيقَ إسنادِ هذه القراءاتِ.

○ وقد قسَّمتُ هذا البحثَ إلى أَربعةِ مباحثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تَرْجَمَةُ الْقُرَّاءِ الْأَرْبَعَةِ تَرْجَمَةً مُوجَزَةً.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمُ الْإِقْرَاءِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَصَادِرُ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: إِسْنَادُ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ.

هذا، وإنِّي أَحمدُ اللَّهَ وأَشكرُه على تيسيرِه هذا البحثَ.

ثُمَّ إنِّي أَشكرُ الشيخَ المُقرئَ الفاضلَ: مصطفى بنَ شَعْبَانَ الوَرَّاقيَّ، الَّذي تفضَّلَ بمَعُونَتِي في تحقيقِ بعضِ طبقاتِ الإسنادِ، وتكرَّمَ بإِمْدَادِي ببعضِ مصادرِ البحثِ، ثم قام بمراجعةِ البحثِ، وأَفدتُّ من تَعَقُّبَاتِه عليه.

كما راجعَ البحثَ -أَيضًا- الشُّيُوخُ المُقْرِئُونَ: وليدٌ المِنيسيُّ، وعبدُ اللهِ الجارُ اللهِ، وعبدُ اللهِ الصُّوماليُّ، ومُتَوَلِّي عبدُ المَجيدِ؛ فشكرًا لهُم.

كما أَشكرُ المَشايخَ الفُضَلَاءَ: وليدًا المِنيسيَّ، وعبدَ اللهِ الجارَ اللهِ، وحَسَنًا الوَرَّاقيَّ، ويُسْرِيَ بنَ محمَّدٍ، ومحمَّدَ بنَ فَوْزِي، وعبدَ الرَّزَّاقِ

الحافِظَ= على إِمْدَادِي ببعضِ المَصادِرِ، الَّتي انتفعتُ بها في هذا البحثِ.

والشُّكرُ موصولٌ للدُّكْتُورِ: عبدِ الحليمِ قابَةَ على إِفاداتِه القَيِّمَةِ.

والشُّكرُ مَبْذُولٌ لزَوْجي الكريمةِ: أُمِّ عبدِ اللهِ، على ما هَيَّأَتْه لي من أَسبابِ طَلَبِ العلمِ، ونَشْرِه.

وبَعْدُ: فهذا جُهْدُ مُقِلٍّ، فما كان فيه من صوابٍ فمِن اللهِ، وما كان فيه من خَطَإٍ فمِن نفسي، والشيطانِ، واللهُ ورسولُه منه بَريئانِ.

وما أَحسنَ ما قاله الإمامُ المُزَنِيُّ -صاحبُ الشَّافِعِيِّ- (ت: ٢٦٤): «لو عُورِضَ كتابٌ سبعين مَرَّةً لوُجِدَ فيه خَطَأٌ، أَبَى اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يكونَ كتابٌ صحيحًا غيرَ كتابِه»(١).

مِن أَجْلِ ذلك: آمُلُ مِن كُلِّ مَن عَلِمَ في هذا الكتابِ هَفْوَةً -ولو كانت من قَبِيلِ خِلَافِ الأَوْلَى- أَنْ يَدُلَّني عليها، والشُّكْرُ المَوْفُورُ له مَبْذُولٌ، وحَقُّه -في ذِكْرِ فَضْلِه- مَكْفُولٌ.

هذا، وصلَّى اللَّهُ وسلَّم على إمامِ القُرَّاءِ والمُقْرِئِين، وعلى آلِه وصَحْبِه وتابِعِيهِم بإِحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، وآخِرُ دَعْوايَ أَنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمِين.

وكَتَبَ: عَلِيُّ بْنُ سَعْدٍ الْغَامِدِيُّ المَكِّيُّ

صَبِيحَةَ الْجُمُعَةِ: ٢٥/ ٧/ ١٤٣٣

بِمَكَّةَ أُمِّ القُرَى

Ali745083@gmail.com

---

(١) أَخرجه الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ في مُوضِحِ أَوْهَامِ الجَمْعِ والتَّفْرِيقِ: ١/ ١٤.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تَرْجَمَةُ الْقُرَّاءِ الْأَرْبَعَةِ تَرْجَمَةً مُوجَزَةً

○ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ:

هو: أَبو سعيدٍ: الحَسَنُ بنُ أَبي الحَسَنِ -يَسَارٍ-، البَصْرِيُّ.

تابعيٌّ كبيرٌ.

وُلِدَ لسنتينِ بَقِيَتا من خلافةِ عمرَ رضي اللهُ عنه، وذلك سنةَ: إِحدى وعشرين.

قرأَ على حِطَّانَ الرَّقاشيِّ، وأَبي العالِيَةِ.

أَخذ عنه القراءةَ عيسى بنُ عُمَرَ الثَّقَفيُّ، وأَبو عَمْرٍو البَصْريُّ.

قال عنه ابنُ الجَـزَريِّ: «إمامُ زمانِه عِلْمًا وعملًا ...، رُوِّينا عنِ الشافعيِّ -رحمه اللهُ- أَنَّه قال: «لو أَشاءُ أَقولُ: إِنَّ القرآنَ نَزَلَ بلغةِ الحَسَنِ لَقُلْتُ»؛ لفصاحتِه.

ومناقبُه جليلةٌ، وأَخبارُه طويلةٌ ... تُوُفِّيَ سنةَ: عَشْرٍ ومِئَةٍ»[(١)].

---

(١) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ ابنِ سَعْدٍ: ٩/ ١٥٧- ١٧٨، والكاملُ: ل: ١١/ أ، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٨٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٥.

وقدِ اختصَّه بالدِّراسةِ: د. عمرُ حَمْدَانُ، في مقدِّمةِ مُفْرَدَةِ الحَسَنِ البَصْريِّ: ١٠٥- ١٨٠.

○ ابْنُ مُحَيْصِنٍ:

هو: أَبو حَفْصٍ: عمرُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحَيْصِنٍ، القُرَشيُّ، السَّهْميُّ، المَكِّيُّ(١).

---

(١) وقدِ اختُلِفَ في كُنْيَتِه، واسمِه، واسمِ أَبيه، على أَقوالٍ.

وأَقربُ ما سُمِّيَ به هو عمرُ -أَو محمَّدُ- بنُ عبدِ الرحمنِ.

وقد سمَّاه عُمَرَ كبارُ الأَئِمَّةِ: سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ ويحيى بنُ مَعِينٍ وابنُ المَدِينيِّ والإمامُ أَحمدُ والبُخاريُّ ومُسْلِمٌ وعبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أَحمدَ وابنُ أَبي حاتِمٍ وابنُ عَدِيٍّ وابنُ حِبَّانَ وأَبو أَحمدَ الحاكِمُ وابنُ مَنْدَهْ.

وأَكثرُ هؤُلاءِ عاصَرَه؛ بل بعضُهم أَخذ عنه؛ كابن عُيَيْنَةَ.

وأَمَّا تسميتُه محمَّدًا فأَرْجَى ما فيها ما ذكره الذَّهَبيُّ من أَنَّ تِلْمِيذَه شِبْلَ بنَ عَبَّادٍ سمَّاه هذا.

قلتُ: ولم يُسْنِدْ ذلك الذَّهَبيُّ، ولم أَقِفْ له على إسنادٍ.

ثُمَّ لو صحَّ هذا عن شِبْلٍ؛ فقولُ ابنِ عُيَيْنَةَ -وهو تِلْمِيذُه أَيضًا- مُقَدَّمٌ عليه؛ لأَنَّه أَثْبَتُ منه من وَجْهٍ، ولمُوافقةِ كبارِ الأَئِمَّةِ ابنَ عُيَيْنَةَ من وَجْهٍ آخَرَ.

وأَمَّا كُنْيَتُه بأَبي حَفْصٍ فنَصَّ عليها -من المُتقدِّمين- البُخاريُّ والدُّولابيُّ وابنُ أَبي حاتِمٍ وابنُ حِبَّانَ وأَبو أَحمدَ الحاكِمُ.

يُنظَرُ: تاريخُ ابنِ مَعِينٍ -روايةُ الدُّوريِّ-: ٣/ ١٠١، والعِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ٣/ ١٠٩، والتاريخُ الكبيرُ: ٦/ ١٧٣، وصحيحُ مُسْلِمٍ: ٨/ ١٦، والكُنَى والأَسماءُ: ١/ ١٥١، والجَرْحُ والتَّعْدِيلُ: ٦/ ١٢١، والأَسَامِي والكُنَى: ٣/ ٢٢٩، والثِّقاتُ: ٧/ ١٧٨، وفتحُ البابِ في الكُنَى والأَلْقَابِ: ١/ ٤٨٦، وتاريخُ الإسلامِ: ٣/ ٤٩٣- ٤٩٤.

قرأَ على دِرْباسٍ المَكِّيِّ، مَوْلَى عبدِ اللهِ بنِ العَبَّاسِ -رضي اللهُ عنهما-، وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، ومُجَاهِدِ بنِ جَبْرٍ.

قرأَ عليه أَبو عَمْرٍو البَصْريُّ، وشِبْلُ بنُ عَبَّادٍ.

قال ابنُ الجَزَريِّ: «مُقرئُ أَهلِ مَكَّةَ -مع ابنِ كَثِيرٍ-، ثقةٌ، روى له مُسْلِمٌ».

قال الهُذَليُّ: ماتَ سنةَ: ثلاثٍ وعشرين ومِئَةٍ، وقال سِبْطُ الخَيَّاطِ: سنةَ: اثنتينِ وعشرين[١].

○ الْأَعْمَشُ:

هو: أَبو محمَّدٍ: سليمانُ بنُ مِهْرانَ، الأَعْمَشُ، الأَسَديُّ، الكاهِلِيُّ -مَوْلَاهُمْ- الكُوفيُّ.

تابعيٌّ جليلٌ.

قرأَ على يحيى بنِ وَثَّابٍ، وجماعةٍ.

قرأَ عليه حَمْزَةُ الزَّيَّاتُ، وزائِدَةُ بنُ قُدَامَةَ الثَّقَفيُّ، في آخَرين.

---

(١) يُنظَرُ: المَصادرُ السابقةُ، والسَّبْعَةُ: ٦٤- ٦٥، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والكاملُ: ل: ١٠/ أَ، والمُبْهِجُ: ١/ ٥٥، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١١٧- ١١٨، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ١٦٧.

وقدِ اختصَّه بالدِّراسةِ: د. عُمَرُ حَمْدَانُ، في مقدِّمةِ مُفْرَدَةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ المَكِّيِّ: ١٠١- ١٧٨، وردَّ فيها عَدَدًا من المَطاعِنِ الَّتي وُجِّهَتْ إِلى قراءتِه.

قال ابنُ عُيَيْنَةَ: «كان الأَعْمَشُ أَقْرَأَهم لكتابِ اللهِ ...»[(١)].

وقال عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أَحمدَ: «قيل لأَبِي: فأَيُّ القراءةِ أَحبُّ إِليك؟

قال: قراءةُ أَهلِ المَدينةِ، فإِن لم يكن فعاصِمٌ.

قيل: فالأَعْمَشُ مِثْلُ حَمْزَةَ؟

قال: فالأَعْمَشُ أَحَبُّ إِلَيَّ -في القراءةِ- منه»[(٢)].

ووَدَّ أَبو طاهِرٍ: ابنُ أَبي هاشِمٍ (ت: ٣٤٩) أَنَّ شيخَه ابنَ مُجاهِدٍ جعل قراءةَ الأَعْمَشِ بدلَ قراءةِ ابنِ عامرٍ في سَبْعَتِه، فقراءةُ الأَعْمَشِ عندَه أَوْلى منها «إِذْ كانت قراءتُه مَنْقُولَةً عنِ الأَئِمَّةِ المَرضِيِّين، ومُوافِقةً للمُصحفِ المَأْمورِ باتِّباعِ ما فيه»[(٣)].

تُوُفِّيَ سنةَ: ثمانٍ وأَربعين ومِئَةٍ[(٤)].

---

(١) طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٥٥.

(٢) يُنظَرُ: مسائلُ الإِمَامِ أَحمدَ، بروايةِ ابنِه عبدِ اللهِ: ٨٣.

(٣) يُنظَرُ: جَمَالُ القُرَّاءِ: ٥١٥، والمُرْشِدُ الوَجِيزُ: ١٦٢، نَقْلًا عن كتابِ أَبي طاهِرٍ (البَيَانِ عنِ اختلافِ القراءةِ)، الَّذي لا أَعرفُ له خَبَرًا.

(٤) يُنظَرُ في تَرْجَمَتِه: السَّبْعَةُ: ٧١، والكاملُ: ل: ١٤/ أ- ب، والمُبهِجُ: ١/ ١٥٤، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١١٣- ١١٦، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١٥- ٣١٦.

وقدِ اختصَّه بالتَّرْجَمَةِ د. محَمَّدُ سُهَيْلُ العانيُّ، في رسالتِه (قراءةُ الأَعْمَشِ، دراسةٌ لُغَوِيَّةٌ، نَحْوِيَّةٌ)، الَّتي نال بها الدُّكْتُورَاةَ، من كُلِّيَّةِ الآدابِ، في الجامعةِ المُسْتَنْصِرِيَّةِ، عام: ١٩٩٩ م.

○ الْيَزِيدِيُّ:

هو: أَبو مُحمَّدٍ: يحيى بنُ المُبَارِكِ بنِ المُغِيرَةِ، العَدَويُّ، البَصْريُّ، المَعروفُ باليَزِيديِّ.

قال عنه ابنُ الجَزَريِّ: «ثقةٌ، عَلَّامةٌ، كبيرٌ، أَخذَ القراءةَ عَرْضًا عن أَبي عَمْرٍو، وهو الَّذي خَلَفَه بالقيامِ بها، وأَخَذ -أَيضًا- عن حَمْزَةَ، روى القراءةَ عنه ... الدُّوريُّ، وأَبو شُعَيْبٍ السُّوسيُّ».

تُوُفِّيَ سنةَ: اثنتينِ ومِئَتَيْنِ(١).

* * *

(١) يُنظَرُ: الكاملُ: ل: ١٢/ ب، والمُبْهِجُ: ١/ ١٠٤- ١٠٦، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٧٦- ١٧٧، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٧٥- ٣٧٧.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمُ الْإِقْرَاءِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْقِرَاءَاتِ الْأَرْبعِ

أَوَّلًا: عِلْمُ شاذِّ القراءاتِ عظيمُ النَّفْعِ؛ لِاستعمالِه -عندَ صِحَّةِ سَنَدِه(١)- في معرفةِ ضَبْطِ القراءةِ الصحيحةِ في المُصْحَفِ(٢).

وكذلك -على الصحيحِ- في التفسيرِ(٣) والفِقْهِ(٤) -إذا لم يكنْ في مُصْحَفِ عُثْمَانَ ما يَدْفَعُه(٥)-، والعَرَبِيَّةِ(٦)، وتمييزِ اللَّحْنِ المُحَرَّمِ

---

(١) يُنظَرُ: فضائلُ القرآنِ لأَبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٥٤، ومَعَاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٤٦٤.

(٢) قال أبو عُبَيْدٍ -مُمَثِّلًا على ذلك-: «... كذلك قراءةُ مَن قَرَأَ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ لَمَّا وَجدتَّهَا في قراءةِ أُبَيٍّ (تُنَبِّئُهُمْ) عَلِمْتَ أَنَّ وَجْهَ القراءةِ ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾». فضائلُ القرآنِ: ٢/ ١٥٥.

(٣) يُنظَرُ: فضائلُ القرآنِ لأَبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٥٤، والِاسْتِذْكارُ: ٥/ ٧٣، ٨/ ٤٨، ومَعَاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٤٦٣.

(٤) يُنظَرُ: أُصولُ السَّرْخَسِيِّ: ١/ ٢٨١، والِاسْتِذْكارُ: ٣/ ٣٥٠، وجَمْعُ الجَوَامِعِ: ١/ ٢٣١، ورَوْضَةُ النَّاظِرِ: ١/ ٢٦٩- ٢٧١.

(٥) يُنظَرُ: الِاسْتِذْكارُ: ١٠/ ١٩٠.

(٦) يُنظَرُ: المُرْشِدُ الوَجِيزُ: ١٨٤ -نَقْلًا عنِ ابنِ الصَّلَاحِ (ت: ٦٤٣)-، والِاقْتِرَاحُ في أُصولِ النَّحْوِ وجَدَلِه -مع شَرْحِه: فَيْضِ نَشْرِ الِانْشِرَاحِ-: ١/ ٤١٦- ٤٢١.

من غيرِه[١]، وتمييزِ صِحَّةِ الصَّلاةِ[٢]، واستعمالِه عندَ الضَّرورةِ في تَلْقِينِ مَن شَقَّ عليه قراءةُ المَشْهُورِ إلى أَن يتيسَّرَ له المَشْهُورُ[٣]، وغيرِ ذلك.

قال الإمامُ: أَبو عُبَيْدٍ: القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ (ت: ٢٢٤) في مَعْرِضِ حديثِه عنِ الشَّاذِّ: «وأَدْنى ما يُسْتَنْبَطُ من عِلْمِ هذه الحُرُوفِ معرفةُ صِحَّةِ التأويلِ، **على أَنَّها مِن العِلْمِ الَّذي لا تَعرِفُ العامَّةُ فضلَه، إِنَّما يَعْرِفُ ذلك العلماءُ**».

ثُمَّ قال -بعد أَن ذَكَرَ فائدةً أُخرى لهَذه الحُرُوفِ-: «في أَشياءَ -مِن هذه- كثيرةٍ، **لو تُدُبِّرَتْ وُجِدَ فيها عِلْمٌ واسعٌ؛ لمَن فَهِمَه**»[٤].

ثانيًا: مِن أَجْلِ ما في الشَّوَاذِّ من فوائدَ عظيمةٍ، كان «لا بُدَّ لمَن أَرادَ أَن يَتَمَهَّرَ في علمِ القراءةِ أَن يَتَبَحَّرَ فيها؛ ليعلمَ صحيحَها من سقيمِها؛ فيكونَ بذلك مَفْزَعًا لغيرِه»[٥].

ومن أَجلِ ما في الشَّوَاذِّ من فوائِدَ عظيمةٍ، اتَّفقت كلمةُ العلماءِ على جوازِ روايتِها، والتصنيفِ فيها:

---

(١) يُنظَرُ: اللَّحْنُ في قراءةِ القرآنِ الكريمِ: ٥٣- ٥٥، ٧٢.

(٢) يُنظَرُ: مَعَاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٤٦٣.

(٣) يُنظَرُ: مَعَاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٤٦٣.

(٤) يُنظَرُ: فضائلُ القرآنِ لأَبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٥٥.

(٥) يُنظَرُ: مَعَاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٤٦٣.

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّازيُّ -بعدَ ذلك- جُمْلَةً من فوائِدِ الشَّوَاذِّ.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ: «ولا زال النَّاسُ يؤلِّفون في كثيرِ القراءاتِ وقليلِها، ويَرْوُون شاذَّها وصحيحَها، بحسَبِ ما وَصَلَ إليهم، أَو صَحَّ لديهم، ولا يُنكِرُ أَحَدٌ عليهم؛ بل هم في ذلك متَّبِعون سبيلَ السَّلَفِ حيث قالوا: القراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يأخذُها الآخِرُ عنِ الأَوَّلِ»(١).

ثالثًا: يجوزُ الإقراءُ والقراءةُ بعمومِ الشَّاذِّ في غيرِ الصَّلاةِ؛ بل تَوَاتَرَ عَمَلُ القُرَّاءِ على ذلك -وهو مَشْرُوطٌ بما سيأتي-:

قال ابنُ عبدِالبَرِّ -فيما خالفَ الرَّسْمَ-: «وجائزٌ عندَ جميعِهم القراءةُ بذلك كلِّه، في غيرِ الصلاةِ، وروايتُه، والإستشهادُ به على معنى القرآنِ.

ويَجْرِي عندَهم مَجْرَى خبرِ الواحدِ في السُّنَنِ، لا يُقْطَعُ على عَيْنِه، ولا يُشْهَدُ به على اللهِ تعالى، كما يُقْطَعُ على المُصحفِ الَّذي عندَ جماعةِ النَّاسِ من المُسلمين -عامَّتِهم وخاصَّتِهم، مُصحفِ عثمانَ-، وهو المُصحفُ الَّذي يُقْطَعُ به، ويُشْهَدُ على اللهِ عزَّ وجلَّ»(٢).

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وما زالَ المُقْرِئُون أَحَدَ رجلين: إمَّا مقرئٌ بما زاد على السَّبْعَةِ، بل والعَشَرَةِ، وإمَّا مقرئٌ بالسَّبْعَةِ فقط، غيرُ منكرٍ على مَن أقرأَ بالعَشْرِ، أَوِ الثَّلَاثةِ الزَّائِدةِ عليها: وهي قراءةُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وابنِ مُحَيْصِنٍ المَكِّيِّ، وسليمانَ الأَعْمَشِ، قرأنا بذلك علـى شُيُوخِنا،

---

(١) النَّشْرُ: ١/ ٣٥.

(٢) الإسْتِذْكَارُ: ٨/ ٤٨.

وقَرَؤُوا -كذلك- على شُيُوخِهم، ولم يُنكِرْ أَحدٌ علينا، وشَهِدَ في إجازاتِنا بها علماءُ الإسلامِ الأَعْلَامُ»(١).

وقال: «أَمَّا مَن قرأَ بالكاملِ للهُذَليِّ، أَو سُوقِ العَرُوسِ للطَّبَريِّ، أَو إِقْنَاعِ الأَهْوَازيِّ، أَو كِفَايَةِ أَبي العِزِّ، أَو مُبْهِجِ سِبْطِ الخَيَّاطِ، أَو رَوْضَةِ المَالكيِّ، ونحوِ ذلك -على مافيه من ضعيفٍ، وشاذٍّ عنِ السَّبْعَةِ والعَشَرَةِ، وغيرِهم-- فلا نعلمُ أَحَدًا أَنكر ذلك، ولا زَعَمَ أَنَّه مخالِفٌ لشيءٍ من الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ؛ بل ما زالت علماءُ الأُمَّةِ وقُضَاةُ المُسلمين يكتبون خُطُوطَهم، ويُثْبِتُون شهاداتِهم في إجازاتِنا، بِمِثْلِ هذه الكُتُبِ والقراءاتِ»(٢).

وقال: «وما علمنا أَحدًا أَنكرَ شيئًا قرأَ به الآخَرُ إِلَّا ما قدَّمنا عنِ ابنِ شَنَبُوذَ؛ لكنَّه خَرَجَ عنِ المُصْحَفِ العُثْمَانيِّ، وللنَّاسِ في ذلك خلافٌ؛ كما قدَّمناه، وكذا ما أُنْكِرَ على ابنِ مِقْسَمٍ؛ من كَوْنِه أَجازَ القراءةَ بما وافق المُصْحَفَ من غيرِ أَثَرٍ؛ كما قدَّمنا»(٣).

فها هو الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ: أَثْبَتَ تَوَاتُرَ القُرَّاءِ على القراءةِ والإِقْرَاءِ بالشَّاذِّ، وقَطَعَ بأَنَّه لا يَعْلَمُ أَحَدًا أَنكرَ عليهم -إِلَّا ما كان من الإنكارِ

(١) مُنْجِدُ المُقرئين: ١٠١.
(٢) النَّشْرُ: ١/ ٣٥- ٣٦.
(٣) النَّشْرُ: ١/ ٣٥.

على ابنِ شَنَبُوذَ وابنِ مِقْسَمٍ[(١)]-.

بل ذَكَرَ أَنَّ علماءَ الإسلامِ الأَعْلَامَ وقُضَاةَ المُسلمين -في زمانِه- يَشْهَدُون على الإجَازَاتِ في هذه القراءاتِ.

إذا عُلِمَ هذا؛ فاعلمْ -علَّمكَ اللهُ- أَنَّ قراءةَ الشَّاذِّ وإِقراءَه مَشْرُوطانِ بعَدَمِ الجَزْمِ بقرآنيَّةِ ما خالفَ العَشْرَ منه[(٢)]، أَو إِيهامِها[(٣)]:

---

(١) وسيأتي تَوْجِيهُ الإنكارِ عليهما.

(٢) لأَنَّ ما وافق العَشْرَ صحيحٌ؛ إِذِ العبرةُ بِصِحَّةِ الحُرُوفِ، لا بمَن تُنْسَبُ إليه القراءةُ.

وبناءً عليه: فإنَّ الصحيحَ عَدَمُ تَشْـذِيذِ قراءةٍ خالفتِ العَشْرَ مُطْلَقًا -لأَنَّه ما من قراءةٍ فوقَ العَشْرِ إلَّا وقد وافقتِ العَشْرَ في أَغْلَبِها-؛ بل تُقَيَّدُ بما خالفت فيه العَشْرَ، وما جَرَى من إِطْلَاقٍ من بعضِ الأَكابِرِ إِنَّما هو على سبيلِ التَّجَوُّزِ.

(٣) وعَدَمُ الجَزْمِ بقرآنيَّتِه لا يقتضي الجَزْمَ بردِّه -وهو الصحيحُ-؛ إلَّا ما بانَ وَضْعُه.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «وهذا القولُ يَنْبَنِي على أَصْلٍ، وهو أَنَّ ما لم يَثْبُتْ كَوْنُه من الحُرُوفِ السَّبْعَةِ، فهل يجبُ القَطْعُ بكَوْنِه ليس منها؟

فالَّذي عليه جمهورُ العلماءِ أَنَّهُ لا يجبُ القَطْعُ بذلك؛ إذ ليس ذلك ممَّا أُوجِبَ علينا أَنْ يكونَ العلمُ به في النَّفْيِ والإثباتِ قَطْعِيًّا.

وذهبَ فريقٌ من أَهلِ الكلامِ إلى وُجُوبِ القَطْعِ بنَفْيِه؛ حتَّى قَطَعَ بعضُ هؤلاءِ -كالقاضي أَبي بَكْرٍ- بخطإِ الشَّافِعِيِّ وغيرِه، ممَّن أَثْبَتَ البسملةَ آيةً من القرآنِ في غيرِ سورةِ النَّمْلِ؛ لزَعْمِهم أَنَّ ما كان من مواردِ الاجتهادِ في القرآنِ فإِنَّه يجبُ القَطْعُ بنَفْيِه.

=

قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «وإِنَّما لم تَجُزِ القراءةُ به في الصَّلاةِ؛ لأَنَّ ما عدا مصحفَ عثمانَ فلا يُقْطَعُ عليه، وإِنَّما يَجْرِي مَجْرَى السُّنَنِ الَّتي نقلَها الآحادُ؛ لكنْ لا يُقْدِمُ أَحدٌ على القَطْعِ في رَدِّهِ»(١).

= والصَّوابُ القَطْعُ بخطإِ هؤُلاءِ، وأَنَّ البسملةَ آيةٌ من كتابِ اللَّهِ، حيثُ كتبها الصَّحابةُ في المُصحفِ؛ إذ لم يكتبوا فيه إِلَّا القرآنَ، وجَرَّدُوه عمَّا ليس منه؛ كالتَّخْمِيسِ، والتَّعْشِيرِ، وأَسماءِ السُّوَرِ؛ ولكنْ مع ذلك لا يُقالُ: هي من السُّورةِ الَّتي بعدَها، كما أَنَّها ليست من السُّورةِ الَّتي قبلَها؛ بل هي كما كُتِبَتْ: آيةٌ أَنزلَهَا اللَّهُ في أَوَّلِ كلِّ سورةٍ؛ وإِنْ لمْ تكنْ من السُّورةِ، وهذا أَعْدَلُ الأَقوالِ الثَّلاثةِ في هذه المَسأَلةِ.

وسواءٌ قيلَ بالقَطْعِ في النَّفْيِ أَوِ الإثباتِ، فذلك لا يَمْنَعُ كَوْنَهَا من مَوَارِدِ الاجتهادِ، الَّتي لا تكفيرَ ولا تفسيقَ فيها للنَّافِي ولا للمُثْبِتِ ...». جوابٌ لشيخ الإسلام ابنِ تَيْمِيَّةَ عن سؤَالٍ عنِ المُرادِ بالأَحرفِ السَّبْعَةِ وعن ... وعن حُكْمِ القراءةِ بالشَّاذِّ: ٨١- ٨٣.

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وهذا يَبْتَنِي على أَصلٍ، وهو أَنَّ ما لم يَثْبُتْ كَوْنُه من الحُرُوفِ السَّبْعَةِ، فهل يجبُ القَطْعُ بكَوْنِه ليس منها؟

فالَّذي عليه الجمهورُ: أَنَّه لا يجبُ القَطْعُ بذلك؛ إذ ليس ذلك ممَّا وجب علينا أَنْ يكونَ العلمُ به في النَّفْيِ والإثباتِ قَطْعِيًّا، وهذا هو الصحيحُ عندَنا». النَّشْرُ: ١/ ١٥، وللمَزِيدِ يُنظَرُ: تفسيرُ الطَّبَرِيِّ: ١/ ٥٩، والإبانةُ: ٤٠- ٤١، ٧٣، ٨٦، ٨٧، والتَّمْهِيدُ: ٨/ ٢٩٢.

(١) التَّمْهِيدُ: ٨/ ٢٩٢.

وقال -فيما خالفَ الرَّسْمَ-: «وجائِزٌ عندَ جميعِهم القراءةُ بذلك كلِّه، في غيرِ الصلاةِ، وروايتُه، والاستشهادُ به على معنى القرآنِ.

ويَجْري عندَهم مَجْرَى خبرِ الواحدِ في السُّنَنِ، لا يُقْطَعُ على عَيْنِه، ولا يُشْهَدُ به على اللهِ تعالى، كما يُقْطَعُ على المُصحفِ الَّذي عندَ جماعةِ النَّاسِ من المُسلمين -عامَّتِهم وخاصَّتِهم، مُصحفِ عثمانَ-، وهو المُصحفُ الَّذي يُقْطَعُ به، ويُشْهَدُ على اللهِ عزَّ وجلَّ»[١].

وقال القَسْطَلَّانيُّ: «إن قرأَ به غيرَ مُعْتَقِدٍ أَنَّه قرآنٌ، ولا مُوهِمٍ أَحدًا ذلك؛ بل لِمَا فيه من الأَحكامِ الشَّرْعِيَّةِ -عندَ مَن يحتجُّ به-، والأَحكامِ الأَدَبيَّةِ، فلا كلامَ في جوازِ قراءتِه، وعلى هذا يُحْمَلُ مَن قرأَ به من المُتقدِّمين[٢]، أَو على وجهِ التعليمِ والوُقُوفِ على ما يُرْوَى من علمِ الخاصَّةِ، وكذا يجوزُ تَدْوينُه في الكُتُبِ، والتَّكلُّمُ على ما فيه.

فإنْ قرأَ به مُعْتَقِدًا قرآنيَّتَه أَو مُوهِمًا ذلك[٣] حَرُمَ عليه ذلك»[٤].

---

(١) الِاسْتِذْكارُ: ٨/ ٤٨.

(٢) ولا يَخْفَى أَنَّ بعضَ ما هو شاذٌّ عندَنا كان عندَ بعضِهم مَقْبُولًا، والكلامُ ها هنا إِنَّما هو في تَوْجِيهِ ما اعتقدوا شُذُوذَه.

(٣) ومِن الإِيهامِ القراءةُ به في المَجامِعِ. يُنظَرُ: حُكْمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّوَاذِّ: ٩٩.

(٤) لَطَائِفُ الإِشاراتِ: ١/ ١٣٣.

وبنحوِ قولِه قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، ويُوسُفُ أَفَنْدِي زَادَهْ. يُنظَرُ: فَتْوَى للحافظِ ابنِ حَجَرٍ عنِ القراءاتِ: ٢٤٤، وحُكْمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّوَاذِّ: ٩٩.

وبناءً علـى ذلك: فمَن خالَفَ ما اشترطْنَا عُزِّرَ التَّعْزِيرَ المَتِينَ، الرَّادِعَ له ولأَمْثَالِهِ عنِ التَّلَاعُبِ بكتابِ اللهِ المُبِينِ(١).

رابعًا: **وفيه مسألتانِ**:

الأُولى: **فإن قِيلَ**: كيفَ يُجابُ عنِ اسْتِتَابَةِ ابنِ مُجَاهِدٍ ابنَ شَنَبُوذَ لَمَّا قرأَ بما خالف رَسْمَ المُصْحَفِ؟

قيل: إنَّ ابنَ شَنَبُوذَ كان يَرَى جوازَ الصَّلاةِ بها؛ بل كان يُصلِّي بها، كما صرَّحَ بذلك الخَطِيبُ البَغْدَاديُّ والذَّهَبيُّ(٢)، فهو -كما يظهرُ- يعتقدُ قرآنيَّتَهَا، وإلَّا لو كان يَقْرَأُ بها على أنَّها ليست بقرآنٍ قَطْعًا؛ ويلزمُ منه أَلَّا يُصَلِّيَ بها، ولا يجهرَ بها في مجامعِ المُسلمين= لَمَا أَنكرَ عليه ابنُ مُجَاهِدٍ.

فإن قِيلَ: فما الجوابُ عنِ اسْتِتَابَةِ ابنِ مِقْسَمٍ بحَضْرَةِ قُرَّاءِ وفُقَهاءِ بَغْدَادَ، وعلى رأسهمُ ابنُ مُجَاهِدٍ؟!

قيل: إنَّ ابنَ مِقْسَمٍ قد ذهب إلى أَنَّ كلَّ قراءةٍ تُوافِقُ خَطَّ المُصْحَفِ جائزةٌ في الصَّلَاةِ وغيرِها، وإن لم يكن لهَا سَنَدٌ(٣).

---

(١) يُنظَرُ: فَتْوَى للحافظِ ابنِ حَجَرٍ عنِ القراءاتِ: ٢٤٤، وحُكْمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّوَاذِّ: ٩٩.

(٢) يُنظَرُ: تاريخُ بَغْدَادَ: ٢/ ١٠٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١٥٧.

(٣) يُنظَرُ: تاريخُ بَغْدَادَ: ٢/ ٦٠٨، وجَمَالُ القُرَّاءِ: ٣٢٨- ٣٢٩، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١٧٤، والنَّشْرُ: ١/ ٣٥، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ١٢٤.

قلتُ: وهذا لا يُسَمَّى شاذًّا أَصْلًا؛ بل مَكْذُوبًا، يُكَفَّرُ متعمِّدُه -بعدَ تعريفِه-، ويُمْنَعُ مِن فِعْلِ ذلك، ويُعَزَّرُ التَّعْزِيرَ الرَّادِعَ له ولأَمْثَالِه:

قال ابنُ الصَّلاحِ: «وأَمَّا القراءةُ بالمَعنى على تَجَوُّزِه من غيرِ أَنْ يُنقَلَ قرآنًا، فليس ذلك من القراءاتِ الشَّاذَّةِ أَصلًا، والمُجْتَرِئُ على ذلك مُجْتَرِئٌ علی عظيمٍ، وضالٌّ ضلالًا بعيدًا، فيُعَزَّرُ ويُمْنَعُ بالحَبْسِ ونحوِه، ولا يُخَلَّى ذا ضلالةٍ، ولا يَحِلُّ للمُتَمَكِّنِ من ذلك إِمْهَالُه»(١).

وقال ابنُ الجَزَريِّ: «وأَمَّا ما وافقَ المَعنى والرَّسْمَ، بأَنْ أَخَذَهما من غيرِ نَقْلٍ؛ فلا تُسَمَّى شاذَّةً؛ بل مَكْذُوبَةً، يُكَفَّرُ مُتَعَمِّدُها»(٢).

المَسأَلَةُ الأُخرى: إذا أُخِذَ في الحُسْبانِ الشَّرْطُ الَّذي ذكرناه سالِفًا؛ حُمِلَ عليه ما قرَّره ابنُ عبدِ البَرِّ وابنُ الجَزَريِّ آنِفًا؛ مِنَ الاتِّفاقِ على القراءةِ والإقراءِ بالشَّاذِّ في غيرِ الصَّلاةِ، وبه يُوَفَّقُ بينَ عِبَارَاتِهمُ الَّتي ظاهرُها التَّعَارُضُ(٣).

خامسًا: إذا تقرَّرَ جوازُ قراءةِ عُمُومِ الشَّاذِّ وإقرائِه بالشَّرْطِ السَّابِقِ، فإنَّه في القراءاتِ الأَربعِ من بابٍ أَوْلَى، وذلك لوُجُوهٍ خمسةٍ، ويزيدُ في

---

(١) يُنظَرُ: المُرْشِدُ الوَجِيزُ: ١٨٤.

(٢) مُنْجِدُ المُقرِئِين: ٨٤.

(٣) وقد وفَّقَ بينَ كلامِ ابنِ الجَزَريِّ الَّذي ظاهرُه التَّعَارُضُ في هذا المَقامِ= يُوسُفُ أَفَنْدِي زَادَهْ فأَحسنَ. يُنظَرُ: حُكْمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّوَاذِّ: ٩٩- ١٠٤.

قراءةِ اليَزِيديِّ وجهٌ سادسٌ:

الأَوَّلُ: الاِتِّفاقُ على إمامةِ هؤُلاءِ الأَربعةِ، وتَقَدُّمِهم في القراءةِ، وعَدَالَتِهم؛ بلِ الحَسَنُ والأَعْمَشُ من أَئِمَّةِ التابعين.

وقد تقدَّمَ بعضُ الكلامِ عن هذا الوجهِ في تَرَاجِمِهم.

الوجهُ الثَّاني: أَنَّ النَّاسَ في الصَّدْرِ الأَوَّلِ كانوا يَقْرَؤُون بهذه القراءاتِ في صلواتِهم وغيرِها؛ من غيرِ نَكِيرٍ: قال الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ -مُتَحَدِّثًا عن زمانِ ابنِ مجاهِدٍ، أَيْ: على رأسِ ثلاثِ مِئَةٍ تقريبًا-: «كان الخَلْقُ إذ ذاك يَقرَؤُون بقراءةِ أَبي جَعْفَرٍ، وشَيْبَةَ، وابنِ مُحَيْصِنٍ، والأَعْرَجِ، والأَعْمَشِ، والحَسَنِ ... وغيرِهم من الأَئِمَّةِ»(١)؛ بل نَقَلَ ابنُ الجَزَرِيِّ إجماعَ المُسلمين في القُرُونِ الأُولى على قَبُولِ قراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ والأَعْمَشِ(٢).

الوجهُ الثَّالثُ: تَلَقَّى جَمْعٌ كثيرٌ من الأَئِمَّةِ المُتأَخِّرين هذه القراءاتِ أَو بعضَها بالقَبُولِ(٣).

---

(١) مُنْجِدُ المُقرئين: ٢١٥- ٢١٦.

(٢) يُنظَرُ: مُنْجِدُ المُقرئين: ٩٧- ٩٨.

(٣) وأَقوالُهُم في ذلك كثيرةٌ، ولا يَحْتَمِلُ هذا المُخْتَصَرُ نَقْلَهَا. يُنظَرُ -على سبيلِ المِثَالِ-: المُحْتَسَبُ: ١/٣٢- ٣٣، والإيضاحُ في القراءاتِ: ٩٠١، ٩٥٩، والقَبَسُ: ٧/ ٢٥، وجوابٌ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ: ٧١- ٧٣، وطَوالِعُ النُّجُومِ: ١٢١، والمُرْشِدُ الوَجِيزُ: ١٦٢، والتَّسْهِيلُ لعُلُومِ التَّنْزِيلِ: ١/ ٢٠، والنَّشْرُ: ١/ ٣٩، وسِرَاجُ القارئِ المُبْتَدِي: ٣٥- ٣٦، ومُنْجِدُ المُقرئِين: ٢١٥- ٢١٦.

الوجهُ الرَّابِعُ: أَنَّ هذه القراءاتِ قد تسلسلَ سماعُها على مَرِّ القُرُونِ إلى زمانِنا هذا، وسيأتيكم بعضُ أَسانِيدِها مُفَصَّلًا إن شاءَ اللهُ تعالى، ولا يخفى أَنَّه لا يَحْكِي إِلَّا جُزْءًا يسيرًا من العِنَايَةِ بسماعِها على مَرِّ القُرُونِ[١]، وسيأتي بيانُ سببِ اقْتِصَارِي عليه.

الوجهُ الخامسُ: أَنَّ بعضَ القُرَّاءِ الأَربعةِ لم يُخالِفِ الرَّسْمَ أَصْلًا، وهمُ اليَزِيديُّ، والأَعْمَشُ من روايةِ الشَّنَبُوذِيِّ[٢].

---

(١) يُنظَرُ: حُكْمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّوَاذِّ: ٤٠.

(٢) وقدِ اتَّبعتُ ابنَ الجَزَرِيِّ في حدِّه الفاصلِ في حقيقةِ اتِّباعِ الرَّسْمِ، ومُخَالَفتِه، قال: «على أَنَّ مُخَالِفَ صريحِ الرَّسْمِ في حرفٍ مُدْغَمٍ أَو مُبْدَلٍ أَو ثابتٍ أَو مَحْذُوفٍ أَو نحوِ ذلك= لا يُعَدُّ مخالِفًا؛ إذا ثبتتِ القراءةُ به، ووردت مَشْهُورَةً مُسْتَفَاضَةً، أَلَا تَرَى أَنَّهم لم يَعُدُّوا إثباتَ ياءاتِ الزَّوائِدِ، وحذْفَ ياءِ ﴿تَسْـَٔلْنِىْ﴾ في الكهفِ [٧٠]، وقراءةَ ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المُنافقون: ١٠]، والظَّاءَ مِن ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ونَحْوَ ذلك= من مُخالِفِ الرَّسْمِ المَرْدُودِ، فإنَّ الخلافَ في ذلك يُغْتَفَرُ؛ إذ هو قريبٌ، يَرْجِعُ إلى معنًى واحدٍ، وتُمَشِّيه صِحَّةُ القراءةِ، وشُهْرَتُها، وتَلَقِّيها بالقَبُولِ.

وذلك بخِلافِ زيادةِ كلمةٍ، ونُقْصَانِها، وتقديمِها، وتأخيرِها، حتَّى ولو كانت حرفًا واحدًا من حُرُوفِ المَعَانِي، فإنَّ حُكْمَه في حُكْمِ الكلمةِ، لا يُسَوِّغُ مُخالَفَةَ الرَّسْمِ فيه.

وهذا هو الحَدُّ الفَاصِلُ في حقيقةِ اتِّباعِ الرَّسْمِ، ومُخالَفَتِه». النَّشْرُ: ١/ ١٢- ١٣، وبنحوِ قولِه قال المَهْدَوِيُّ في شرحِ الهِدَايَةِ: ١/ ٥- ٦.

ومَن خالَفه منهم فمُخالَفَتُه يسيرةٌ، وهمُ الحَسَنُ، وابنُ مُحَيْصِنٍ، والأَعْمَشُ من روايةِ المُطَّوِّعِيِّ(١).

ومخالفةُ الرَّسْمِ اليسيرةُ لا ينبغي رَدُّ القراءةِ بسببِها؛ بل ينبغي قَبُولُهَا مع تلك المُخالَفاتِ اليسيرةِ، أَو قَبُولُهَا معَ اطِّرَاحِ تِيكَ المُخالَفاتِ:

أَمَّا قبولُهَا: فهو سبيلُ أَهلِ القُرُونِ الأُولَى، فقد قَرَؤُوا بقراءاتٍ فيها مخالفةٌ يسيرةٌ للرَّسْمِ -ومنها قراءةُ الحَسَنِ وابنِ مُحَيْصِنٍ والأَعْمَشِ، وقد تقدَّمَ هذا قريبًا(٢)-، ويُغْتَفَرُ في مِثْلِها خلافُ الرَّسْمِ اليسيرُ؛ كما تقدَّمَ في كلامِ ابنِ الجَزَرِيِّ قريبًا.

وأَمَّا قَبُولُهَا معَ اطِّرَاحِ شُذُوذِها اليسيرِ في الرَّسْمِ: فقد قال أَبو الفَضْلِ الرَّازِيُّ في روايةِ الرَّاوي إذا خالطها حَرْفٌ من الشَّوَاذِّ: «فأَمَّا أَنا فأَعْدِلُ عن مِثْلِ ذلك الحرفِ بعينِه، دون أَنْ أُمْسِكَ عن روايةِ ذلك الرَّاوِي صَفْحًا؛ إذا كان ثقةً معروفًا»(٣).

وقال الهُذَلِيُّ في مَعْـرِضِ حديثِه عن قُرَّاءِ الشَّامِ: «ومنهم: إبراهيمُ

---

(١) فقد خالف الحَسَنُ في عَشْرِ كلماتٍ، وابنُ مُحَيْصِنٍ في ثلاثِ كلماتٍ -إحداهنَّ فيها وجهٌ آخَرُ موافِقٌ الرَّسْمَ-، والمُطَّوِّعيُّ في أَربعِ كلماتٍ.
وقد سَرَدتُّ هذه الكلماتِ في تحقيقي كتابَ (مَوارِدِ البَرَرَةِ) للمُتَوَلِّي.

(٢) يُنظَرُ: مُنْجِدُ المُقرِئِين: ٩٧- ٩٨، ٢١٥- ٢١٦.

(٣) معاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٤٤٠.

ابنُ أَبِي عَبْلَةَ، مُقَدَّمٌ فِي الحديثِ والوَرَعِ والقرآنِ والمَعَاني ...
اختارَ اختيارًا لم يَعْدُ الأَثَرَ؛ ولكنْ رُبَّما خالف مُصحفَ عثمانَ تارَةً ...، فما كان من ذلك تركناه، وما وافق الإمامَ فيه أَخذناه»(١).

وهذا ظاهرُ صَنِيعِ مَكِّيِّ بنِ أَبِي طالِبٍ(٢).

وأَمَّا الوجهُ السَّادسُ الَّذي زادَ في قراءةِ اليَزِيديِّ: فهو أَنَّ هذه القراءةَ لم تَخْرُجْ عن قراءةِ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ إلَّا في حرفينِ.

فاليَزِيديُّ قد خالَفَ شيخَه أَبا عَمْرٍو البَصْرِيَّ في عِشْرِينَ حَرْفًا فقط، من طريقِه المُعْتَمَدِ عندَ عامَّةِ المُتأَخِّرين: المُسْتَنِيرِ والمُبْهِجِ(٣).

وكُلُّ هذه الحُرُوفِ قد قُرِئَ بها في السَّبْعِ إلَّا حرفينِ، وهما ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعةُ: ٣]، حيثُ نَصَبَهما.

وهذانِ الحرفانِ -كما تَرَى- لا يُخالفانِ الرَّسْمَ، ولهُما وجهٌ وَجِيهٌ في لُغَةِ العَرَبِ.

---

(١) الكاملُ: ل: ١٠/ ب- ١١/ أ.

(٢) يُنظَرُ: الإبانةُ: ٩٠ مع ٩٤- ٩٥.

(٣) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٣- ١٠٤، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٧٦.

وقد أَغْفَلَ ابنُ الجَزَرِيِّ حَرْفَ ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [البقرةُ:٢٨١] -بضَمِّ التاءِ وفَتْحِ الجِيمِ-، وذَكَره سِبْطُ الخَيَّاطِ، وابنُ سِوَارٍ في مُسْتَنِيرِه: ٢/ ٦٩.

وقد سردتُّ هذه الحُرُوفَ العشرين في تحقيقي كتابَ (مَوَارِدِ البَرَرَةِ) للمُتَوَلِّي.

وتَشْذِيذُ قراءتِه -والحالُ هذه- ضَرْبٌ من المُبالغةِ؛ إذ كيف تُشَذَّذُ قراءةٌ يَقْرَأُ بها قرَّاءُ السَّبْعِ -فَضْلًا عنِ العَشْرِ- مِن أَجْلِ حرفينِ لم يُخالِفا الرَّسْمَ ولا العَرَبِيَّةَ؟!

والصَّوابُ قَبُولُهَا معَ اطِّرَاحِ حرفَيْها؛ لا سِيَّما إذا عرفتَ أَنَّه لا تَكَادُ تَسْلَمُ قراءةٌ مِن القراءاتِ العَشْرِ مِن حُرُوفٍ شاذَّةٍ، ومع ذلك رُدَّت تلك الحُرُوفُ، ولم تُرَدَّ القراءةُ بأَسْرِها، وقد تقدَّمَ تأصيلُ هذا المَذهبِ.

وعندَ اطِّرَاحِ هذينِ الحرفينِ فلْيُقْرَأْ مكانَهما -إذَنْ- ما وافقَ روايةَ اليَزِيدِيِّ عن شيخِه: أَبي عَمْرٍو، بالرفعِ فيهما كالجماعةِ[١]، خاصَّةً إذا علمتَ أَنَّ قراءتَه مَرْوِيَّةٌ عن شيخِه: أَبي عَمْرٍو -كرِوَايَتِه-؛ كما سيأتي، فيكونُ -عندَئِذٍ- قد وافقَ القُرَّاءَ السَّبْعَةَ في حُرُوفِه جميعًا.

وعليه: فإنَّ تَوَاتُرَها من جِنْسِ تَوَاتُرِ السَّبْعِ، وقدِ احتجَّ ابنُ الجَزَرِيِّ بعَدَمِ خُرُوجِ قراءةِ خَلَفٍ عن قراءةِ السَّبْعَةِ على تَوَاتُرِ قراءةِ خَلَفٍ، فقال: «فقراءةُ خَلَفٍ لا تَخْرُجُ عن قراءةِ أَحدٍ منهم؛ بل ولا عن قراءةِ الكُوفِيِّين في حَرْفٍ، فكيف يقولُ أَحَدٌ بعَدَمِ تَواتُرِها مع ادِّعائِه تَوَاتُرَ السَّبْعِ؟!»[٢].

---

(١) وتلك الرِّوايةُ رواها عنه الدُّورِيُّ والسُّوسِيُّ وغيرُهما، وروايةُ الدُّورِيِّ والسُّوسِيِّ عنه في الشاطِبِيَّةِ، وغيرِها؛ كما لا يخفى.

(٢) النَّشْرُ: ١/ ٤٥.

ويُقَوِّي قَبُولَ هذه القراءةِ أَنَّ ابنَ القاصِحِ في مُصْطَلَحِه، وابنَ الجَزَرِيِّ في نِهايتِه لم يَذْكُرا قراءتَه فيما زاد على العَشْرِ، ولعلَّهما لم يكونا يَرَيانِ خروجَها عنِ العَشْرِ -في الجُمْلَةِ-، ناهِيكَ عن شذوذِها، وإِلَّا لكانت أَوْلى ما يُزادُ على العَشْرِ بلا رَيْبٍ، وقد زادها القَبَاقِبِيُّ على القراءاتِ العَشْرِ[١]؛ ولكنَّهُ اعْتَدَّ بها، ولم يَرَ فيها ما يُوجِبُ الرَّدَّ.

ولا أَعرفُ تَشْذِيذَ هذه القراءةِ إِلَّا بعدَ عَصْرِ ابنِ الجَزَرِيِّ.

فإن قيلَ: أَلَا تَرْفَعُ الصِّفاتُ الآنِفَةُ القراءاتِ الأَربعَ إلى درجةِ القَبُولِ؟

قيل: لم تكنْ لِتَرْفَعَها -إِلَّا ما كان من قراءةِ اليَزِيديِّ؛ لِمَا سَلَفَ-، وذلك لأَنَّ ما خالف منها العَشْرَ لم يَشْتَهِرْ في جميعِ طَبَقَاتِه[٢]، والقراءةُ لا يُقْطَعُ بقرآنيَّتِها حتَّى تَشْتَهِرَ -على الأَقلِّ- في جميعِ طبقاتِها عندَ أَئِمَّةِ هذا الشأنِ[٣].

فإن قيل: كيف يقعُ الإجماعُ عليها في الصَّدْرِ الأَوَّلِ، ثُمَّ يُقالُ: إِنَّها ليست مَقْبُولَةً؟!

---

(١) يُنظَرُ: إِيضَاحُ الرُّمُوزِ: ٦٢- ٦٣.

(٢) ولوِ اشتهرت في جميعِ طَبَقَاتِها لأَمْكَنَ احتمالُ مخالَفةِ بعضِها الرَّسمَ مخالفةً يسيرةً؛ على ما بيَّنتُ تقريرَه.

(٣) يُنظَرُ: الإبانةُ: ٣٩، ٤٦، ٧٣، ٨٦، ٩٦- ٩٧، وبيانُ السببِ المُوجِبِ لِاختلافِ القراءاتِ: ٤٧، ومعاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: ٣٩٠، وجَمَالُ القُرَّاءِ: ٣٢٤، والنَّشْرُ: ١/ ١٣، ومُنْجِدُ المُقرئِين: ٩٠- ٩١، وفَتْوَى للحافظِ ابنِ حَجَرٍ في القراءاتِ: ٢٤٢- ٢٤٤.

قيل: قد يتواترُ الخبرُ عندَ قومٍ دونَ قومٍ[(١)]، فلمَّا لم تَصِلْنا مُتَوَاتِرَةً في جميعِ طَبَقَاتِها صارت ممَّا لا يَثْبُتُ القرآنُ بمِثْلِها عندَنا:

قال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وقولُ مَن قال: إنَّ القراءاتِ المُتَواتِرَةَ لا حَدَّ لَهَا: إنْ أَرادَ في زمانِنا فغيرُ صحيحٍ؛ لأَنَّه لا يُوجَدُ اليومَ قراءةٌ مُتَوَاتِرَةٌ وراءَ العَشْرِ، وإِنْ أَرادَ في الصَّدْرِ الأَوَّلِ فيُحْتَمَلُ إن شاءَ اللهُ»[(٢)].

وصَفْوَةُ القولِ في هذا المَبْحَثِ: أَنَّه لا بأسَ بالقراءةِ والإقراءِ بالقراءاتِ الأَربعِ، بشَرْطِ عَدَمِ الجَزْمِ بقرآنيَّتِها فيما خالفت فيه العَشْرَ، أَو إيهامِها[(٣)].

وأَمَّا حُكْمُ الصَّلاةِ بها ففيه خلافٌ عَرِيضٌ، ونِزَاعٌ طويلٌ[(٤)].

---

(١) يُنظَرُ: جَمَالُ القُرَّاءِ: ٣٢٤، وسِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاءِ: ١٠/ ١٧١، ومُنْجِدُ المُقرئِين: ٢٢٦.

(٢) مُنْجِدُ المُقرئِين: ٨١.

(٣) وعَدَمُ الجَزْمِ بقرآنيَّتِها لا يقتضي الجَزْمَ بردِّها، وهو الصحيحُ؛ كما تقدَّمَ بيانُه.

(٤) ليس هذا مَحَلَّ بَسْطِه. يُنظَرُ فيه: أُصُولُ السَّرْخَسِيِّ: ١/ ٢٧٩، والإِسْتِذْكَارُ: ٨/ ٤٧- ٤٨، والتَّجْنِيسُ والمَزِيدُ: ١/ ٤٨٧- ٤٨٨، والمُغْنِي: ٢/ ١٦٦، والمُرْشِدُ الوَجِيزُ: ١٨٣- ١٨٤ -نَقْلًا عنِ ابنِ الصَّلَاحِ (شيخِ الشَّافِعِيَّةِ في وَقْتِه)، وابنِ الحاجِبِ (شيخِ المَالِكِيَّةِ في وَقْتِه)-، وجوابٌ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ: ٧٦، ٨١، والمُسْتَدْرَكُ على فَتَاوِي ابنِ تَيْمِيَّةَ: ١/ ٩٩، ومُخْتَصَرُ الفَتَاوِي المِصْرِيَّةِ: ١/ ٥٥، وإِعْلَامُ المُوَقِّعِين: ٦/ ٢٠٥، وجَمْعُ الجَوَامِعِ -مع شَرْحِ المَحَلِّيِّ وحاشيةِ الأَنصارِيِّ على الشَّرْحِ-: ١/ ٤٦١، والنَّشْرُ: ١/ ١٤- ١٥، ومُخْتَصَرُ التَّحْرِيرِ: ٥٠.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَصَادِرُ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ

اِعْلَمْ -علَّمكَ اللهُ- أَنَّ المُصنِّفين في القراءاتِ الأَربع -من المُتأَخِّرين[1]- قدِ اعتمدوا -في الجُمْلَةِ- كُتُبًا أَربعةً، من المَصادرِ

(١) كابنِ الجُنْدِيِّ (ت: ٧٦٩) في بُستانِ الهُداةِ في اختلافِ الأَئِمَّةِ والرُّواةِ في القراءاتِ الثلاثَ عَشْرَةَ واختيارِ اليَزِيديِّ: ١/١٢٤- ١٢٥، وابنِ القاصِح (ت: ٨٠١) في مُصطلَحِ الإشاراتِ في القراءاتِ الزَّوائِدِ المَرْوِيَّةِ عنِ الثقاتِ: ٧٦، وابنِ الجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣) في النِّهايةِ في القراءاتِ الزَّائِدةِ على العَشَرَةِ: ١٣٠، والقَبَاقِبِيِّ (ت: ٨٤٩) في مَجْمَعِ السُّرُورِ ومَطْلَعِ الشُّمُوسِ والبُدُورِ: ٢٧، وإيضاحِ الرُّمُوزِ ومِفْتَاحِ الكُنُوزِ في القراءاتِ الأَرْبَعَ عَشْرَةَ: ٦٢، والقَسْطَلَّانيِّ (ت: ٩٢٣) في لطائِفِ الإشاراتِ لفُنُونِ القراءاتِ: ١/ ٣٥٣- ٣٥٤، وابنِ الكُوبْرِيلي (ت: ١١٤٣) في الإفادةِ المُقْنِعَةِ في قراءةِ الأَئِمَّةِ الأَربعةِ: ل: ١/ ب، وهاشمِ بنِ مُحَمَّدٍ المَغْرِبِيِّ (ت: ١١٨٦) في شرحِها: و: ٤، والقاضي (ت: ١٤٠٣) في القراءاتِ الشَّاذَّةِ: ١٨.

ويُلاحَظُ مايلي:

- ابنُ القاصِحِ لم يُورِدْ قراءةَ اليَزِيديِّ -كابنِ الجَزَرِيِّ-، ومِن ثَمَّ لم يَعتمِدا المُسْتَنِيرَ، الَّذي هو أَحَدُ مَصْدَرَيْ قراءةِ اليَزِيديِّ عندَ غيرِهما.
- وابنُ الجَزَرِيِّ -كذلك- لم يَعتمِدْ مُفْرَدَةَ ابنِ مُحَيْصِنٍ، واقتصرَ على المُبْهِجِ في قراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ.

=

الأَصليَّةِ، وهي:

١. (مُفْرَدَةُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ): لأَبي عليٍّ الأَهْوازيِّ (ت: ٤٤٦).

٢. (مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ المَكِّيِّ): لأَبي عليٍّ الأَهْوازيِّ (ت: ٤٤٦) أَيضًا.

٣. (المُسْتَنِيرُ في القراءاتِ العَشْرِ): لابنِ سِوَارٍ (ت: ٤٩٦).

٤. (المُبْهِجُ في القراءاتِ الثَّمَانِ وقراءةِ الأَعْمَشِ وابنِ مُحَيْصِنٍ واختيارِ خَلَفٍ واليَزِيديِّ): لِسِبْطِ الخَيَّاطِ (ت: ٥٤١)[1].

=

- والمَزَّاحيُّ (ت: ١٠٧٥) في مُقدِّمتِه في مذاهبِ القرَّاءِ الأَربعةِ الزَّائدةِ على العَشَرَةِ: لم يُصرِّح بشيءٍ؛ إِلَّا أَنَّه -فيما يظهرُ- لم يَخْرُجْ عن مِنْهَاجِ القومِ.

- والبَنَّا لم يُصرِّحْ بهذه الكُتُبِ في إِتحافِ فُضَلَاءِ البَشَرِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشَرَ؛ إِلَّا أَنَّه صرَّحَ باعتمادِه على لطائفِ الإِشاراتِ، وصاحبُ اللَّطائِفِ اعتمد على هذه الكُتُبِ؛ كما سَلَفَ.

(١) وجَزَمَ يُوسُفُ أَفَنْدِي زَادَهْ (حكمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّوَاذِّ: ٦٢- ٦٣) أَنَّ الأَربعَ لا تُوجَدُ في كُتُبٍ تلقَّاها الأَئِمَّةُ بالقَبُولِ، وأَجمعوا عليها؛ غيرَ هذه الكُتُبِ، مع إِغفالِه المُسْتَنِيرَ! **قلتُ**: وهذا ضربٌ من المُبالغةِ، **فقراءةُ الحَسَنِ** في الكاملِ، **وقراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ** في جامعِ الفارِسيِّ، والكاملِ، وروضةِ المُعَدَّلِ، **وقراءةُ الأَعْمَشِ** في روضةِ المَالِكِيِّ، وجامعِ ابنِ فارِسٍ، وجامعِ الفارِسيِّ، وروضةِ المُعَدَّلِ، **وقراءةُ اليَزِيديِّ** في المُسْتَنِيرِ، وقد أَغْفَلَ زَادَهِ المُسْتَنِيرَ في قراءةِ اليَزِيديِّ؛ كما أَسلفتُ، **وكلُّ هذه المَصادرِ من أُصُولِ النَّشْرِ المُسْنَدَةِ**، ولئِن لَمْ يُرْضَ عنِ الكاملِ -لأَشياءَ فيه- فغيرُه مَرْضِيٌّ عنه.

ثمَّ إنَّ هؤلاءِ المُصنِّفين انقسموا إلى قسمين:

- فمنهم من نقل من هذه المَصادرِ مُباشرةً.
- ومنهم من نقل منها بواسطةٍ.

ثمَّ إنَّ مِنْهاجَهم في هذه المَصادرِ -في الجُمْلَةِ- كما يلي:

- قراءةُ الحَسَنِ: من مُفْرَدَةِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ.
- وقراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: من مُفْرَدَةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ، والمُبْهِجِ.
- وقراءةُ الأَعْمَشِ: من المُبْهِجِ.
- وقراءةُ اليَزِيديِّ: من المُسْتَنِيرِ، والمُبْهِجِ.

وأَنت تُلاحِظُ أَنَّ المُبْهِجَ أَكثرُ هذه الكُتُبِ مَصْدَرًا، فقد أُخِذَ منه كلُّ القراءاتِ إلَّا قراءةَ الحَسَنِ.

وأَمَّا المُتَوَلِّي -الَّذي عليه مَدَارُ إسنادِ هذا الكتابِ- فقد صَرَّحَ في متنِ (الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ) وشَرْحِه (مَوَارِدِ البَرَرَةِ) بكتابَيْنِ من الكُتُبِ الأَصليَّةِ[1] السَّالِفَةِ الذِّكْرِ، وهما: (مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ)، و(المُبْهِجُ)، اللَّذانِ اتخذهما مَصْدَرًا في قراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ.

وفي أَثناءِ كتابِ (مَوَارِدِ البَرَرَةِ) أَشارَ إلى أَنَّه اتَّخَذَ (المُبْهِجَ) أَصْلًا في قراءةِ الأَعْمَشِ[2].

---

(١) يُنظَرُ: الفوائِدُ المُعْتَبَرَةُ: البيتُ: ١٢، وشَرْحُه في مواردِ البَرَرَةِ.

(٢) يُنظَرُ: مَوارِدُ البَرَرَةِ: شرحُ البيتِ: ١١١.

وأَطْلَقَ في إِسْنَادِ الأَربعِ (المُبْهِجَ) و(المُسْتَنِيرَ)[١].

والظاهرُ أَنَّ المُتَوَلِّيَ لم يَخْرُجْ عن مِنْهَاجِ عامَّةِ المُتأَخِّرين في مصادِرِ القراءاتِ الأَربعِ فيما لم يُصَرِّحْ به، **ويدلُّ على ذلك أَمرانِ**:

الأَوَّلُ: أَنَّه صرَّحَ بإِسنادِه القراءاتِ الأَربعَ من طريقِ سَلَمُونَةَ[٢]، وقد صرَّحَ سَلَمُونَةُ بأَنَّه قرأَ الأَربعَ من طريقِ القَبَاقِبِيَّةِ[٣]، وقد سبقَ أَنَّ مصادِرَ القَبَاقِبِيِّ في القراءاتِ الأَربعِ فيها هي الكُتُبُ الأَربعةُ السَّالِفَةُ، على ما سبق تفصيلُه.

الأَمرُ الآخَرُ: صرَّحَ المُتَوَلِّي بنَقْلِه من كتابِ (شَرْحِ الإفادةِ المُقْنِعَةِ في قراءةِ الأَئِمَّةِ الأَربعةِ)، لهَاشِمٍ المَغْرِبِيِّ، في موضعين من كتابِه (مَوَارِدِ البَرَرَةِ)[٤]، ورأَيتُه لا يكادُ يخالفُه في كتابِه هذا؛ حتَّى في مواضعَ ينفردُ بها المَغْرِبِيُّ -أَو يكادُ- عمَّن سبقَه؛ كابنِ القاصِحِ وابنِ الجَزَرِيِّ والقَبَاقِبِيِّ والقَسْطَلَّانِيِّ والمَزَّاحِيِّ والبَنَّا[٥]، وقد سبقَ أَنَّ مصادِرَ المَغْرِبِيِّ في القراءاتِ الأَربعِ هي الكُتُبُ الأَربعةُ السَّالِفَةُ، على ما سبق تفصيلُه.

---

(١) يُنظَرُ: إجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربعِ: ل: ٥/ ب- ٦/ أ.

(٢) يُنظَرُ: إجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربعِ: ل: ٣/ أ.

(٣) يُنظَرُ: إجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ٤/ أ، ١٨/ ب.

(٤) يُنظَرُ: شَرْحُ البيتين: ١٠٧، ١١١.

(٥) يُنظَرُ: مَوَارِدُ البَرَرَةِ: شرحُ الأَبياتِ: ١٣٤- ١٣٥، ٢٧٠، ٣٥٠، ٥٠٧، ٥٤٤.

ومع أَنَّ المُتَوَلِّي وغيرَه من المُصنِّفين السَّابقِين الْتَزَمُوا -في الجُمْلَةِ- بهذه المَصادرِ؛ إِلَّا أَنَّهم خالفوها في مواضعَ، وهم -في ذلك- مابين مُستقلٍّ ومُستكثِرٍ[١].

ومخالفتُهم هذه لا تَخْرُجُ عنِ احتمالاتٍ ثلاثةٍ:

الأَوَّلُ: وُقُوفُهم على نُسَخٍ لم نَقِفْ عليها.

الِاحتمالُ الثَّاني: سَقَطٌ أَو تصحيفٌ في المَخْطُوطِ أَوِ المَطبوعِ الَّذي بين أَيدينا، سواءٌ في المَصادرِ الأَصليَّةِ، أَمْ في كُتُبِ هؤُلاءِ المُتأَخِّرين.

الِاحتمالُ الثَّالثُ: السَّهْوُ من هؤُلاءِ المُتأَخِّرين؛ لا سِيَّما إذا عرفتَ أَنَّ كثيرًا منهم رُبَّما لم يَقِفْ على هذه المَصادرِ الأَصليَّةِ، وإِنَّما يَنْقُلُ عنها بواسطةٍ.

وأَظُنُّ ظَنًّا يُزَاحِمُ اليقينَ أَنَّ المُتَوَلِّيَ لم يَقِفْ -على الأَقلِّ- على أَكثرِ هذه المَصادِرِ، وإِنَّما نقلَ عنها بواسطةٍ[٢].

* * *

(١) وقد بيَّنتُ هذه المُخالفاتِ في تحقيقي كتابَ (مَوَارِدِ البَرَرَةِ على الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ) للمُتَوَلِّي رحمه اللهُ.

(٢) وقد بيَّنتُ وجهَ غَلَبَةِ ظَنِّي هذه، والمَصادرَ الوَسِيطَةَ الَّتي رُبَّما اعتمدَ عليها المُتَوَلِّي في مُقدِّمةِ تحقيقي نَظْمَ (الفَوَائِدِ المُعْتَبَرَةِ)، وشَرْحَه (مَوارِدَ البَرَرَةِ).

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: إِسْنَادُ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ

وبينَ يَدَيْ هذا الإِسنادِ أَذْكُرُ مِنْهَاجِي فيه:

١. سأَلتزمُ بذِكْرِ إِسنادِ هذه القراءاتِ من المَصادرِ الَّتي دَرَجَ المُتأَخِّرون على اعتمادِها -وقد سَلَفَ ذكرُها في المَبحثِ الآنِفِ-، ولن أَتَعَرَّضَ لأَسانِيدِ المَصادِرِ الأُخرى.

٢. بعضُ أَسانِيدِ هذه القراءاتِ لم يتيسَّرْ لي وَصْلُ أَسانِيدِي به سَمَاعًا، وسأَذكرُ بعضَ الأَمْثِلَةِ في التَّذْييلِ المُلْحَقِ بهذا الإِسنادِ.

٣. قد جَرَتْ عادةُ بعضِ المُتأَخِّرين -من زمانِ المُتَوَلِّي إِلى زمانِنا هذا- أَن يُقرِئُوا بعضَ القرآنِ فقط، أَو بعضَه مع متنِ (الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ)، أَو متنَ (الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ) فقط، ويقترنُ هذا بالإِجازةِ في جميعِ القرآنِ بالقراءاتِ الأَربعِ، قال المُتَوَلِّي -عن تِلْمِيذِه: **محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ البَنَّا**-: «وحين رأَيتُه على غايةٍ من التحقيقِ التَّامِّ، وجَوْدَةِ الفهمِ في استخراجِ الأَحكامِ= طلبتُ منه أَن يَقرأَ عليَّ شيئًا من القرآنِ للقُرَّاءِ الأَربعةِ ...»[1].

وتَلَقِّي القراءاتِ الأَربعِ عن طريقِ قراءةِ أَو سَماعِ متنِ الفوائِدِ،

---

(١) إِجازتُه للبَنَّا بالأَربع: ل: ٢/ أ- ب.

إنَّما هو قراءةٌ أَو سَمَاعٌ للحُرُوفِ، وهو تَلَقٍّ شائعٌ عندَ الأَئِمَّةِ، ومَحَلُّ قَبُولٍ عندَهم في القراءاتِ المَقْبُولَةِ -فَضْلًا عن غيرِها-، منذُ القُرُونِ الأُولى، وتَرَاجِمُ المُقرئِين طافِحَةٌ به[١]، ولو عن طريقِ قراءةِ مَتْنٍ أَو كتابٍ، ولن تكونَ قراءةُ الحُرُوفِ -عندَئِذٍ- كاملةً؛ لأَنَّ جُمْلَةً منها ستكونُ مُنْدَرِجَةً في الضِّدِّ، ولن يُقرَأَ أَو يُسْمَعَ أَكثرُها إلَّا وَصْفًا[٢].

٤. الإجازةُ المُجَرَّدَةُ عنِ القراءةِ، يصحُّ بها حَمْلُ القراءاتِ العَشْرِ -فضلًا عنِ الأَرْبَعِ- للمُتَأَهِّلِ، وكلامُ ابنِ الجَزَرِيِّ مَشْهُورٌ في جوازِ إجازةِ المُتَأَهِّلِ، وفعلُه معروفٌ في جوازِ التَّلَقِّي والإقراءِ بها في أَكثَرَ مِن طريقٍ من طرقِ النَّشْرِ والطَّيِّبَةِ[٣]، ومع ذلك فلن تَجِدَ في إسنادِ الأَربعِ طَبَقَةً قدِ انفردت فيها الإجازةُ المُجَرَّدَةُ؛ بل هي مَقْرُونَةٌ بقراءةِ كثيرٍ من القرآنِ،

---

(١) يُنظَرُ -مَثَلًا، في طُرُقِ النَّشْرِ وطَيِّبَتِه-: النَّشْرُ: ١/٨١، ١٠٢، ١٠٥- ١٠٦، ١٤٨، ١٤٩- ١٥٠، ١٥١، ٢/ ٢٣٤- ٢٣٥، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٣٩ -١٤٠.

(٢) فلم يَرْوِ ابنُ الجَزَرِيِّ كتابَ السَّبْعَةِ لابنِ مُجاهِدٍ -أَداءً- إلَّا من طريقِ الكَتَّانيِّ، وفيه أَربعُ طَبَقَاتٍ إنَّما هي بسماعِ كتابِ السَّبْعَةِ فقط، منها طَبَقَةُ الكَتَّانيِّ عنِ ابنِ مُجاهِدٍ. يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨١، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٩٧، ٤٥٢، ٥٨٧، ٢/ ٨٤.
وقد بسطتُ القولَ في روايةِ الحُرُوفِ، في رسالةٍ مستقلَّةٍ، عُنْوَانُها (البُنْيَانُ المَرْصُوفُ، في روايةِ الحُرُوفِ) يسَّر اللَّهُ إتْمَامَها.

(٣) يُنظَرُ: المُنْجِدُ: ٥٦- ٥٧، والنَّشْرُ: ١/١٠٠- ١٠١، ١٤٧- ١٤٨، -وقد عُبِّرَ فيه بالإخْبَارِ-، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٨، وقد بُيِّنَ فيها نوعُ الإخْبَارِ بأَنَّه إجَازَةٌ.

أَو بقراءةِ أَكثرِه -من جِهَةِ أَنَّ الرَّاوِيَ بها قد قرأَ على شيخِه القراءاتِ السَّبْعَ -على الأَقلِّ-، وعندَئِذٍ تَدْخُلُ عامَّةُ الأَربعِ ضِمْنَها[١]-، زِدْ على ذلك أَنَّ هذا الِاقْتِرانَ مَقْرُونٌ بمُتَابَعَةٍ تامَّةٍ أَو قاصِرَةٍ، أَو هما معًا، وسيأتي بيانُ ذلك كلِّه.

٥. قد لا أَذكرُ بعضَ مَصَادِرِ التَّوْثِيقِ، وذلك:

- لعَدَمِ ظُهُورِ القراءةِ المُرادةِ منها -فلا يكفي أَن يَرِدَ فيها أَنَّ فلانًا أَخَذَ عن فلانٍ؛ بل لا بُدَّ من النَّصِّ على أَنَّه أَخَذَ عنه تلك القراءةَ المَقصودةَ؛ إِلَّا إذا لم أَجِدْ نصًّا صريحًا، وهذا نادرٌ-.

- أَو لوُجُودِ المَصادرِ الأَصليَّةِ الَّتي نَقَلَتْ عنها تلك المَصادِرُ.

- أَو لعَدَمِ تحقيقِها طَبَقَاتِ الإسنادِ، كأَنْ يُسْنِدَ مصنِّفٌ بناءً على الظَّنِّ، أَو تَقْلِيدًا لغيرِه.

- وقد لا أَذكرُها اختصارًا؛ إذا كان في غيرِها ما يُغْنِي عنها.

- أَو لأَنَّ غيرَها من مصادرِ المُصنِّفِ نَفْسِه أَمْثَلُ منها، كما هو الحالُ في إجازةِ شيخِنا السَّمَنُّوديِّ -رحمه اللهُ- بالقراءاتِ الأَربعِ، فقدِ اعتمدتُّ الإسنادَ الَّذي مع أَسانيدِه في القراءاتِ العَشْرِ الصُّغْرى والكُبْرى؛ لأَنَّه أَمْثَلُ من غيرِه، من جِهَةِ التَّحْرِيرِ.

٦. سأُحاولُ تَبْيِينَ نوعِ التَّحَمُّلِ في كلِّ طَبَقَةٍ.

---

(١) يُنظَرُ نَحْوُ ذلك في جُمْلَةٍ من تَطْبِيقَاتِ ابنِ الجَزَريِّ في نَشْرِه: ١/ ٦١، ٩٠، ٩٢، ٩٣.

٧. لم أَتَكَلَّفِ التَّرْجَمَةَ لأَعْلَامِ الإسنادِ؛ لسهولةِ تَنَاوُلِهَا لمَن أَرادها، وإنَّما ذكرتُ تأريخَ وَفَيَاتِهِم؛ لأَهمِّيَّتِها في اتِّصالِ الإسنادِ.

٨. اعتمدتُّ ما تَرَجَّح لي في تأريخِ وفاةِ القُرَّاءِ -عندَ الاختلافِ في ذلك-، وأَرَّخْتُ -على وجهِ التَّقْرِيبِ- وفاةَ مَن لم أَعْثُرْ له على تأريخِ وفاةٍ.

٩. حَرَصْتُ على ضَبْطِ الأَعْلَامِ -لا سِيَّما مُشْكِلَها-، وحَمَلَني ذلك على مراجعةِ بعضِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ والمُشْتَبِهِ والبُلْدَانِ والأَنْسَابِ واللُّغَةِ، وغيرِها.

وقد آنَ الشُّرُوعُ في المُرَادِ، فأَقولُ -وباللهِ التوفيقُ والسَّدَادُ-:

أَخذتُ قراءاتِ الأَربعةِ، عن شيوخٍ خمسةٍ، وكلُّهم أَجازني بجميعِها، وجميعِ مَتْنِ (الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ في الأَحْرُفِ الأَربعةِ الزَّائدةِ على العَشَرَةِ) للمُتَوَلِّي رحمه اللهُ، وسأَقتصرُ -هاهُنا- على أَجَلِّهم عندِي، وهما:

١. المُقرئُ الكبيرُ، والمُحقِّقُ النِّحْرِيرُ: إِبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ عليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ العَشْريِّ بنِ العِيْسَوِيِّ بنِ شَحَاتَةَ، التَّمِيمِيُّ، السَّمَنُّودِيُّ، المِصْرِيُّ (ت: ١٤٢٩) رحمه اللهُ.

٢. الشيخةُ المُقْرِئَةُ: نَفِيسَةُ ابْنَةُ عبدِ الكريمِ بنِ زَيْدَانَ بنِ عِيْدِ بنِ أَحمدَ، القاهِرِيَّةُ، المِصْرِيَّةُ (ت: ١٤٢٩) رحمها اللهُ.

فأَمَّا شيخُنا السَّمَنُّودِيُّ: فقد قرأتُ عليه -بِسَمَنُّودَ- الآيةَ الأُولى من الفاتحةِ؛ ضِمْنَ قراءتي إِيَّاها بالقراءاتِ الأَرْبَعَ عَشْرَةَ[(١)]، من طريقِ الطَّيِّبَةِ والفوائدِ المُعْتَبَرَةِ.

وقرأتُ عليه -بِسَمَنُّودَ أَيضًا، قراءةَ ضَبْطٍ ومُقابَلَةٍ[(٢)]- جميعَ متنِ

(١) ثمَّ نهاني الشيخُ عن جَمْعِ الأَرْبَعِ مع العَشْرِ الكبرى، ولعلَّه فعل ذلك اتِّقاءَ الأَذَى؛ خاصَّةً أَنَّ الشيخَ قد أُوذِيَ -مِن قبلُ- بسببِ إِقرائِه الأَربعَ، كما سَلَفَ.
وقد قرأتُ عليه بالكبرى إِلى نهايةِ خُمْسِ البَقَرَةِ.

(٢) وقد ظهر لي من هذه المُقابَلَةِ استدراكُ بيتٍ ساقطٍ من نسخةِ الضَّبَّاعِ، وهو في فَرْشِ سورةِ المَائدةِ، ورقمُه: ٢١٥، وقد فات هذا البيتُ كلَّ مَن قرأَ هذا النَّظْمَ على الشيخِ أَو على غيرِه من نسخةِ الضَّبَّاعِ المُتَدَاوَلَةِ.

=

(الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ).

وأَجازني بجميعِ القراءاتِ الأَرْبَعِ، وبمتنِ الفوائِدِ.

وأَمَّا شيختُنا نَفِيسَةُ: فقرأتُ عليها -بالقاهِرَةِ- الفاتحةَ وخَمْسَ البَقَرَةِ -ضِمْنَ قراءتي إِيَّاها بالقراءاتِ الأَرْبَعَ عَشْرَةَ، من طريقِ الطَّيِّبَةِ والفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ-، وجميعَ متنِ (الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ).

وأَجازتني بجميعِ القراءاتِ الأَربعِ، وبمتنِ الفوائِدِ.

= فاتَه قراءةً؛ وإِن كان يَدْخُلُ في عُمُومِ تَحَمُّلِه بالإجازةِ.

ومَن كان هذا حالُه، فليَتَفَطَّنْ عندَ الإجازةِ بمُضَمَّنِ هذا المَتنِ: أَنَّه لم يقرإِ المَتْنَ كاملًا، وعليه: فإِنَّه لم يقرأْ حُرُوفَ الأَربعِ كاملةً؛ لأَنَّ في هذا البيتِ ثلاثةَ حُرُوفٍ؛ خاصَّةً أَنَّ هذه الحُرُوفَ ليست من القراءاتِ العَشْرِ، ولو كانت منها لأَمْكَنَ مَن قرأَ العَشْرَ على الشيخِ نَفْسِه أَن يرويَها قراءةً عنه؛ لأَنَّها دخلت ضِمْنَ قراءتِه العَشْرَ عليه.

وقرأَ شَيْخَانا السَّمَنُّوديُّ ونَفِيسَةُ -رحمهما اللهُ- على حَنَفِي بنِ إبراهيمَ السَّقَّا (كان حيًّا في: ٢٧/ ٢/ ١٣٨٦[١])[٢]، وهو قرأَ على خَلِيلِ بنِ

---

(١) وهو تأريخُ إجازتِه شيختَنا نَفِيسَةَ بالأَربعِ، ولعلَّ ما في إجازةِ شيخِنا السَّمَنُّوديِّ بالقراءاتِ العَشْرِ من طريقِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ من أَنَّ وفاتَه سنةَ (١٣٧١): سَبْقُ قَلَمٍ مِن (١٣٩١)، والعلمُ عندَ اللهِ تعالى. يُنظَرُ: إجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بالأَربعِ: و: ٣٠- ٣١، وإِجازةُ السَّمَنُّوديِّ بالقراءاتِ العَشْرِ من طريقِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ: ٣.

(٢) يُنظَرُ: إجازةُ السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بالأَربعِ: و:١، وإِجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بها -أَيضًا-: و: ١٧، ٣٠، وإجازةُ السَّمَنُّوديِّ بها -كذلك-: ٢٠.

وقد أَخبرني شيخُنا السَّمَنُّوديُّ -رحمه اللَّهُ- أَنَّه قرأَ على شيخِه السَّقَّا إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ...﴾ الآيةَ [التوبة: ٩٣]، وأَخبرني الشيخُ: يُسْرِي بنُ محمَّدِ بنِ عَوَضِ بنِ عبدِ الوَاحِدِ الإِسْكَنْدَريُّ أَنَّ الشيخَ أَخبره أَنَّه قرأَ على السَّقَّا إلى نهايةِ الأَنعامِ، وأَجازه السَّقَّا بباقي القرآنِ بهذه القراءاتِ.

وإِخبارُ الشيخِ هذا يُؤَكِّدُ أَنَّه لم يقرأْ ختمةً كاملةً على شيخِه السَّقَّا، وأَنَّه إِنَّما قرأَ عليه بعضَ القرآنِ؛ وإِنِ اختلف قولُه في مقدارِ هذا البعضِ.

إِلَّا أَنَّ هذا مُعارَضٌ بما في إجازةِ شيخِنا السَّمَنُّوديِّ نَفْسِه في الأَربعِ (٢٠)، حيثُ قال -عنِ القراءاتِ الأَربعِ-: «فقد قرأتُ بها علـى شيخي وأُسْتَاذي: حَنَفِي بنِ إبراهيمَ السَّقَّا» من غيرِ تقييدٍ، وأَصرحُ منه ما قاله عنه شيخُه السَّقَّا في إجازتِه له بالأَربعِ (و: ١): «وقرأَ عليَّ القرآنَ كلَّه من أَوَّلِه إلى آخرِه».

=

محمَّدِ بنِ غُنَيْمٍ، الشهيرِ بغُنَيْمٍ والجَنَايِنيِّ (ت: ١٣٤٧)[١]، وهو قرأ على محمَّدِ ابنِ أَحمدَ، الشَّهيرِ بالمُتَوَلِّي (ت: ١٣١٣)[٢].

=

قلتُ: والأَظهرُ أَنَّ هذينِ النَّصَّيْنِ -لا سِيَّما ما قاله السَّقَّا- مقدَّمانِ على قولِ شيخِنا السَّمَنُّوديِّ الآخِرِ، وذلك لأَنَّه قال ما قال في كِبَرٍ ومَرَضٍ، وكان ينسى في هذه الحالِ -أَحيانًا- ما هو مُقَرَّرٌ لديه ضرورةً، ومن ذلك: أَنَّه أَخبرني مَرَّةً أَنَّه قرأَ على السَّقَّا الكُبْرَى إلى سورةِ يُوسُفَ فقطْ!

ويُؤَكِّدُ هذا الترجيحَ بُعْدُ عَهْدِهِ بقراءتِه على شيخِه، فقد مضى عليه -عندَ قولِه هذا- أَكثرُ من خمسةٍ وخمسينَ عامًا!

(١) يُنظَرُ: إجازةُ السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بالأَربعِ: و:١، وإِجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بها -أَيضًا-: ١٩، وإِجازةُ السَّمَنُّوديِّ بها -كذلك-: ٢٠.

(٢) يُنظَرُ: هَدِيَّةُ القُرَّاءِ والمُقرئين للجَنَايِنيِّ نَفْسِه: ١٥- ١٦، وإِجازةُ تِلْمِيذِه السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بالأَربعِ: و: ١، وإِجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بها -أَيضًا-: و: ١٩- ٢٠، وإِجازةُ السَّمَنُّوديِّ بها -كذلك-: ٢٠.

وقرأَ الإمامُ المُتَوَلِّي على أَحمدَ بنِ محمَّدٍ الدُّرِّيِّ، الشَّهيرِ بالتِّهَاميِّ (ت: بين عامَيْ: ١٢٦٩- ١٢٨٤ تقريبًا)[١]، وهو قرأَ على أَحمدَ بنِ محمَّدٍ، المَعروفِ بسَلَمُونَةَ (كان حَيًّا في: ١٤/ ٨/ ١٢٥٧)[٢]، وهو قرأَ على إبراهيمَ العُبَيْديِّ (ت: بعدَ: ١٢٤١ تقريبًا)[٣]، وهو قرأَ على عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَسَنِ بنِ عُمَرَ الأُجْهُوريِّ (ت: ١١٩٨)، وعليِّ بنِ محمَّدٍ

(١) يُنظَرُ: إجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربع: ل: ٢/ ب- ٣/ أ، وإسنادُ الضَّبَّاعِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ، في مقدِّمةِ تصحيحِه إتْحَافَ فُضَلَاءِ البَشَرِ: ٣، وتَرْجَمَةُ المُتَوَلِّي المُلْحَقَةُ بفتحِ المُعْطِي: ١٦٧، وإجازةُ السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بها -أَيضًا-: و: ١، وإجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بها -كذلك-: و: ٢٠، وإجازةُ السَّمَنُّوديِّ بالقراءاتِ الأَربعِ: ٢٠.

وقد أَفادَ شيخُنا السَّمَنُّوديُّ -رحمه اللهُ- (إجازةُ السَّمَنُّوديِّ بالقراءاتِ الأَربعِ: ٢٠) أَنَّ يُوسُفَ البَرَمُونِيَّ (من علماءِ القَرْنِ الثَّالثَ عَشَرَ -فيما يظهرُ-) أَجاز تِلْمِيذَه المُتَوَلِّي بالقراءاتِ الأَربعِ، ولم أَرَ أَحدًا غيرَه ذكر هذا، حتَّى المُتَوَلِّيَ نَفْسَه لم يذكر هذا في إجازتِه لتِلْمِيذِه البَنَّا بالقراءاتِ الأَربعِ.

(٢) يُنظَرُ: إجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربعِ: ل: ٣/ أ، وإسنادُ الضَّبَّاعِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ، في مقدِّمةِ تصحيحِه إتْحَافَ فُضَلَاءِ البَشَرِ: ٣، وإجازةُ السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بها -أَيضًا-: و: ١، وإجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بها -كذلك-: و: ٢٠، وإجازةُ السَّمَنُّوديِّ بالقراءاتِ الأَربعِ: ٢٠.

(٣) يُنظَرُ: إجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ٤/ أ، ١٨/ ب، -وأُرِّخَتْ في ١٤/ ٨/ ١٢٥٧-، وإجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربعِ: ل: ٣/ أ.

البَدْريِّ (ت: ١١٩٩)[(١)]، وهما أَخذَا عن أَحمدَ بنِ عُمَرَ الأَسْقَاطيِّ (ت: ١١٥٩)، الأَوَّلُ قراءةً[(٢)]، والآخَرُ قراءةً لأَكثرِها -ضِمْنَ قراءتِه السَّبْعَ-، وإِجازةً[(٣)]،

---

(١) يُنظَرُ: إجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ١٨/ ب- ١٩/ أ، ويُنظَرُ: المُعْجَمُ المُخْتَصُّ: ٣٣٩- ٣٤٠، ٥٦٩، وسِلْكُ الدُّرَرِ: ٣/ ٢٥٧- ٢٥٨، وعجائبُ الآثارِ: ٢/ ١٣٨.

وفي إجازةِ المُتَوَلِّي بالأَربعِ (ل: ٣/ أ) قرأَ على البَدْرِيِّ فقط، وفي إجازةِ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بها -أَيضًا-: و: ٢٠، وإسنادِ الضَّبَّاعِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ، في مقدِّمةِ تصحيحِه إِتْحَافَ فُضَلَاءِ البَشَرِ: ٣: قرأَ على الأُجْهُوريِّ فقط -وقد سمَّوْه: عبدَ الرَّحمنِ بنَ حَسَنِ بنِ عُمَرَ الأُجْهُوريَّ-، وقد جمع بينهما سَلَمُونَةُ.

تَنْبِيهٌ: اشتُهِرَ أَنَّ اسمَ الأُجْهُوريِّ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ حَسَنِ بنِ عمرَ، وقد سمَّاه تِلْمِيذُه الزَّبِيديُّ (المُعْجَمُ المُخْتَصُّ: ٣٣٩): عبدَ الرَّحمنِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ حَسَنِ ابنِ عمرَ، فالظاهرُ أَنَّه نُسِبَ إِلى جَدِّه، فاشتُهِرَ به، فظُنَّ أَنَّه أَبُوه.

(٢) يُنظَرُ: إجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ١٨/ ب- ١٩/ أ، وإِسنادُ الضَّبَّاعِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ، في مقدِّمةِ تصحيحِه إِتْحَافَ فُضَلَاءِ البَشَرِ: ٣، وإِجازةُ السَّقَّا لنَفِيسَةَ بالأَربعِ: و: ٢٠.

(٣) أَخبرَ البَدْريُّ نَفْسُه بقراءتِه السَّبْعَ، وإجازتِه بالأَربعَ عَشْرَةَ؛ كما نقل ذلك عنه المُخَلَّلاتيُّ (ت: ١٣١١)، في إِجازتِه بالسَّبْعِ للبَدَويِّ (ل: ٤/ ب- ٥/ أ)، وحَسَنُ بنُ خَلَفٍ الحُسَيْنيُّ (ت: ١٤/ ٦/ ١٣١٣)، في إِجازتِه بالقراءاتِ السَّبْعِ لِابنِ أَخيه: محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ خَلَفٍ الحُسَيْنيِّ، الشهيرِ بالحَدَّادِ (ت: ١٣٥٧) (ل: ١/ ب).

=

وقرأَ الأَسْقاطيُّ على محمَّدِ بنِ سَلَامَةَ الدِّمْياطيِّ، المَعروفِ بابنِ أَبي النُّورِ، وأَبي السُّـعُودِ (ت: ١١١٧)(١)، وهو قـرأَ عـلى سلطانَ بنِ أَحـمدَ بنِ سَلَامَةَ المَزَّاحيِّ (ت: ١٠٧٥)(٢)، وهو قرأَ على سَيْفِ الدِّينِ بنِ عَطَاءِ اللهِ

= **فائِدةٌ**: أُخِذَتْ وفاةُ حَسَنٍ الحُسَيْنِيِّ من إحدى نُسَخِ الرَّوْضِ النَّضِيرِ، وهذه النُّسْخَةُ كتبها: محمَّد عيسى بنُ إبراهيمَ المِصْريُّ، عامَ: ١٣٠٩، وقابلها حَسَنُ ابنُ حَسَنٍ الجُرَيْسيُّ، عامَ: ١٣١٣، وقد كُتِبَت هذه الفائدةُ في آخِرِها.

(١) كما أَخبرَ بذلك تِلْمِيذُه: الحاجُّ محمودٌ، في إجازتِه ل: ٢٤/ ب.

ونقل المُخَلَّلاتيُّ عنِ الأَسْقاطيِّ، أَنَّ أَبا السُّعُودِ أَجازه بكلِّ ما يجوزُ له قراءتُه وإِقراؤُه. يُنظَرُ: إجازتُه للبَدَويِّ، بالسَّبْعِ: ل: ٥/ أَ.

وقد ذكر ابنُ الأَسْقَاطيِّ -محمَّدٌ- أَنَّ أَحمدَ بنَ محمَّدٍ البَنَّا الدِّمْيَاطيَّ (ت: ١١١٧) أَجاز أَباه إجازةً خاصَّةً في كتابِه إِتْحَافِ فُضَلَاءِ البَشَرِ -المُتَضَمِّنِ القراءاتِ الأَربعَ-، كما أَجازه عامَّةً، وقد ذكر ابنُ الكُوبْريلِيِّ والمَغْرِبيُّ أَخْذَ الأَسْقَاطيِّ عنِ البَنَّا، ونقل المُخَلَّلاتيُّ عنِ الأَسْقاطيِّ أَنَّ البَنَّا أَجازه بكلِّ ما يجوزُ له قراءتُه وإِقراؤُه.

قلتُ: وقد أَخذ البَنَّا عن سلطانَ المَزَّاحيِّ. يُنظَرُ: فوائِدُ الِارْتِحَالِ: ٢/ ٢٤٠- ٢٤١، وثَبَتُ الأَسْـقاطيِّ: ل: ٥/ أَ، ٩/ أَ، ٢٢/ ب، والإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ، وشَـرْحُها: و: ٣، وإِجازةُ المُخلَّلَاتيِّ للبَدَويِّ، بالسَّبْعِ: ل: ٥/ أَ.

(٢) كما أَخبر بذلك تِلْمِيذُ تِلْمِيذِه: الحاجُّ محمودٌ، في إجازتِه: ل: ٢٤/ ب، ويُنظَرُ: فوائِدُ الِارْتِحَالِ: ٣/ ٣٢٢- ٣٢٣.

الفَضَالِيِّ (ت: ١٠٢٠)[١]، وهو قرأ على شِحَاذَةَ اليَمَنيِّ المِصْريِّ[٢]

---

(١) يُنظَرُ: إجازةُ الحاجِّ محمودٍ: ل: ٢٤/ أ- ب، وشرحُ الإفادةِ المُقْنِعَةِ: و: ٣.

(٢) يُنظَرُ: فوائِدُ الِارْتِحَالِ: ٤/ ٢٦٩، وإِجازةُ الحاجِّ محمودٍ: ل: ٢٤/ ب.

وقد أَفاد الحَمَويُّ والزَّبِيديُّ أَخْذَه عن ناصِرِ الدِّينِ الطَّبْلَاويِّ -مباشرةً-؛ ولكنْ لم يُبَيِّنا ماذا أَخَذَ عنه. يُنظَرُ: فوائِدُ الِارْتِحَالِ: ٤/ ٢٦٩، والمُرَبَّى الكابُلِيُّ: ١٨٧.

وفي إِجازةِ المَنْصُوريِّ (ت: ١١٣٤) للأَرْضَرُوميِّ (و: ٥٦): أَخَذَ الفَضَالِيُّ عن أَحمدَ بنِ عبدِ الحقِّ السُّنْبَاطيِّ (ت: ٩٥٠)، وهو أَخَذَ عن جمالِ الدِّينِ: يوسفَ بنِ الشيخ: زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ (ت: ٩٨٧)، وهو أَخَذَ عن أَبيه (ت: ٩٢٦)، وفي الإفادةِ المُقْنِعَةِ (ل: ٢/ أ)، وشَرْحِها (و: ٣) كذلك؛ إِلَّا أَنَّهما عَبَّرَا بالقراءةِ بَدَلَ الأَخْذِ.

وما في هذينِ الكتابينِ، وفي إِجازةِ المَنْصُوريِّ -وكذا في إِجازةِ المُتَوَلِّي (ل: ٣/ ب)-: مِن أَنَّ السُّنْبَاطيَّ هو أَحمدُ بنُ عبدِ الحقِّ= بَعيدٌ؛ فالسُّنْبَاطيُّ الوالدُ تُوُفِّيَ سنةَ: ٩٥٠، ويبعُدُ أَخْذُ الفَضَالِيِّ عنه، والمَعروفُ أَخْذُه عنِ السُّنْباطيِّ الِابنِ: أَحمدَ (ت: ٩٩٧)؛ كما في ثَبَتِ الأَسْقَاطيِّ (ل: ٩/ أ)، هذا من وجهٍ.

ومن وجهٍ آخَرَ: فإِنَّ السُّنْبَاطيَّ الوالِدَ في طَبَقَةِ شُيُوخِ جمالِ الدِّينِ ابنِ الشيخِ: زَكَرِيَّا، ويبعُدُ أَخْذُه عنه.

والمَعروفُ أَخْذُ السُّنْبَاطيِّ الِابنِ عن جمالِ الدِّينِ. يُنظَرُ: إجازةُ الشَّبْرَامَلِّسيِّ للعَجَميِّ: ل: ٧/ أ، وثَبَتُ الأَسْقاطيِّ: ل: ٩/ أ.

ولعلَّ هذا من بابِ التَّوَسُّعِ في العبارةِ -حيثُ نُسِبَ السُّنْبَاطيُّ إِلى جَدِّه، وهو أَمرٌ شائعٌ عندَ أَهلِ العلمِ-، أَو هو سَبْقُ قَلَمٍ، أَو من قَبِيلِ التَّصْحِيفِ.

(ت: ٩٨٧)[(١)]، وهو قرأ على ناصرِ الدِّين: مُحمَّدِ بن سالمٍ الطَّبْلَاويِّ (ت: ٩٦٦)[(٢)].

(ح): **وأَعلى منه بدرجةٍ**: قراءةُ الأُجْهُوريِّ على أَحمدَ بنِ أَحمدَ البَقَريِّ

---

(١) وقد ذكر الحَمويُّ والزَّبِيديُّ أَنَّ تأريخَ وفاةِ شِحَاذَةَ اليَمَنيِّ سنةَ: ٩٧٨. يُنظَرُ: فوائِدُ الِارْتِحالِ: ٤/ ٥٨٣، والمُرَبِّي الكابُلِيُّ: ١٨٧.

والظاهرُ خلافُ ما في هذينِ المَصْدَرَيْنِ، وذلك لأُمورٍ ثلاثةٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ الشَّبْرَامَلِّسيَّ (ت: ١٠٩٣) -وهو أَقْدَمُ من الحَمَويِّ والزَّبِيديِّ- ذكر أَنَّ وفاتَه سنةَ: ٩٨٧. يُنظَرُ: السَّنَا الباهِرُ: ٥٦٦.

الأَمرُ الثَّاني: أَنَّ الضَّبَّاعَ ذكر ما يُفِيدُ حياتَه سنةَ: ٩٨٥. يُنظَرُ: الجزءُ المَوجودُ من رسالةِ العَلَّامةِ الضَّبَّاعِ في حَقِّ الضَّادِ: ٥١.

الأَمرُ الثَّالثُ: أَنَّ ابنَه عبدَ الرحمنِ وُلِدَ سنةَ: ٩٧٥؛ كما ذكر ذلك الحَمَويُّ نَفْسُه -تِلْمِيذُ تَلامِيذِه- (فوائدُ الِارْتِحالِ: ٤/ ٥٨٣)، ومعلومٌ أَنَّه قرأَ على أَبيه بالسَّبْعِ إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النِّساءُ: ٤١]. يُنظَرُ: إجازةُ الشَّبْرَامَلِّسيِّ للعَجَميِّ: ل: ٦/ ب، وفوائِدُ الِارْتِحالِ: ٤/ ٥٨٣.

فيبعدُ أَن يأخذَ عن أَبيه هذا وهو ابنُ ثلاثِ سنينَ.

والظاهرُ أَنَّ ما في هذينِ المَصْدَرَيْنِ سَبْقُ قَلَمٍ من مُؤَلِّفَيْهما، أَو تصحيفٌ لَحِقَ كتابَيْهما: من ناسِخٍ أَو مُحَقِّقٍ أَو طابِعٍ، والعلمُ عندَ اللهِ تعالى.

(٢) يُنظَرُ: إجازةُ الحاجِّ محمودٍ: ل: ٢٤/ ب، وإِجازةُ سَلْمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ٢٠/ أ، وإِجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربع: ل: ٣/ ب.

(كان حَيًّا في: ١١٤٩)[1]، وهو قرأَ على محمَّدِ بنِ قاسِمِ بنِ إسماعيلَ البَقريِّ

(١) إجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ١٨/ ب- ١٩/ أ.

تَنْبِيهاتٌ:

الأَوَّلُ: اشتُهِرَ عندَ المُعاصِرِين أَنَّ أَحمدَ البَقَريَّ هو: أَحمدُ بنُ رَجَبِ بنِ محمَّدٍ، وبَنَى بعضُهم على ذلك أَنَّ وفاتَه كانت عامَ: ١١٨٩، وهذا التأريخُ صحيحٌ في وفاةِ هذا المُقْرئِ، وقد ذكره تِلْمِيذُه الزَّبِيديُّ في المُعْجَمِ المُخْتَصِّ (٥٩)؛ ولكنَّ المُقْرئَ المَشهورَ في أَسانِيدِ القراءاتِ -فيما يظهرُ- هو أَحمدُ بنُ أَحمدَ البَقَريُّ، بذلك سمَّاه تِلْمِيذُه ابنُ الكُوبْرِيلي. يُنظَرُ: الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ.

وممَّا يُؤَيِّدُ ذلك: أَنَّ ابنَ الكُوبْرِيلي جعله من تَلَامِيذِ محمَّدٍ البَقَريِّ الآتِي، وهو المَعْرُوفُ في إسنادِه في القراءاتِ، في حينِ لم يذكرِ الزَّبِيديُّ محمَّدًا البَقَريَّ في شيوخِه، فالظاهرُ أَنَّهما مُقْرِئَانِ مختلفانِ، خُلِطَ بينَهما.

التنبيهُ الثَّاني: يَضْبُطُ بعضُهمُ البَقَريَّ بإِسكانِ القافِ، وهذا الضَّبْطُ غيرُ صحيحٍ، وذلك لأَنَّ البَقَريَّ نِسْبَةٌ إلى دارِ البَقَرِ، قريةٌ من قُرى مِصْرَ، كانت دارًا للبَقَرِ. يُنظَرُ: المَواعظُ والاِعتبارُ بذِكْرِ الخِطَطِ والآثارِ: ٢/ ٥١٢، وفوائِدُ الاِرْتِحَالِ: ١/ ٥٢٨.

التنبيهُ الثَّالثُ: شاعَ عندَ المُهْتَمِّين بتَرَاجِمِ القُرَّاءِ أَنَّ وفاةَ أَحمدَ البَقَريِّ بعدَ سنةِ: ١١٤٠.

بينما ذَكَرَ تِلْمِيذُه: الحاجُّ محمودٌ أَنَّه رحل إلى الدِّيارِ المِصْرِيَّةِ سنةَ: ١١٤٩، وقرأَ عليه. يُنظَرُ: إجازةُ الحاجِّ محمودٍ: ل: ٢٤/ ب.

(ت: ١١١١)[١]، وهو قـرأَ عـلى عبدِ الرَّحمنِ بن شِحاذَةَ اليَمَنيِّ المِصْريِّ (ت: ١٠٥٠)[٢]، وهو قـرأَ عـلى أَحمدَ بنِ أَحمدَ بن عبدِ الحـقِّ السُّنْبَاطيِّ (ت: ٩٩٧)[٣]، وهو قرأَ على الطَّبْلَاويِّ[٤].

---

(١) يُنظَرُ: الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ.

تنبيهٌ: سَمَّى ابنُ الكُوبْرِيلي -وتَبِعَه المَغْرِبيُّ- أَبا البَقَريِّ (القاسِمَ) -مُحَلًّى بالأَلِفِ واللَّامِ-، وهو عندَ بعضِهم. يُنظَرُ: الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ، وشَرْحُها: و: ٣.

وقد سمَّى البَقَريُّ نَفْسُه أَباه قاسِمًا -من غيرِ أَلِفٍ ولامٍ- في فتحِ الكبيرِ المُتَعَالِ: ١٠- ١١، والقواعدِ المُقَرَّرَةِ والفوائدِ المُحَرَّرَةِ: ٢٥٧.

وهو الَّذي أَثبته تِلْمِيذاه: الحَمَويُّ في فوائدِ الارْتِحَالِ: ١/ ٥٢٨، وأَبو المَوَاهِبِ الحَنْبَليُّ في مَشْيَخَتِه: ١٠٠.

وبعضُهم سمَّى أَباه عمرَ، وسمَّى جَدَّه قاسِمًا، وهو مخالفٌ نصَّه ونصَّ تِلْمِيذِه الحَمَويِّ في المَصادِرِ السابقةِ؛ بل لم يُورِدا عمرَ أَصلًا في نَسَبِه.

(٢) يُنظَرُ: مَشْيَخَةُ أَبي المَوَاهِبِ الحَنْبَليِّ: ١٠٠، والإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ.

(٣) يُنظَرُ: الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ.

تنبيهٌ: في الإفادةِ المُقْنِعَةِ سُمِّيَ السُّنْبَاطيُّ: بأَحمدَ بنِ عبدِ الحَقِّ، وهو غيرُ صوابٍ؛ فالسُّنْبَاطيُّ الوالدُ تُوُفِّيَ سنةَ: ٩٥٠، واليَمَنيُّ وُلِدَ -كما سَلَفَ- (٩٧٥)، والمَعروفُ أَخْذُه عنِ ابنِه: أَحمدَ (ت: ٩٩٧)، وهو الَّذي نصَّ عليه عبدُ الرَّحمنِ اليَمَنيُّ نَفْسُـه، وتِلْمِيذُه الشَّبْرَامَلِّسيُّ. يُنظَرُ: إجـازةُ الشَّـبْرَامَلِّسيِّ للعَجَميِّ: ل: ٧/ أ، وثَبَتُ الأَسْقاطيِّ: ل: ٩/ أ.

(٤) يُنظَرُ: الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ.

وقرأَ **الطَّبْلَاويُّ** على زَكَرِيَّا بنِ محمَّدٍ الأَنصاريِّ (ت: ٩٢٦)[1]، وهو أَخَذَ عن رِضْوَانَ بنِ محمَّدٍ العُقْبيِّ (ت: ٨٥٢)، وأَحمدَ بنِ أَبي بكرٍ القَلْقِيليِّ (ت: ٨٥٧):

الأَوَّلُ: قراءةً لأَكثرِها -ضِمْنَ قراءتِه السَّبْعَ عليه-، وإِجازةً فيما يظهرُ[2].

---

(١) يُنظَرُ: إجازةُ الحاجِّ محمودٍ: ل: ٢٤/ ب، وإِجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ: ل: ٢٠/ أ، وإِجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربع: ل: ٣/ ب.

ويَعْضُدُ هذا قراءتُه السَّبْعَ على زَكَرِيَّا -وقد دخلت عامَّةُ الأَربع ضِمْنَها-، وروايتُه عنه بالإجازةِ العامَّةِ. يُنظَرُ: ثَبَتُ ابنِ البَيْلونيِّ: ل: ٢١/ ب- ٢٢/ أ، وإِجازةُ الشَّبْرَامَلِّسيِّ للعَجَميِّ: ل: ٧/ أ.

(٢) يُنظَرُ: ثَبَتُ زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ: ١٠١، ١٠٢، وإِجازةُ زَكَرِيَّا لمُحمَّدٍ الغَزِّيِّ: ل: ١/ ب.

وفي الثَّبَتِ (١٠٢): «وأَذِنَ لي كلٌّ منهم في الإقراءِ»، والظاهرُ من هذه العِبارَةِ الشهادةُ له بأَهْلِيَّةِ الإقراءِ عامَّةً، من غيرِ تخصيصٍ بقراءةٍ أَو كتابٍ؛ ولكنَّها تستلزمُ إِذْنَ الرِّوايةِ فيما يظهرُ، **ويُؤَيِّدُ هذا أُمورٌ خمسةٌ**:

الأَوَّلُ: أَنَّها أَعلى درجةً من إِذْنِ الرِّوايةِ، فمَن حازَ أَهْلِيَّةَ الإقراءِ فمَن بابٍ أَوْلى أَن يُؤْذَنَ له في الرِّوايةِ الَّتي يُؤْذَنُ بها لعامَّةِ الطُّلَّابِ.

الأَمرُ الثَّاني: شُيُوعُ إجازةِ الرِّوايةِ عامَّةً في ذلك الزَّمانِ لصغارِ الطُّلَّابِ؛ فضلًا عمَّن شُهِدَ له بأَهْلِيَّةِ التَّصَدُّرِ.

الأَمرُ الثَّالثُ: أَنَّ تَحَمُّلَ زَكَرِيَّا عنِ العُقْبيِّ الرِّوايةَ عامَّةً أَمرٌ ظاهرٌ من ثَبَتِه، فقد روى عنه كُتُبًا كثيرةً فيه، جُلُّها سماعًا، وبعضُها إجازةً.

=

والآخَرُ: إجازةً فيما يظهرُ[(١)].

وقرأَ القَلْقِيليُّ على:

عليِّ بنِ عثمانَ -القاصِحِ- (ت: ٨٠١).

وفَخْرِ الدِّينِ: عثمانَ بنِ عبدِ الرحمنِ البِلْبِيسيِّ (ت: ٨٠٤)[(٢)].

وأَخَذَ العُقْبِيُّ والقَلْقِيليُّ عن محمَّـدِ بنِ محمَّـدٍ الجَزَريِّ (ت: ٨٣٣):

= **الأَمرُ الرَّابعُ**: أَنَّ السَّخَاويَّ (الضَّوْءُ اللَّامِعُ: ٣/ ٢٣٥) أَفادَ أَنَّ زَكَرِيَّا حَمَلَ كُتُبًا جَمَّةً في القراءاتِ والحديثِ وغيرِهما عنِ العُقْبيِّ.

الأَمرُ الخامسُ: أَنَّ الشَّبْرَامَلِّسيَّ (ت: ١٠٨٧) في إجازتِه للعَجَميِّ (ل: ٧/ أ) روى الدُّرَّةَ من طريقِ زَكَرِيَّا، عنِ العُقْبيِّ، على أَنَّ زَكَرِيَّا لم يقرأْ عليه إِلَّا السَّبْعَ.

وباجتماعِ هذه الأُمُورِ يصبحُ حَمْلُ زَكَرِيَّا عنِ العُقْبيِّ الرِّوايةَ عامَّةً أَمرًا ظاهرًا؛ بل كالصريحِ.

(١) يُنظَرُ: ثَبَتُ زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ: ١٠٢- ١٠٣، وما في الضَّوْءِ اللَّامِعِ (٣/ ٢٣٥) من قراءةِ زَكَرِيَّا السَّبْعَ على القَلْقِيليِّ خلافُ ما أَثبتَه زَكَرِيَّا نَفْسُه في ثَبَتِه (١٠١- ١٠٣)، وفي إجازتِه لمُحمَّدٍ الغَزِّيِّ: ل: ١/ ب- ٢/ أ، ولعلَّ ما في الضَّوْءِ سَبْقُ قَلَمٍ.

وفي ثَبَتِ زَكَرِيَّا إِذْنُ القَلْقِيليِّ له بالإقراءِ، وقد تقدَّمَ بيانُ استلزامِ هذه العِبَارَةِ إِذْنَ الرِّوايةِ في الإقراءِ عامَّةً.

ثُمَّ لا يخفى أَنَّ هذا الطريقَ متابَعُ متابعةً تامَّةً وقاصِرَةً بما سيأتي.

(٢) يُنظَرُ: ثَبَتُ زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ: ١٠٢- ١٠٤.

الأَوَّلُ: سماعًا لكثيرٍ منها -ضِمْنَ سماعِه حُرُوفَ الكبرى-، وإِجازةً[(١)].
والآخَرُ: قراءةً لأَكثرِها -ضِمْنَ قراءتِه السَّبْعَ-، وإِجازةً فيما يظهرُ[(٢)].

* * *

(١) يُنظَرُ: نُسْخَةُ الطَّيِّبةِ للعُقْبيِّ: ل: ٢٧/ ب، وفيها سماعُ العُقْبيِّ الطَّيِّبَةَ على ابنِ الجَزَريِّ، وإِجازةُ ابنِ الجَزَريِّ بخَطِّه العُقْبيَّ عامَّةً.

(٢) يُنظَرُ: ثَبَتُ زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ: ١٠٢- ١٠٣، والضَّوْءُ اللَّامِعُ: ١/ ٢٦٣، وفيه إِذْنُ ابنِ الجَزَريِّ للقَلْقِيلِيِّ بالإِقراءِ، وقد تقدَّمَ بيانُ استلزامِ هذه العِبَارَةِ إِذْنَ الرِّوايةِ في الإِقراءِ عامَّةً، خاصَّةً مِن ابنِ الجَزَرِيِّ، الَّذي عُرِفَ عنه بَذْلُ إِجازةِ الرِّوايةِ، ومن ذلك إِجازتُه لعُمُومِ أَهلِ عَصْرِه بالطَّيِّبَةِ، وإِجازتُه بها كُلَّ مُقرئٍ في كُلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ: أَن يَرْوِيَها عنه، ويَقْرَأَها، ويُقْرِئَ بها. يُنظَرُ: طَيِّبَةُ النَّشْرِ: البيتُ: ١٠١٣، وشَرْحُ ابنِ النَّاظِمِ عليها: ٣٥٣.

ومَن عَلِمَ مذهبَ ابنِ الجَزَريِّ في إِجازةِ الرِّوايةِ استبعدَ جِدًّا أَن يُجِيزَ ابنُ الجَزَريِّ إِجازةَ إِقراءٍ عامَّةً، ثُمَّ لا يُجِيزُ إِجازةَ روايةٍ عامَّةً.

ثُمَّ لا يخفى أَنَّ هذا الطريقَ عنِ ابنِ الجَزَريِّ مُتابَعٌ متابعةً تامَّةً بطريقِ العُقْبيِّ السَّابِقِ.

فأَمَّا قراءةُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ:

-وهي من كتابِ مُفْرَدَةِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ للأَهْوَازيِّ-.

فقرأَ بها ابنُ القاصِحِ ختمتينِ -مُفْرِدًا وجامِعًا- على إسماعيلَ بنِ يوسفَ الكُفْتيِّ (ت: ٧٦٤)، ثُمَّ قرأَ بها على أَبي بكرِ بنِ أَيْدُغْدِي، الشهيرِ بابنِ الجُنْديِّ (ت: ٧٦٩)[(١)].

وقرأَ بها البِلْبِيسيُّ على الكُفْتيِّ وابنِ الجُنْديِّ[(٢)].

وقرأَ بها ابنُ الجَزَريِّ على:

عبدِ الرحمنِ بنِ أَحمدَ البَغْداديِّ الواسطيِّ، ثمَّ المِصْريِّ (ت: ٧٨١)[(٣)]،

وأَحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ بيبَرْسَ، المَعروفِ بابنِ الرُّكْنِ (ت: ٧٩٧)[(٤)].

وأَخذها -إِجازةً- عنِ ابنِ الجُنْديِّ[(٥)].

وقرأَ بها الوَاسِطيُّ على الكُفْتيِّ[(٦)].

وقرأَ الكُفْتيُّ وابنُ الجُنْديِّ وابنُ الرُّكْنِ على محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ نُمَيْرٍ

---

(١) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

(٢) يُنظَرُ: إِيضاحُ الرُّموزِ: ٨٢.

(٣) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ٢/ ١٩٧، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٦٤.

(٤) يُنظَرُ: غايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٠٨.

(٥) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٩٧.

(٦) يُنظَرُ: غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٦٤.

المِصْريِّ، المَعروفِ بابنِ السَّرَّاجِ الكاتِبِ[١] (ت: ٧٤٧)[٢]، وهو قرأَ على عليِّ بنِ ظَهِيرِ بنِ شِهَابٍ، المَعروفِ بابنِ الكُفْتيِّ (ت: ٦٨٩)[٣]، وهو قرأَ على عبدِ القَويِّ بنِ عبدِ اللهِ الأَنْمَاطيِّ، المَعروفِ بابنِ المُغَـرْبِلِ (ت: ٦٤٦)[٤]، وهو قرأَ على أَبي الجُودِ: غِيَاثِ بنِ فارسٍ اللَّخْميِّ (ت: ٦٠٥)[٥]، وهو قرأَ على ناصرِ بنِ الحَسَنِ، المَعروفِ بالشَّرِيفِ الخَطِيبِ (ت: ٥٦٣)[٦]، وهو قرأَ على عليِّ بنِ أَحمدَ الأَبْهَريِّ (بقي إلى حُدُودِ: ٥٠٠)[٧]، وهو قرأَ على الحَسَنِ بنِ عليٍّ الأَهْوَازيِّ (ت: ٤٤٦)[٨].

---

(١) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩، وبستانُ الهُداةِ: ١٢٥- ١٢٦، والجوهرُ النَّضِيدُ: ١٣٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٠٨، ١٧٠، ١٨٠، ٢/ ٢٥٦.

(٢) وقد ذكر ابنُ الجَزَريِّ أَنَّ وفاةَ ابنِ السَّرَّاجِ كانت سنةَ: ٧٤٩، وقد أَثبتُّ ما قال الذَّهَبيُّ؛ لأَنَّه عَصْريُّه، ولأَنَّ الذَّهَبيَّ تُوُفِّيَ سنةَ: ٧٤٨، وقد أَثبت وفاةَ ابنِ السَّرَّاجِ في كتابِه طبقاتِ القرَّاءِ، ولو كان ابنُ السَّرَّاجِ تُوُفِّيَ سنةَ: ٧٤٩ لَمَا وَرَدَ إِثباتُ الذَّهَبيِّ وفاتَه. يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٨٧٠، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٢٥٦.

(٣) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

(٤) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

(٥) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

(٦) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

(٧) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

(٨) يُنظَرُ: طبقاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٤٦٩، ومصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٩.

وقرأَ الأَهْوَازيُّ على عليِّ بنِ إسماعيلَ البَصْريِّ (ت: ٣٩٠ تقريبًا)[١]، وهو قرأَ علـى محمَّدِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ الرَّازيِّ (من علماءِ القَرْنِ الثَّالثِ - فيما يظهرُ-)[٢]، وهو قرأَ على حَفْصِ بنِ عمرَ الدُّوريِّ (ت: ٢٤٦)[٣]، وهو قرأَ على شُجَاعِ بنِ أَبي نَصْرٍ البَلْخيِّ (ت: ١٩٠)[٤]، وهو قرأَ على عيسى بنِ عمرَ الثَّقَفيِّ (ت: ١٤٩)[٥]، وهو قرأَ على الحَسَنِ بنِ أَبي الحَسَنِ -يَسَارٍ- البَصْريِّ (ت: ١١٠)[٦].

---

(١) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَنِ للأَهْوَازيِّ نَفْسِه: ١٩٨.

(٢) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَنِ: ١٩٨.

(٣) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَنِ: ١٩٨.

(٤) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَنِ: ١٩٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٢١٢-٢١٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٢٤، ٢٥٥.

(٥) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَنِ: ١٩٨، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٢٤.

قال ابنُ الجَزَريِّ: «وقد أَسْنَدَ الأَهْوَازيُّ قراءةَ الحَسَنِ عن شُجَاعٍ البَلْخيِّ، وأَنَّ شُجَاعًا قرأَ على عيسى بنِ عُمَرَ النَّحْويِّ، وأَنَّ عيسى قرأَ على الحَسَنِ، واللَّهُ أَعلمُ.

وقد أَثبتَ قراءةَ شُجَاعٍ على عيسى بنِ عُمَرَ، وقراءةَ عيسى على الحَسَنِ= الحافظُ أَبو العَلَاءِ، ويكفي ذلك.

مـع أَنَّ شُجاعًا سمع من عيسى بنِ عُمَرَ، وعيسى سمع من الحَسَنِ؛ ولكن لا نعلمُ أَنَّ أَحدَهما عَرَضَ على الآخَرِ، فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ ذلك روايةَ سَمَاعٍ، لا عَرْضٍ، واللَّهُ أَعلمُ». غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٥.

(٦) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَنِ: ١٩٨، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٥، ٦١٣.

وقرأ الحَسَنُ على حِطَّانَ بنِ عبدِ اللهِ الرَّقَاشيِّ (تُوُفِّيَ في نَيِّفٍ وسبعين تَخْمِينًا)[١]، وهو قرأَ على أَبي موسى: عبدِ اللهِ بنِ قيسٍ الأَشْعَريِّ رضي اللهُ عنه (ت: ٤٤)[٢]، وهو قرأَ على النَّبيِّ ﷺ (ت: ١١)[٣].

* * *

(١) يُنظَرُ: مُفْـرَدَةُ الحَسَنِ: ١٩٨، والإقناعُ للأَهْوَازيِّ: ٢٠٢، والإقْنَاعُ لابنِ الباذِشِ: ١/ ١٠٢- ١٠٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٨٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٥.

(٢) يُنظَرُ: مُفْــرَدَةُ الحَسَــنِ: ١٩٨، والإقناعُ للأَهْــوَازيِّ: ٢٠٢- ٢٠٣، والإقْنَاعُ لابنِ الباذِشِ: ١/ ١٠٣، وطَبَقَاتُ القرَّاءِ: ١/ ٦٧، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٥، ٢٥٣، ٤٤٢.

(٣) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ الحَسَـنِ: ١٩٨، والإقناعُ للأَهْوَازيِّ: ٢٠٣، والإقْنَاعُ لابنِ الباذِشِ: ١/ ١٠٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٤٣٢، ٤٤٢.

وأَمَّا قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ:

وقد وردت من كتابينِ -على ما شاع عندَ عامَّةِ المُتأَخِّرين-: مُفْرَدَةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ للأَهْوَازيِّ، والمُبهِجِ لسِبْطِ الخَيَّاطِ.

فأَمَّا طريقُ المُفْرَدَةِ: فهو الحَسَنُ بنُ محمَّدِ بنِ أَبي يَزِيدَ.

وأَمَّا طريقُ المُبْهِجِ: فهو ابنُ شَنَبُوذَ والبَزِّيُّ.

فأَمَّا قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ من طريقِ المُفْرَدَةِ:

فقرأَ بها ابنُ القاصِحِ على إسماعيلَ بنِ يوسفَ الكُفْتيِّ (ت: ٧٦٤)، ثُمَّ قرأَ بها على أَبي بكرِ بنِ أَيْدُغْدِي، الشهيرِ بابنِ الجُنْدِيِّ (ت: ٧٦٩)(١).

وقرأَ بها البِلْبِيسيُّ على الكُفْتيِّ وابنِ الجُنْديِّ(٢).

وقرأَ بها ابنُ الجَزَريِّ على ابنِ الجُنْديِّ إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النَّحْلُ: ٩٠]، وأَجازه ابنُ الجُنْديِّ بجميعِها(٣).

وقرأَ الكُفْتيُّ وابنُ الجُنْديِّ على محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ نُمَيْرٍ المِصْريِّ، المَعروفِ بابنِ السَّرَّاجِ الكاتِبِ (ت: ٧٤٧)(٤)، وهو على عليِّ بنِ ظَهِيرِ بنِ

(١) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢.
(٢) يُنظَرُ: إيضاحُ الرُّموزِ: ٨٢.
(٣) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٩٧.
(٤) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢، وبستانُ الهُداةِ: ١٢٥- ١٢٦، والجوهرُ النَّضِيدُ: ١٣٣.

شهابٍ، المَعروفِ بابنِ الكُفْتيِّ (ت: ٦٨٩)[(١)]، وهو قرأ على عبدِ القَوِيِّ بنِ

(١) يُنظَرُ: الدُّرَرُ الكامِنَةُ: ٤/ ٢٣٢، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٢٥٦.

ولم يذكُرِ ابنُ القاصِحِ في مصطلَحِ الإشاراتِ إسنادَ قراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ من المُفْرَدَةِ، وغايةُ ما ذكره فيه هو إسنادُه إلى ابنِ السَّرَّاجِ، ثمَّ نَبَّه إلى تَقَدُّمِ إسنادِ ابنِ السَّرَّاجِ، ولَمَّا بحثتُ فيما تقدَّمَ لم أَجِدْ له ذِكْرًا؛ إلَّا ذِكْرَ قراءةِ ابنِ السَّرَّاجِ على ابنِ الكُفْتيِّ، في قراءةِ أَبي جَعْفَرٍ. يُنظَرُ: مُصْطَلَحُ الإشاراتِ: ٧٩.

وقد أَفادَ ابنُ الكُوبْرِيلِي (الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أ- ب) هذا الإسنادَ إلى ابنِ مُحَيْصِنٍ، وقد أَفاد شيخُنا السَّمَنُّوديُّ -رحمه اللَّهُ- (إجازةُ السَّمَنُّوديِّ في القراءاتِ الأَربعِ: ٢١) هذا الإسنادَ إليه كذلك، وعَزَاه لابنِ القاصِحِ، فقال: «قال ابنُ القاصِحِ» ثمَّ ساقه، وهو ليس في مَطْبُوعِ مُصْطَلَحِ الإشاراتِ ولا في زيادةِ التَّتِمَّةِ له، فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ وَقَفَ شيخُنا -رحمه اللَّهُ- على نسخةٍ منهما أَو مِن أَحدِهما -لم يَقِفْ عليها محقِّقُهما-، فيها ذكرُ هذا الإسنادِ، ويُحتمَلُ أَن يكونَ نقل عن كتابٍ آخَرَ لابنِ القاصِحِ لم أَقِفْ عليه، ويُحتمَلُ أَن يكونَ نقل عمَّن نقلَ عنِ ابنِ القاصِحِ، فقد نقل شيخُه حَنَفِي السَّقَّا (إجازةُ حَنَفِي السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بالأَربعِ: و: ٢) هذا عن أَحمدَ بنِ أَبي بكرٍ القَلْقِيلِيِّ (ت: ٨٥٧)، عنِ ابنِ القاصِحِ، حيثُ قال: «وقال أَبو العَبَّاسِ القَلْقِيلِيُّ: أَمَّا قراءةُ الإمامِ ابنِ مُحَيْصِنٍ -من روايةِ البَزِّيِّ، بإسنادِه عنه، من مُفْرَدَةِ الأَهْوَازيِّ-: فمِن قراءتي على أَبي البَقَاءِ: عليِّ بنِ عثمانَ بنِ القاصِحِ العُذْرِيِّ» ثمَّ ساقَ سَنَدَ ابنِ القاصِحِ إلى ابنِ مُحَيْصِنٍ.

ويُؤَيِّدُ نُقُولَهُم هذه أَنَّ هذا الإسنادَ جَادَّةٌ مَطْرُوقَةٌ إلى الأَهْوَازيِّ؛ كما سَلَفَ.

عبدِ اللهِ الأَنْمَاطيِّ، المَعروفِ بابنِ المُغَرْبِلِ (ت: ٦٤٦)[١]، وهو قرأَ على أَبي الجُودِ: غِيَاثِ بنِ فارسٍ اللَّخْمِيِّ (ت: ٦٠٥)[٢]، وهو قرأَ على ناصرِ بنِ الحَسَنِ، المَعروفِ بالشَّرِيفِ الخَطِيبِ (ت: ٥٦٣)[٣]، وهو قرأَ على عليِّ بنِ أَحمدَ الأَبْهَريِّ (بَقِيَ إِلى حُدُودِ: ٥٠٠)[٤]، وهو قرأَ على الحَسَنِ بنِ عليٍّ الأَهْوَازيِّ (ت: ٤٤٦)[٥].

وقرأَ الأَهْوَازيُّ على المُعَافَى بنِ زَكَرِيَّا بنِ طَرَارَا الجَرِيرِيِّ (ت: ٣٩٠)[٦]، وهو قرأَ على عَطِيَّةَ بنِ المُنْذِرِ النَّهَاوَنْديِّ (من علماءِ القَرْنِ الرَّابع -فيما يظهرُ-)[٧]، وهو قرأَ على الحَسَنِ بنِ محمَّدِ بنِ أَبي يَزِيدَ (من علماءِ القَرْنِ

---

(١) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٨٣٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٤٧.

(٢) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٧٦٥، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٩٩.
ولم يذكرْ له الذَّهَبيُّ وابنُ الجَزَريِّ شيخًا غيرَ اللَّخْميِّ.

(٣) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٦٩٠، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٤.

(٤) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٤٦٩، ٢/ ٦١٧، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٢٩- ٣٣٠.

(٥) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٤٦٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٢١.
قال الذَّهَبيُّ -ونقله عنه ابنُ الجَزَريِّ-: «وعليه دارت في وقتِنا طُرُقُ الأَهْوَازيِّ». طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٤٦٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٢١.

(٦) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ للأَهْوَازيِّ نَفْسِه: ١٩٤.

(٧) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤.

الثَّالثِ -فيما يظهرُ-)[١].

وقرأَ الحَسَنُ بنُ محمَّدٍ على شِبْلِ بنِ عَبَّادٍ المَكِّيِّ (ت: ١٦٠ تقريبًا)[٢]، وهو قرأَ على أَبي حَفْصٍ: عُمَرَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحَيْصِنٍ السَّهْمِيِّ

---

(١) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤.

تنبيهٌ: خالف الكُوبْرِيلي، ومِن بعدِه السَّقَّا والسَّمَنُّوديُّ -والظَّاهرُ أَنَّهما نَقَلَا عنه مباشرةً، أَو بواسطةِ هاشِمٍ المَغْرِبيِّ في (شَرْحِ الإفادَةِ)- طريقَ الأَهْوَازيِّ الَّذي اعتمده في مُفْرَدَتِه:

فقد ساقَ إِسنادَه -كما تقدَّمَ ويأتي- من طريقِ النَّهَاوَنْديِّ، عنِ الحَسَنِ بن محمَّدٍ، عن شِبْلٍ، عنِ ابنِ مُحَيْصِنٍ.

وأَمَّا أُولئك فقد ساقُوه من طريقِ النَّهَاوَنْديِّ، عنِ البَزِّيِّ، عن عِكْرِمَةَ، عن شِبْلٍ، عنِ ابنِ مُحَيْصِنٍ.

فاستبدلوا طريقَ الأَهْوَازيِّ -الحَسَنَ بنَ محمَّدٍ- بالبَزِّيِّ!

ولا ريبَ أَنَّ نصَّ الأَهْوازيِّ في مُفْرَدَتِه هو المَأْخُوذُ به، وليس لأَحدٍ أَنْ يُسْنِدَ من طريقِ المُفْرَدَةِ ما لم يُسْنِدْه رَبُّها.

هذا إذا سلَّمْنا لهُم أَنَّ النَّهَاوَنْدِيَّ قرأَ على البَزِّيِّ، وإِلَّا فقد يُقَالُ: مِن أَينَ لهُم أَنَّه قرأَ عليه؟! خاصَّةً أَنَّه لا تَرْجَمَةَ له فيما أَعلمُ.

يُنظَرُ: الإفادةُ المُقْنِعَةُ: ل: ٢/ أَ- ب، وشَرْحُها: و: ٣، وإِجازةُ حَنَفِي السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بالأَربع: و: ٢، وإجازةُ السَّمَنُّوديِّ في القراءاتِ الأَربع: ٢١.

(٢) يُنظَرُ: العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ١/ ٢٦٩، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٢٣.

(ت: ١٢٣، وقيلَ: ١٢٢)[١].

وأَمَّا قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ من طريقِ المُبْهِجِ:

فقرأَ بها ابنُ القاصِحِ على إسماعيلَ بنِ يوسفَ الكُفْتيِّ (ت: ٧٦٤)، ثُمَّ قرأَ بها على أَبي بكرِ بنِ أَيْدُغْدِي، الشهيرِ بابنِ الجُنْدِيِّ (ت: ٧٦٩)[٢].

وقرأَ بها البِلْبِيسيُّ على الكُفْتيِّ وابنِ الجُنْديِّ[٣].

وقرأَ بها ابنُ الجَزَريِّ على عبدِ الرحمنِ بنِ أَحمدَ البَغْدَاديِّ الوَاسِطيِّ، ثُمَّ المِصْريِّ (ت: ٧٨١)[٤]، وابنِ الجُنْديِّ إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النَّحْل: ٩٠]، وأَجازه ابنُ الجُنْديِّ بجميعِها[٥].

وقرأَ الكُفْتيُّ وابنُ الجُنْديِّ والوَاسِطيُّ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ الصَّائِغِ (ت: ٧٢٥)[٦]، وهو قرأَ على إبراهيمَ بنِ أَحمدَ بنِ فارِسٍ (ت: ٦٧٦)[٧]، وهو

---

(١) يُنظَرُ: العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ١/ ٢٦٩، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٤٦، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٢، ٣٢٣.

(٢) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢.

(٣) يُنظَرُ: إِيضاحُ الرُّموزِ: ٨٢.

(٤) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٥) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٣، ٩٧.

(٦) يُنظَرُ: مُصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٧) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٤٨- ٤٩، ومُصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣.

قرأَ على زَيْدِ بنِ الحَسَنِ الكِنْديِّ (ت: ٦١٣)[١]، وهو قرأَ على عبدِ اللهِ بنِ عليٍّ البَغْدَاديِّ، المَعروفِ بِسِبْطِ الخَيَّاطِ (ت: ٥٤١)[٢].

وقرأَ سِبْطُ الخَيَّاطِ على الشَّرِيفِ: عبدِ القاهرِ بنِ عبدِ السَّلامِ المَكِّيِّ (ت: ٤٩٣)[٣]، وهو قرأَ على محمَّدِ بنِ الحُسَيْنِ الفارِسيِّ (كان حَيًّا سنةَ: ٤٤٠)[٤].

فأَمَّا طريقُ ابنِ شَنَبُوذَ:

فقرأَ به الفارِسيُّ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ الشَّنَبُوذيِّ ثمَّ الشَّطَويِّ (ت: ٣٨٨)[٥]، وهو قرأَ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ بنِ شَنَبُوذَ البَغْداديِّ (ت: ٣٢٨)[٦].

وقرأَ ابنُ شَنَبُوذَ على محمَّدِ بنِ عيسى الهَاشِميِّ البَغْداديِّ، المَعروفِ بالبَيَاضِيِّ (ت: ٢٩٤)[٧]، وهو قرأَ على نَصْرِ بنِ عليٍّ الجَهْضَميِّ

(١) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٠- ٥١، ومُصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٦.

(٢) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٣، ومُصطلَحُ الإشاراتِ: ٨٢، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٣) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٦.

(٤) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٦.

(٥) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٦.

(٦) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٦.

(٧) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٢٢٥.
وقد أَفاد الخطيبُ البَغْدَاديُّ سنةَ وفاتِه. يُنظَرُ: تاريخُ مدينةِ السَّلامِ: ٣/ ٧٠١.

(ت: ٢٥٠)[١]، وهو سمع مِن شِبْلِ بنِ عَبَّادٍ المَكِّيِّ (ت: ١٦٠ تقريبًا)[٢]، وهو قـرأَ عـلى أَبي حَفْصٍ: عُمَرَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحَيْصِنٍ السَّهْميِّ (ت: ١٢٣، وقيلَ: ١٢٢)[٣].

وأَمَّا طريقُ البَزِّيِّ:

فقرأَ به سِبْطُ الخَيَّاطِ على الشَّرِيفِ، وهو قرأَ على الفارِسيِّ، بمِثْلِ طريقِ الشَّنَبُوذيِّ الآنِفِ[٤].

وقرأَ الفارِسيُّ على الحَسَنِ بنِ سعيدٍ المُطَّوِّعيِّ (ت: ٣٧١)[٥]، وهو قرأَ على إِسحاقَ بنِ أَحمدَ الخُزَاعيِّ (ت: ٣٠٨)[٦]، وهو قرأَ على أَحمدَ بنِ محمَّدٍ البَزِّيِّ (ت: ٢٥٠)[٧].

وقرأَ البَزِّيُّ الحُرُوفَ على عِكْرِمَةَ بنِ سليمانَ المَكِّيِّ (بقي إِلى قُبَيْلِ

---

(١) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧.

(٢) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٣٧.

(٣) يُنظَرُ: العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ١/ ٢٦٩، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٤٦، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٢، ٣٢٣.

(٤) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧.

(٥) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧.

(٦) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧.

(٧) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٥٦.

المِئَتَيْنِ)[١]، وهو قرأ على شِبْلِ بنِ عَبَّادٍ المَكِّيِّ (ت: ١٦٠ تقريبًا)[٢]، وهو قرأَ على أَبي حَفْصٍ: عُمَرَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحَيْصِنٍ السَّهْمِيِّ (ت: ١٢٣، وقيلَ: ١٢٢)[٣].

وقرأَ ابنُ مُحَيْصِنٍ على دِرْبَاسٍ المَكِّيِّ -مَوْلى ابنِ العَبَّاسِ- (من علماءِ القَرْنِ الأَول -فيما يظهرُ-)[٤]، وهو قرأَ على عبدِ اللهِ بنِ العَبَّاسِ رضي اللهُ عنهما (ت: ٦٨)[٥]، وهو قرأَ على أُبَيِّ بنِ كعبٍ رضي اللهُ عنهما (ت: ٣٠ تقريبًا)[٦]، وهو قرأَ على النَّبِيِّ ﷺ (ت: ١١)[٧]، وقرأَ النَّبِيُّ ﷺ

---

(١) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٧- ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٧٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥١٥.

(٢) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٧٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥١٥.

(٣) يُنظَرُ: العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ١/ ٢٦٩، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٤٦، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٣٢، ٣٢٣.

(٤) يُنظَرُ: العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ١/ ٢٦٩، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١١٧، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ١٦٧.

(٥) يُنظَرُ: العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ: ١/ ٢٦٩، ومُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٠.

(٦) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٥٤، ٦٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٤٢٥- ٤٢٦.

(٧) يُنظَرُ: مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ١٩٤، والمُبْهِجُ: ١/ ١٨، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٥٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١.

عليه سورةَ البَيِّنَةِ[1].

* * *

(١) وقد أَخرج ذلك أَحمدُ (٢١٢٠٢، ٢١٢٠٣)، من حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي اللهُ عنه، والبُخاريُّ (٣٨٥٦، ٥٠١١، ٥٠١٢) ومُسْلِمٌ (١٨١٥، ١٨١٦)، من حديثِ أَنَسِ ابنِ مالك رضي اللهُ عنه، وغيرُهم.
وما في الصحيحينِ ليس صريحًا في قراءةِ النَّبيِّ ﷺ على أُبَيٍّ رضي اللهُ عنه، وقد صُرِّحَ بهذا في روايةِ أَحمدَ، وغيرِها.
قال أَبو عُبَيْدٍ: القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ (فضائلُ القرآنِ: ٢/ ١٨٩- ١٩٠): «معنى هذا الحديثِ -عندنا-: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ إِنَّما أَراد بذلك العَرْضِ على أُبَيٍّ: أَن يَتعلَّمَ أُبَيٌّ منه القراءةَ، ويَسْتَثْبِتَ فيها، وليكونَ عَرْضُ القرآنِ سُنَّةً، وليس هذا على أَن يَسْتَذْكِرَ النَّبيُّ ﷺ منه شيئًا بذلك العَرْضِ»، وقال النَّوَويُّ -ضِمْنَ فوائدِ هذا الحديثِ-: «ومنها: المَنْقَبَةُ الشريفةُ لأُبَيٍّ، بقراءةِ النَّبيِّ ﷺ عليه، ولا يُعْلَمُ أَحدٌ من النَّاسِ شاركه في هذا». شَرْحُ النَّوَويِّ على صحيحِ مُسْلِمٍ: ٦/ ٤١٢.

وأَمَّا قراءةُ الأَعْمَشِ:

-وهي من طريقِ المُطَّوِّعيِّ والشَّنَبُوذيِّ، من كتابِ المُبْهِجِ-:

فقرأَ بها ابنُ القاصِحِ على إسماعيلَ بنِ يوسفَ الكُفْتيِّ (ت: ٧٦٤)، ثم قرأَ بها على أَبي بكرِ بنِ أَيْدُغْدِي، الشهيرِ بابنِ الجُنْدِيِّ (ت: ٧٦٩)[١].

وقرأَ بها البِلْبِيسيُّ على الكُفْتيِّ وابنِ الجُنْديِّ[٢].

وقرأَ بها ابنُ الجَزَريِّ على عبدِ الرحمنِ بنِ أَحمدَ البَغْدَاديِّ الواسِطيِّ، ثمَّ المِصْريِّ (ت: ٧٨١)[٣]، وابنِ الجُنْديِّ إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النَّحْل: ٩٠]، وأَجازه ابنُ الجُنْديِّ بجميعِها[٤].

وقرأَ الكُفْتيُّ وابنُ الجُنْديِّ والوَاسِطيُّ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ الصَّائِغ (ت: ٧٢٥)[٥]، وهو قرأَ على إبراهيمَ بنِ أَحمدَ بنِ فارسٍ (ت: ٦٧٦)[٦]، وهو قرأَ على زَيْدِ بنِ الحَسَنِ الكِنْديِّ (ت: ٦١٣)[٧]، وهو قرأَ على عبدِ اللهِ بنِ عليٍّ

(١) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٩١.

(٢) يُنظَرُ: إيضاحُ الرُّموزِ: ٨٢.

(٣) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٤) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٣، ٩٧.

(٥) يُنظَرُ: مُصطلَحُ الإشاراتِ: ٩١، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٦) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٤٨- ٤٩، ومُصطلَحُ الإشاراتِ: ٩١، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٧) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٠- ٥١، ومُصطلَحُ الإشاراتِ: ٩١، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٦.

البَغْداديِّ، المَعروفِ بِسِبْطِ الخَيَّاطِ (ت: ٥٤١)[١].

وقرأَ سِبْطُ الخَيَّاطِ على الشَّرِيفِ: عبدِ القاهرِ بنِ عبدِ السَّلامِ المَكِّيِّ (ت: ٤٩٣)[٢]، وهو قرأَ على محمَّدِ بنِ الحسينِ الفارِسيِّ (كان حَيًّا سنةَ: ٤٤٠)[٣].

فأَمَّا طريقُ المُطَّوِّعيِّ:

فقرأَ به الفارِسيُّ على الحَسَنِ بنِ سعيدٍ المُطَّوِّعيِّ نَفْسِه (ت: ٣٧١)[٤].

وقرأَ المُطَّوِّعيُّ على إدريسَ بنِ عبدِ الكريمِ الحَدَّادِ (ت: ٢٩٢)[٥]، وهو قرأَ على خَلَفِ بنِ هِشَامٍ البَزَّارِ (ت: ٢٢٩)[٦]، وهو أَخذ عن عليِّ بنِ حَمْزَةَ الكِسَائيِّ (ت: ١٨٩)[٧]، وهو قرأَ على زَائِدَةَ بنِ قُدَامَةَ الثَّقفيِّ

---

(١) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٣، ومُصطلَحُ الإشاراتِ: ٩١، والنَّشْرُ: ١/ ٨٣.

(٢) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٣) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٤) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٥) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٦) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٧) قراءةً؛ كما قال سِبْطُ الخَيَّاطِ. يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

وقال ابنُ الجَزَريِّ: «وسمع من الكِسَائيِّ الحُرُوفَ، ولم يقرأْ عليه القرآنَ، قال أَبو عليٍّ الأَهْوَازيُّ -في مُفْرَدَةِ الكِسَائيِّ-: «قال الفَضْلُ بنُ شَاذانَ -عن خَلَفٍ-: إنَّه قرأَ على الكِسَائيِّ».

=

(ت: ١٦١)[١]، وهو قرأَ على سليمانَ بنِ مِهْرَانَ الأَعْمَشِ (ت: ١٤٨)[٢].

وأَمَّا طريقُ الشَّنَبُوذيِّ:

فقرأَ به سِبطُ الخَيَّاطِ على الشَّرِيفِ، وهو قرأَ على الفارِسيِّ[٣]، بمِثْلِ طريقِ المُطَّوِّعيِّ الآنِفِ.

وقرأَ الفارِسيُّ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ الشَّنَبُوذيِّ ثمَّ الشَّطَويِّ (ت: ٣٨٨)[٤].

وقرأَ الشَّنَبُوذيُّ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ بنِ شَنَبُوذَ البَغْداديِّ (ت: ٣٢٨، وقيلَ: ٣٢٧)[٥]، وهو قرأَ على أَحمدَ بنِ إبراهيمَ -وَرَّاقِ خَلَفٍ- (ت: ٢٧٠ تقريبًا)[٦]، وهو قرأَ على خَلَفِ بنِ هشامٍ البَزَّارِ (ت: ٢٢٩)،

= والمَشهورُ عندَ أَهلِ النَّقْلِ لهَذا الشأنِ أَنَّه لم يقرأْ عليه، وإنَّما سأَله عنها، وسمعه يقرأُ القرآنَ إلى خاتِمَتِه، وضبط ذلك عنه بقراءتِه عليهم، وكذا قال الحافظ أَبو العَلَاءِ، وهو الصحيحُ، واللَّهُ أَعلمُ.

وروى عنه قراءةَ الأَعْمَشِ، عن زَائِدَةَ بنِ قُدَامَةَ». غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٧٣.

(١) يُنظَرُ: جامعُ الفارِسيِّ: ل: ٥/ أ، والمُبْهِجُ: ١/ ٥٩، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٦١، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٨.

(٢) يُنظَرُ: جامعُ الفارِسيِّ: ل: ٥/ أ، والمُبْهِجُ: ١/ ٥٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٨، ٥٣٥- ٥٣٦.

(٣) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٤) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٥) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

(٦) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩.

وأَبي عُبَيْدٍ: القاسمِ بنِ سَلَّامٍ[(١)]، وهما أَخذا عن عليِّ بنِ حَمْزَةَ الكِسَائيِّ (ت: ١٨٩)[(٢)]، وهو قرأَ على زَائِدَةَ بنِ قُدَامَةَ الثَّقَفيِّ (ت: ١٦١)[(٣)]، وهو قرأَ على سليمانَ بنِ مِهْرَانَ الأَعْمَشِ (ت: ١٤٨)[(٤)].

وقرأَ الأَعْمَشُ على يحيى بنِ وَثَّابٍ الأَسَديِّ -مَوْلاهمُ- الكُوفيِّ (ت: ١٠٣)[(٥)].

وقرأَ يحيى على عَلْقَمَةَ بنِ قيسٍ النَّخَعيِّ (ت: ٦٢)، ومَسْرُوقِ بنِ الأَجْدَعِ الهَمْدَانيِّ الكُوفيِّ (ت: ٦٣)، وعَبِيدَةَ بنِ عَمْرٍو -ويقالُ: ابنُ قيسٍ- السَّلْمَانيِّ (ت: قبلَ: ٧٠، وقيلَ: ٧٢، تقريبًا)، وأَبي عبدِ الرحمن: عبدِ اللهِ ابنِ حَبِيبٍ السُّلَميِّ (ت: ٧٤)، والأَسْوَدِ بنِ يَزِيدَ النَّخَعيِّ (ت: ٧٥)، وزِرِّ ابنِ حُبَيْشٍ الأَسَديِّ الكُوفيِّ (ت: ٨٢)، وسَعْدِ بنِ إِيَاسٍ الشَّيْبَانيِّ (ت: ٩٦،

---

(١) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٥٩- ٦٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٤.

(٢) أَخذها خَلَفٌ سماعًا -وقد سبق قريبًا بيانُ ذلك-، وأَخذها أَبو عُبَيْدٍ عَرْضًا وسماعًا. يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٦٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٨.

(٣) يُنظَرُ: جامعُ الفارِسيِّ: ل: ٥/ أ، والمُبْهِجُ: ١/ ٥٩، ٦٠، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٦١، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٨.

(٤) يُنظَرُ: جامعُ الفارِسيِّ: ل: ٥/ أ، والمُبْهِجُ: ١/ ٥٩، ٦٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٨، ٥٣٥- ٥٣٦.

(٥) يُنظَرُ: جامعُ الفارِسيِّ: ل: ٥/ أ، والمُبْهِجُ: ١/ ٦٠، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٧٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١٥، ٢/ ٣٨٠.

أَو نحوَها)[١].

وقرأَ سبعتُهم على عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رضي اللهُ عنه (ت: ٣٢)[٢]، وهو قرأَ القرآنَ على النَّبيِّ ﷺ (ت: ١١)، وسمع منه أَكثرَه[٣].

* * *

(١) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٦٠- ٦١، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٦٧- ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٧١، ٢٩٤، ٣٠٣، ٤١٣، ٢/ ٢٩٤، ٣٨٠.

(٢) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ٦١، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٥٦- ٥٧، ٦٧- ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٦، ٢٩٤، ٣٠٣، ٤١٣، ٤٥٨، ٤٩٨، ٢/ ٢٩٤، ٣٨٠.

(٣) يُنظَرُ: صحيحُ البُخاريِّ (٥٠٥١) -وفيه قال ابنُ مَسْعُودٍ رضي اللهُ عنه: «واللهِ لقد أَخذتُ مِن فِي رسولِ اللهِ ﷺ بِضْعًا وسبعين سُورَةً»-، والمُبْهِجُ: ١/ ٦١، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٥٦، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٤٥٨.

فائدةٌ: قال ابنُ الجَزَرِيِّ -عنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي اللهُ عنه-: «وإِليه تنتهي قراءةُ عاصِمٍ وحَمْزَةَ والكِسَائيِّ وخَلَفٍ والأَعْمَشِ». غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٤٥٩.

وأَمَّا قراءةُ اليَزِيدِيِّ:

-وهي من طريقِ أَبِي أَيُّوبَ عنه، من المُسْتَنِيرِ والمُبْهِجِ.

ومن طريقِ ابنِ فَرَجٍ، عنِ الدُّوريِّ عنه، من كتابِ المُسْتَنِيرِ فقط-.

فقرأَ بها ابنُ القاصِحِ على إسماعيلَ بنِ يُوسُفَ الكُفْتِيِّ (ت: ٧٦٤)، ثُمَّ على أَبي بكرِ بنِ أَيْدُغْدِي، الشهيرِ بابنِ الجُنْدِيِّ (ت: ٧٦٩)[١].

وقرأَ البِلْبِيسيُّ على الكُفْتِيِّ وابنِ الجُنْدِيِّ[٢].

وقرأَ بها ابنُ الجَزَريِّ على محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، ابنِ الصَّائِغِ (ت: ٧٧٦)،

---

(١) ولم يُصَرِّحِ ابنُ القاصِحِ بقراءتِها؛ ولكنَّه صَرَّحَ بقراءةِ كتابِ المُسْتَنِيرِ وكتابِ المُبْهِجِ -وهي من طريقِهما-، وذكر في عِدَّةِ مواضعَ أَخْذَه بعضَ القراءاتِ -غيرَها- بمُضَمَّنِ هذينِ الكتابينِ على الكُفْتِيِّ، ثُمَّ على ابنِ الجُنْديِّ، وقد ذَكَرَ ابنُ الجَزَرِيِّ أَخْذَ ابنِ القاصِحِ العَشْرَ وغيرَها على هذينِ الشيخينِ، ولم يذكرْ له شيخًا سواهما.

فبَانَ بهذا أَخْذُه هذه القراءةَ عنهما، من هذينِ الكتابينِ.

ثُمَّ وجدتُّ ما يُؤَيِّدُ هذا في إجازةِ جَعْفَرٍ السَّنْهُورِيِّ (ت: ٨٩٤) لمُحمَّدٍ الغَزِّيِّ، المَعروفِ بابنِ الغَرَابِيلِيِّ (ت: ٩١٨). يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٧٥، ٧٨- ٧٩، ٨٤- ٨٧، ٩١- ٩٢، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٥٥، وإجازةُ جَعْفَرٍ السَّنْهُورِيِّ للغَزِّيِّ: ل: ٨٦/ أ- ٨٧/ أ، ٩٦/ ب- ٩٧/ أ.

(٢) يُنظَرُ: إيضاحُ الرُّمُوزِ: ٨٢.

وعبدِ الرحمنِ بنِ أَحمدَ البَغْدَاديِّ الواسِطيِّ، ثُمَّ المِصْريِّ (ت: ٧٨١)(١)، وابنِ الجُنْديِّ (ت: ٧٦٩) إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النَّحْلُ: ٩٠]، وأَجازه ابنُ الجُنْديِّ بجميعِها.

قرأَ بها على هؤُلاءِ الثَّلَاثةِ من كتابِ المُسْتَنِيرِ، وعلى الأَخِيرَيْنِ من كتابِ المُبْهِجِ(٢).

وقرأَ الكُفْتيُّ وابنُ الجُنْديِّ وابنُ الصَّائِغِ والوَاسِطيُّ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ الصائغِ (ت: ٧٢٥)(٣)، وهو قرأَ على إبراهيمَ بنِ أَحمدَ بنِ فارسٍ (ت: ٦٧٦)(٤)، وهو قرأَ على زَيْدِ بنِ الحَسَنِ الكِنْديِّ (ت: ٦١٣)(٥)، وهو قرأَ على عبدِ اللهِ بنِ عليٍّ البَغْدَاديِّ، المَعروفِ بسِبْطِ الخَيَّاطِ (ت: ٥٤١)(٦).

فأَمَّا طريقُ أَبي أَيُّوبَ من المُسْتَنِيرِ:

فقرأَ به سِبْطُ الخَيَّاطِ على أَحمدَ بنِ عليِّ بنِ سِوَارٍ البَغْداديِّ (ت: ٤٩٦)

---

(١) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣، ٩٧.

(٢) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣، ٩٧.

(٣) يُنظَرُ: مصطلَحُ الإشاراتِ: ٧٨- ٧٩، ٨٤- ٨٧، ٩١- ٩٢، والنَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٧٠، وإجازةُ جَعْفَرٍ السَّنْهُوريِّ (ت: ٨٩٤) للغَزِّيِّ: ل: ٩٦/ ب.

(٤) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٤٨- ٤٩، والنَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣.

(٥) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٠- ٥١، والنَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٦.

(٦) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٣، والنَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣.

مُؤَلِّفِ المُسْتَنِيرِ[(١)].

(ح): وقد قرأَ به الصَّائِغُ -أَيضًا- على علي بنِ شُجَاعٍ الهَاشِمِيِّ العَبَّاسِيِّ -صِهْرِ الشَّاطِبِيِّ- (ت: ٦٦١)[(٢)]، وهو عن أَحمدَ بنِ محمَّدٍ السِّلَفِيِّ (ت: ٥٧٦) -إجازةً عامَّةً-، وهو عنِ ابنِ سِوَارٍ -مُؤَلِّفِ المُسْتَنِيرِ-؛ سماعًا إِلَّا فوتًا يسيرًا من آخِرِه، تَشْمَلُه الإجازةُ[(٣)].

وقرأَ ابنُ سِوَارٍ على عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ فارسٍ الخَيَّاطِ (بقي إلى: ٤٥٠ ظَنًّا)[(٤)]، وهو قرأَ على الحَسَنِ بنِ محمَّدٍ الفَحَّامِ (ت: ٤٣٠)، وهو قرأَ على عمرَ بنِ أَحمدَ الحَبَّالِ (ت: ٤٣٠)[(٥)]، وهو قرأَ على بَكْرانَ بنِ أَحمدَ السَّرَاوِيلِيِّ (من علماءِ القَرْنِ الرابع -فيما يظهرُ-)[(٦)]، وهو قرأَ على أَبي أَيُّوبَ: سليمانَ بنِ أَيُّوبَ الخَيَّاطِ، المَعروفِ بصاحبِ البَصْريِّ

---

(١) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٢.

(٢) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥١.

(٣) ذَكَر هذا الطريقَ عنِ الصَّائِغِ ابنُ الجَزَريِّ في النَّشْرِ (١/ ٨٢)، ويُنظَرُ: غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٨٦، ١٠٢.

(٤) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(٥) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

وفيه: عمرُ بنُ محمَّدٍ، وقد وَهَّمَ ابنُ الجَزَرِيِّ هذا، وسمَّاه عمرَ بنَ أَحمدَ. يُنظَرُ: غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٨٩.

(٦) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(ت: ٢٣٥)[١].

وقرأ أَبو أَيُّوبَ على يحيى بنِ المُبَارَكِ العَدَويِّ البَصْريِّ، المَعروفِ باليَزِيديِّ (ت: ٢٠٢)[٢].

وأَمَّا طريقُ ابنِ فَرَجٍ من المُسْتَنِيرِ:

فقرأَ به سِبْطُ الخَيَّاطِ على ابنِ سِوَارٍ، مُؤَلِّفِ المُسْتَنِيرِ[٣].

وقرأَ به ابنُ سِوَارٍ على أَحمدَ بنِ مَسْرُورٍ البَغْدَاديِّ (ت: ٤٤٢)، والحَسَنِ بنِ أَبي الفَضْلِ الشَّرْمَقَانيِّ (ت: ٤٥١)[٤]، وهما قرآ على إبراهيمَ ابنِ أَحمدَ الطَّبَريِّ (ت: ٣٩٣)؛ إلَّا أَنَّ الشَّرْمَقَانيَّ لم يَخْتِمْ، وبلغ آخرَ صَادْ[٥].

وقرأَ الطَّبَريُّ على أَحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ العِجْليِّ البَغْدَاديِّ، المَعروفِ بالوَليِّ (ت: ٣٥٥)[٦]، وهو قرأَ على أَحمدَ بنِ فَرَجٍ المُفَسِّرِ (ت: ٣٠٣)[٧]،

(١) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ١٧٨- ١٧٩.

(٢) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٢١٥، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١٢.
وأَفاد ابنُ سِوَارٍ أَنَّه لا خِلافَ بينَ أَبي أَيُّوبَ هذا وبينَ اليَزِيديِّ. يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(٣) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥٣، والنَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣.

(٤) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(٥) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(٦) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(٧) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

وهو قرأَ على حَفْصِ بنِ عمرَ الدُّوريِّ (ت: ٢٤٦)(١)، وهو قرأَ على يحيى بنِ المُبَارَكِ العَدَويِّ البَصْريِّ، المَعروفِ باليَزِيديِّ (ت: ٢٠٢)(٢).

وأَمَّا طريقُ أَبِي أَيُّوبَ من المُبْهِجِ:

فقرأَ به سِبْطُ الخَيَّاطِ على الشَّرِيفِ: عبدِ القاهرِ بنِ عبدِ السَّلامِ المَكِّيِّ (ت: ٤٩٣)(٣)، وهو قرأَ على محمَّدِ بنِ الحسينِ الفارِسيِّ (كان حَيًّا سنةَ: ٤٤٠)(٤)، وهو قرأَ على أَحمدَ بنِ نَصْرٍ الشَّذَائيِّ (ت: ٣٧٣)(٥)، وهو قرأَ على محمَّدِ بنِ أَحمدَ بنِ شَنَبُوذَ البَغْدَاديِّ (ت: ٣٢٨، وقيلَ: ٣٢٧)(٦)، وهو قرأَ على السَّرِيِّ بنِ مُكْرَمٍ البَغْدَاديِّ (من علماءِ القَرْنِ الثَّالثِ -فيما يظهرُ-)(٧)، وهو قرأَ على أَبِي أَيُّوبَ: سليمانَ بنِ أَيُّوبَ الخَيَّاطِ، المَعروفِ بصاحبِ البَصْريِّ (ت: ٢٣٥)(٨).

وقرأَ أَبو أَيُّوبَ على يحيى بنِ المُبَارَكِ العَدَويِّ البَصْريِّ، المَعروفِ

---

(١) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٩٥.

(٢) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٢٩٢.

(٣) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٢.

(٤) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٢.

(٥) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٢.

(٦) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٣.

(٧) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٣.

(٨) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٢٧٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٠٢.

باليَزِيديِّ (ت: ٢٠٢)(١).

وقرأَ اليَزِيديُّ على أَبي عَمْرٍو: زَبَّانَ(٢) بنِ العَلَاءِ المَازِنيِّ البَصْريِّ (ت: ١٥٤)(٣).

وقرأَ أَبو عَمْرٍو -بمكَّةَ- على سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ (ت: ٩٥)، ومُجَاهِدِ بنِ جَبْرٍ (ت: ١٠٣)، وعبدِ اللهِ بنِ كَثِيرٍ الدَّاريِّ (ت: ١٢٠)، وعُمَرَ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ مُحَيْصِنٍ السَّهْميِّ (ت: ١٢٣، وقيلَ: ١٢٢)، وحُمَيْدِ بنِ قَيْسٍ الأَعْرَجِ (ت: ١٣٠).

وقرأَ -بالمَدينةِ- على يَزِيدَ بنِ رُومَانَ (ت: ١٢٠، وقيلَ: ١٣٠)، وشَيْبَةَ ابنِ نِصَاحٍ (ت: ١٣٠)، وأَبي جَعْفَرٍ: يَزِيدَ بنِ القَعْقَاعِ (ت: ١٣٠)(٤).

---

(١) يُنظَرُ: المُبْهِجُ: ١/ ١٠٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٢١٥، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١٢.

(٢) قال ابنُ الجَزَريِّ: «وقدِ اختُلِفَ في اسمِه على أَكثرَ من عشرين قولًا، لا ريبَ أَنَّ بعضَها تصحيفٌ من بعضٍ.

وأَكثرُ النَّاسِ من الحُفَّاظِ وغيرِهم: على أَنَّه زَبَّانُ». غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٩.

(٣) يُنظَرُ: السَّبْعَةُ: ٨٣ -مُسْنَدًا عنِ اليَزِيديِّ نَفْسِه-، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١٢١، ١٧٦، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٧٥، ٣٧٧.

(٤) يُنظَرُ: السَّبْعَةُ: ٨٣ -مُسْنَدًا عنِ اليَزِيديِّ قراءةُ أَبي عَمْرٍو على مُجاهِدٍ، ومُسْنَدًا عن أَبي عَمْرٍو قراءتُه على مُجاهِدٍ وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ-، والمُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠١- ٣٠٣، والمُبْهِجُ: ١/ ١١٤.

وقدِ اقتصرتُ من شيوخِ أَبي عَمْرٍو على ما في مَصْدَرَيْ قراءةِ اليَزِيديِّ عندَ =

= عامَّةِ المُتأَخِّرين -المُسْـتَنِيرِ والمُبْهِجِ-، وإِلَّا فإِنَّ شيوخَـه كثيرون، حتَّى قال ابنُ الجَزَريِّ: «فقرأَ بمكَّةَ والمَدينةِ، وقرأَ -أَيضًا- بالكُوفَةِ والبَصْرَةِ، على جماعةٍ كثيرةٍ، فليس في القُرَّاءِ السَّبْعَةِ أَكثرُ شيوخًا منه». غايةُ النِّهايةِ: ١/ ٢٨٩، ويُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ١١٩- ١٢١.

وبناءً على سَعَةِ روايةِ أَبي عَمْرٍو: فإِنَّ قراءةَ اليَزيديِّ لا تَعْدُو -فيما يظهرُ لي- ما قرأَ به أَبو عَمْرٍو، وإِن كانت تُخَالِفُ مشهورَ قراءتِه -خاصَّةً أَنَّه أَكْثَرَ عنه، ولم يُخالِفْ مشهورَه إِلَّا في عشرين حرفًا -من طريقِ المُسْتَنِيرِ والمُبْهِجِ-، سَـرَدَها سِبْطُ الخَيَّاطِ في مُبْهِجِه: ١/ ١٠٣- ١٠٤، وابنُ الجَـزَريِّ في غايةِ النِّهايةِ: ٢/ ٣٧٦-.

وآيةُ ذلك: ما نقلَه ابنُ البَاذِشِ في إِقْنَاعِه (١/ ٥٧١)، حيثُ قال: «قال الأَهْوَازيُّ: «وروى ابنُ فَرَحٍ عنِ الدُّوريِّ، عنِ اليَزيديِّ، وأَبو حَمْدُونٍ عنِ اليَزيديِّ: أَنَّه كان يختارُ في قراءةِ أَبي عَمْرٍو حروفًا، يخالفُه فيها»».

وهذا ظاهرٌ في أَنَّ اختيارَه لا يُجَاوِزُ ما قرأَ به شيخُه أَبو عَمْرٍو، وأَنَّ اختيارَه يُخَالِفُ اختيارَ شيخِه في هذه الحُرُوفِ.

والَّذي يظهرُ أَنَّ اليَزيديَّ قرأَ بهذه الحُرُوفِ على أَبي عَمْرٍو.

وآيةُ ذلك: أَنَّ ابنَ سِوَارٍ في مُسْتَنِيرِه وسِبْطَ الخَيَّاطِ في مُبْهِجِه لم يذكرا لليَزيديِّ شيخًا غيرَ أَبي عَمْرٍو، مع روايتِهما هذه الحُرُوفَ الَّتي خالف فيها اختيارُ اليَزيديِّ اختيارَ شيخِه أَبي عَمْرٍو، والعلمُ عندَ اللهِ تعالى.

تَنْبِيهٌ: لم أَتَوَسَّعْ في تَوْثِيقِ إِسنادِ أَبي عَمْرٍو في القراءةِ؛ لشُهْرَتِه.

وقرأَ ابنُ كَثِيرٍ وابنُ مُحَيْصِنٍ وحُمَيْدٌ على مُجَاهِدٍ[(١)].

وقرأَ مُجَاهِدٌ وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ على عبدِ اللهِ بنِ العَبَّاسِ رضي اللهُ عنهما (ت: ٦٨)[(٢)].

وقرأَ يَزِيدُ بنُ رُومَان وشَيْبَةُ بنُ نِصَاحٍ على عبدِ اللهِ بنِ عَيَّاشٍ المَخْزُومِيِّ رضي اللهُ عنه[(٣)] (ت: ٦٤، وقيلَ: ٧٨)[(٤)].

---

(١) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠٢، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/٨١، ١٠١، ١١٦، ١١٧، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٤١- ٤٢.

وقد سَلَفَ قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ -أَيضًا- على دِرْبَاسٍ، مَوْلَى ابنِ العَبَّاسِ رضي اللهُ عنهما.

(٢) يُنظَرُ: السَّبْعَةُ: ٨٣ -مُسْنَدًا عنِ اليَزِيدِيِّ قراءةُ مُجاهِدٍ على ابنِ العَبَّاسِ رضي اللهُ عنهما-، والإقناعُ للأَهْوَازِيِّ: ١٨٠- ١٨١، والمُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠١، والمُبْهِجُ: ١/ ١١٤، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/٨١، ٨٢، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٠٥، ٢/ ٤١.

(٣) ذكره في الصحابةِ أَبو نُعَيْمٍ وابنُ عبدِ البَرِّ وابنُ الأَثِيرِ وابنُ حَجَرٍ. يُنظَرُ: معرفةُ الصَّحابةِ: ٣/ ١٧٣٩، والاستيعابُ: ٣/ ٩٦١، وأُسْدُ الغَابَةِ: ٣/ ٢٥٦- ٢٥٧، والإصابَةُ: ٦/ ٣٢٧- ٣٢٩.

(٤) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠٣، وطَبَقَاتُ القُـرَّاءِ: ١/ ٧٥، ٨٩- ٩٠، ٩١، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٢٩- ٣٣٠، ٢/ ٣٨١.

وقد ذكر ابنُ سِوَارٍ أَنَّ يَزِيدَ بنَ رُومانَ وشَيْبَةَ قرآ على أَبي هُرَيْرَةَ وابنِ العَبَّاسِ رضي اللهُ عنهما، وقد غَلَّطَ الذَّهَبِيُّ وابنُ الجَزَرِيِّ ذلك. يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٩٠، ٩١، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٣٠، ٢/ ٣٨١.

وقرأَ عبدُ اللهِ بنُ عَيَّاشٍ -رضي اللهُ عنه- على أُبيِّ بنِ كعبٍ رضي اللهُ عنه(١).

وقرأَ أَبو جَعْفَرٍ -يَزِيدُ بنُ القَعْقَاعِ- على أَبي هُرَيْرَةَ: عبدِ اللهِ بن عَامِرٍ الدَّوْسيِّ رضي اللهُ عنه (ت: ٥٧ أَو: ٥٨)(٢)، وعبدِ اللهِ بنِ العَبَّاسِ رضي اللهُ عنهما(٣).

وقرأَ أَبو هُرَيْرَةَ -رضي اللهُ عنه- على أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي اللهُ عنه

---

(١) يُنظَرُ: السَّبْعَةُ: ٥٦- ٥٧، وغايةُ الِاختصارِ: ١/ ٧، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٧٥، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٤٤٠.

(٢) اختُلِفَ في اسمِ أَبي هريرةَ -رضي اللهُ عنه- واسمِ أَبيه اختلافًا عظيمًا، وقدِ استظهر شيخُنا المُحَدِّثُ النَّاقِدُ: عبدُ اللهِ السَّـعْدُ -حفظه اللَّهُ-: أَنَّ اسمَه: عبدُ اللهِ، وأَنَّ اسمَ أَبيه: عامِرٌ، وأَفاض في تقريرِ ذلك، في بَحْثٍ له -ضِمْنَ شَرْحِه سُنَنَ التِّرْمِذِيِّ-، سمعتُ عليه كثيرًا منه.

وقد بيَّنَ فيه أَنَّ أَرْجَحَ ما سُمِّيَ به هو عبدُ اللَّه وعبدُ الرَّحمنِ.

وأَنَّ أَسانِيدَ تسميتِه عبدَ الرَّحمنِ مَدْخُولَةٌ، وأَسانِيدَ تسميتِه عبدَ اللهِ أَصحُّ.

وأَنَّ تسميتَه عبدَ اللهِ هي الَّتي ذكرها البُخاريُّ -فيما نَقَلَه عنه التِّرْمِذيُّ-، وقال التِّرْمِذيُّ: وهذا أَصحُّ، وهي الَّتي ذكرها ابنُ حِبَّانَ كذلك.

قلتُ: يُنظَرُ: سُنَنُ التِّرْمِذيِّ: ١/ ٥، وصحيحُ ابنِ حِبَّانَ: ٢/ ٢٦٠.

وقد ساق شيخُنا الأَدِلَّةَ على رُجْحَانِ ما ذهب إِليه في اسمِ أَبي هريرةَ -رضي اللهُ عنه- واسمِ أَبيه، وليس هذا مَحَلَّ ذِكْرِها.

(٣) يُنظَرُ: المُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٨٦، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٣٨٢.

(ت: ٣٠ تقريبًا)[١].

وقرأَ ابنُ العَبَّاسِ -رضي اللهُ عنهما- عليه وعلى زَيْدِ بنِ ثابِتٍ رضي اللهُ عنه (ت: ٤٥)[٢].

وقرأَ أُبَيٌّ وزَيْدٌ -رضي اللهُ عنهما- على النَّبيِّ ﷺ (ت: ١١)[٣]، وقرأَ النَّبيُّ ﷺ على أُبَيٍّ -رضي اللهُ عنه- سُورَةَ البَيِّنَةِ[٤].

* * *

(١) يُنظَرُ: غايةُ الاختصارِ: ١/ ٧، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٦٣، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣٧٠.

(٢) يُنظَرُ: الإقناعُ للأَهْوَازيِّ: ١٨١، والمُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠١، والمُبْهِجُ: ١/ ١١٤، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٦٤، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٤٢٦.

(٣) يُنظَرُ: السَّبْعَةُ: ٥٦- ٥٧، والإقناعُ للأَهْوَازيِّ: ١٨١، والمُسْتَنِيرُ: ١/ ٣٠١، والمُبْهِجُ: ١/ ١١٤، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٥٤، ٥٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١، ٢٩٦.

(٤) وقد أَخرجَ ذلك أَحمدُ (٢١٢٠٢، ٢١٢٠٣)، من حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي اللهُ عنه، والبُخاريُّ (٣٨٥٦، ٥٠١١، ٥٠١٢) ومُسْلِمٌ (١٨١٥، ١٨١٦)، من حديثِ أَنَسِ ابنِ مالكٍ رضي اللهُ عنه، وغيرُهم.

وما في الصحيحينِ ليس صريحًا في قراءةِ النَّبيِّ ﷺ على أُبَيٍّ رضي اللهُ عنه، وقد صُرِّحَ بهذا في روايةِ أَحمدَ، وغيرِها.

• **تَذْيِيلٌ**:

وفيه فائدةٌ وتنبيهانِ.

فأَمَّا الفائدةُ:

فهي ما سبق في قولي: «بعضُ أَسانِيدِ هذه القراءاتِ لم يتيسَّرْ لي وَصْلُ أَسانِيدِي به سَمَاعًا، وسأَذكرُ بعضَ الأَمْثِلَةِ في التَّذْيِيلِ المُلْحَقِ بهذا الإسنادِ».

وهذا مِثَالٌ مُفَصَّلٌ من تلك الأَمْثِلَةِ[1]: وهو إِفادةُ هاشمِ بنِ محمَّدٍ المَغْرِبيِّ (ت: ١١٨٦) اتِّصالَ إِسنادِه بابنِ القاصِحِ، حيثُ قال: «اعلم أَنِّي قرأتُ بما تضمَّنته الإفادةُ المُقْنِعَةُ في قراءةِ الأَئِمَّةِ الأَربعةِ[2]، في الشَّواذِّ: من أَوَّلِ القرآنِ إلى ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾ [البَقَرَة: ٢٠٣] على شيخِ القُرَّاءِ والإقراءِ بقَسْطَنْطِينِيَّةَ، الشيخ: محمَّدِ بنِ مصطفى بنِ رمضانَ، المَعروفِ بجَلَبِي إِمامٍ.

وقرأَ الشيخُ: محمَّدُ بنُ مصطفى -على ما قِيلَ- على محمَّدِ بنِ القاسِمِ

(١) ويُنظَرُ مثالانِ آخَرَانِ في مَشْيَخَةِ أَبي المَوَاهِبِ: ٧٧، ١٠٠، والمُجْمَع في القراءاتِ الأَربع: ل: ٥/ أَ- ١١/ أ.
وأَظُنُّ أَنَّ البحثَ كَفِيلٌ بإِبْرَازِ أَمْثِلَةٍ أُخَرى، ومقصودي هنا هو ذِكْرُ نوعٍ من هذه الأَمْثِلَةِ، وليس استقصاءَها.

(٢) وهي من تأليفِ الوَزِيرِ: عبدِ اللهِ باشا، الشهيرِ بابنِ الكُوبْرِيلي، الآتي ذكرُه.

البَقْريِّ[١] (ت: ١١١١)، على عبدِ الرحمنِ اليَمَنيِّ، على الشِّهابِ: أَحمدَ بنِ عبدِ الحَقِّ[٢]، على ناصرِ الدِّينِ الطَّبْلَاويِّ، على شيخِ الإسلامِ، وأَخذ شيخُ الإسلامِ على أَبي العَبَّاسِ القَلْقِيليِّ، عن قراءتِه على أَبي البَقَاءِ: عليِّ بنِ عثمانَ بنِ القاصِحِ العُذْريِّ.

وكذا قرأتُ -أَيضًا- بما تضمَّنته الإفادةُ، من أَوَّلِ القرآنِ إلى سورةِ مريمَ على خاتمةِ المُحقِّقين بالدِّيارِ الرُّومِيَّةِ، الشيخ: مصطفى بنِ عبدِ الرَّحمنِ المَنَمَنيِّ (ت: ١١٥٥ تقريبًا)، نزيلِ قَسْطَنْطِينِيَّةَ.

وأَخبرني بأَنَّه قرأَ على الوزيرِ: عبدِ اللهِ باشا، الشهيرِ بابنِ الكُوبْرِيلي، بضمِّ الكافِ -بعدَها واوٌ ساكنةٌ- وسكونِ الباءِ وكسرِ الرَّاءِ -بعدها ياءٌ ساكنةٌ- (ت: ١١٤٣).

---

(١) سمَّى المَغْرِبيُّ أَبا البَقَريِّ -هنا، وفيما يأتي- بـ(القاسِمِ) -مُحَلًى بالأَلفِ واللَّامِ-، وهو في بعضِ المَصادِرِ، وقد سبق تَغْلِيطُ هذا، وأَنَّ الصوابَ أَنَّه غيرُ مُحَلًى بهما. وقد ضُبِطَت نِسْبَةُ البَقَريِّ -هنا، وفيما يأتي- في المَخْطُوطِ بإِسكانِ القافِ، وقد سبق تَغْلِيطُ هذا، وأَنَّ الصوابَ فتحُها.

(٢) سبق بيانُ أَنَّ السُّنْبَاطيَّ هذا هو أَحمدُ بنُ أَحمدَ السُّنْبَاطيُّ -الابنُ-، وليس الوالدَ. وبناءً عليه: فإِنَّ ما ذكره المَغْرِبيُّ -هنا- من قراءتِه -مباشرةً- على زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ= فيه نظرٌ؛ فتِلْمِيذُه عبدُ الرَّحمنِ اليَمَنيُّ جعل بينهما واسطةً، وهو ابنُ شيخِ الإسلامِ: يوسفُ. يُنظَرُ: ثَبَتُ الأَسْقاطيِّ: ل: ٩/ أ.

قال: أَخبرني مَشْيَخَةُ الإسلامِ -أَئِمَّةُ الإقراءِ-: عليُّ سليمانُ[١] المَنْصُوريُّ (ت: ١١٣٤)، والأَحْمَدَانِ: ابنُ عمرَ الأَسْقَاطيُّ، وأَحمدُ البَقْريُّ (كان حَيًّا: ١١٤٩)، بجميعِ ما ذكرتُ في هذا الكتابِ من الرِّواياتِ: إجازةً من الأَوَّلِ، وقراءةً على الأَخيرَيْن.

أَمَّا الأَوَّلُ: فإِنَّه قرأ على سلطانَ بنِ أَحمدَ المَزَّاحيِّ.

وأَمَّا الثَّاني: فقال: أَخبرني الشهابُ البَنَّا، عن سلطانَ.

وقرأَ سلطانُ على سيفِ الدِّينِ، على الشهابِ: أَحمدَ بنِ عبدِ الحقِّ[٢]، على جمالِ الدِّينِ بنِ شيخِ الإسلامِ: زَكَرِيَّا، على والدِه: شيخِ الإسلامِ.

---

(١) يَعني: عليَّ بنَ سليمانَ.

وينبغي ذِكْرُ (ابنِ) بين العَلَمَيْنِ؛ لأَنَّ تَرْكَ ذلك يُوهِمُ أَنَّ العَلَمَ الآخَرَ تابِعٌ للأَوَّلِ، وهو -كذلك- من مسالِكِ العَجَمِ.

وقد أَوقعَ هذا التركيبُ مُعْرِبِيهِ في خِلافٍ، فذهبوا فيه مَذاهبَ! يُنظَرُ: لَحْنُ القولِ: ٩٣- ٩٥.

والأَقربُ أَنَّه يُعْرَبُ على تقديرِ وجودِ (ابنِ) بينَ العَلَمَيْنِ؛ إِذا تُحُقِّقَ أَنَّ الِاسمينِ لعَلَمَيْنِ؛ كما هنا.

وعليه: فإِنَّ المُضافَ إِليه (سليمان)، يَنُوبُ عنِ المُضافِ (ابن) في الإِعرابِ، فيَرْتَفِعُ. يُنظَرُ: أَلْفِيَّةُ ابنِ مالِكٍ: البيتانِ: ٤١٣- ٤١٤، وشرحُها: المَقاصِدُ الشافيةُ: ٤/ ١٤٢- ١٦٥.

(٢) وأَخْذُ سيفِ الدِّينِ الفَضَاليِّ عن أَحمدَ بنِ عبدِ الحقِّ السُّنْباطيِّ فيه نظرٌ، سبق بيانُه.

وأَمَّا الثَّالثُ: فقال: قرأتُ على محمَّدِ بنِ القاسمِ البَقْريِّ، على عبدِ الرَّحمنِ اليَمَنيِّ، على الشهابِ: ابنِ عبدِ الحقِّ[١]، على ناصرِ الدِّينِ الطَّبْلَاويِّ، على شيخِ الإسلامِ.

وأَخذ شيخُ الإسلامِ عن أَبي العَبَّاسِ: القَلْقِيليِّ، عن قراءتِه على أَبي البَقَاءِ: عليِّ بنِ عثمانَ بنِ القاصِحِ العُذْريِّ»[٢].

وهذا الإسنادُ فيه فوائدُ نفيسةٌ -كما تَرَى-، ومع هذا لم يَتَسَنَّ لي إثباتُ الِاتِّصالِ به[٣].

---

(١) وأَخْذُ عبدِ الرَّحمنِ اليَمَنيِّ عن أَحمدَ بنِ عبدِ الحقِّ السُّنْبَاطيِّ الوالدِ سبقَ بيانُ غَلَطِه، وأَنَّ الصوابَ أَخْذُه عنِ السُّنْباطيِّ الِابنِ.

(٢) يُنظَرُ: شرحُ الإفادةِ المُقْنِعَةِ: و: ٣.

(٣) وقد وصَلَه حَنَفِي السَّقَّا، وتَبِعَه تِلْمِيذُه -شيخُنا- السَّمَنُّوديُّ، فذكرا أَنَّ العُبَيْديَّ قرأَ على محمَّدِ بنِ حَسَنٍ السَّمَنُّوديِّ، الشهيرِ بالمُنَيِّرِ (ت: ١١٩٩)، وهو قرأَ على مصطفى الإزْمِيريِّ، المَنَمَنِيِّ.

قلتُ: والإزْمِيريُّ بإسنادِه الآنِفِ؛ ولكن فيما ذكراه نظرٌ بيِّنٌ؛ وذلك لأَنَّه لا يُعرَفُ أَخْذُ المُنَيِّرِ عنِ الإزْمِيريِّ، وها هم معاصرو المُنَيِّرِ -تِلْمِيذُه الزَّبيديُّ، والمُراديُّ، والجَبَرْتيُّ- لم يذكروا الإزْمِيريَّ في شُيُوخِه. يُنظَرُ: المُعْجَمُ المُخْتَصُّ: ٦٨٥- ٦٨٦، وسِلْكُ الدُّرَرِ: ٤/ ١٢٢، وعجائبُ الآثارِ: ٢/ ١٣٥- ١٣٧، وإجازةُ السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ بالقراءاتِ الأَربعِ: و: ١، وإجازةُ السَّمَنُّوديِّ بها -كذلك-: ٢٠.

وأَمَّا التَّنْبِيهانِ:

فالأَوَّلُ: أُنَبِّهُ على ما وقعَ في إجازةِ المُتَوَلِّي: مِن أَنَّ ابنَ الجَزَريِّ أَخذ الأَربعَ «عن شيخِه، إمامِ الجامعِ الأَزْهَرِ: المَعروفِ بابنِ اللَّبَّانِ (ت: ٧٧٦)، عنِ الشيخِ: أَحمدَ، صِهْرِ الشاطِبيِّ (ت: ٦٦١)، عنِ الشيخِ الشَّاطِبيِّ (ت: ٥٩٠)، عن أَبي داودَ: سليمانَ بنِ نَجَاحٍ (ت: ٤٩٦)، على الحافظِ: أَبي عَمْرٍو الدَّانيِّ، مُؤَلِّفِ التَّيْسِيرِ (ت: ٤٤٤)، وباقي السَّنَدِ مذكورٌ في النَّشْرِ»(١).

وفي هذا الإِسنادِ أَغْلَاطٌ:

أَوَّلُهَا: أَخْذُ ابنِ الجَزَريِّ الأَربعَ عنِ ابنِ اللَّبَّانِ.

ولا يصحُّ ذلك؛ إلَّا قراءةَ اليَزيديِّ؛ احتِمَالًا(٢).

ثانيها: أَخْذُ ابنِ اللَّبَّانِ عن صِهرِ الشَّاطِبيِّ القراءاتِ الأَربعَ.

ولا يصحُّ ذلك، فابنُ اللَّبَّانِ وُلِدَ -كما قال تِلْمِيذُه ابنُ الجَزَريِّ، فيما أَخبره به ابنُ اللَّبَّانِ نَفْسُه- سنةَ: خَمْسَ عَشْرَةَ وسبعِ مِئَةٍ، وصِهْرُ الشَّاطِبيِّ مات سنةَ: إِحدى وستين وسِتِّ مِئَةٍ(٣).

---

(١) إجازةُ المُتَوَلِّي بالأَربعِ: ل: ٤/ أ.

(٢) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٥، وغايةُ النِّهايةِ: ٢/ ٧٢- ٧٣، وجامعُ الأَسانِيدِ: ٩٩- ١٣٤.

(٣) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٧٨١، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٤٦، ٢/ ٧٢.

فابنُ اللَّبَّانِ وُلِدَ بعدَ وفاةِ صِهْرِ الشَّاطِبيِّ بنَحْوِ أَربعٍ وخمسين سنةً!

ثالثُها: القولُ بأَنَّ اسمَ صِهْرِ الشَّاطِبيِّ أَحمدُ.

والصحيحُ أَنَّ اسمَه عَلِيٌّ(١).

رابعُها: أَخْذُ صِهْرِ الشاطِبيِّ القراءاتِ الأَربعَ عنِ الشاطِبيِّ.

والصحيحُ أَنَّه لم يَقرأْها على الشَّاطِبيِّ(٢).

خامسُها: أَخْذُ الشَّاطِبيِّ القراءاتِ الأَربعَ عن سليمانَ بنِ نَجَاحٍ.

والصحيحُ أَنَّه لم يقرأْ عليه أَصْلًا، فالشَّاطِبيُّ وُلِدَ -كما أَخبرَ تِلْمِيذُه السَّخَاويُّ- سنةَ: ثَمَانٍ وثلاثين وخَمْسِ مِئَةٍ، وابنُ نَجَاحٍ مات سَنَةَ: سِتٍّ وتسعين وأَربع مِئَةٍ(٣).

فالشَّاطِبيُّ وُلِدَ بعدَ وَفَاةِ ابنِ نَجَاحٍ بنَحْوِ اثنتينِ وأَربعين سنةً!

سادسُها: أَخْذُ سليمانَ بنِ نَجَاحٍ القراءاتِ الأَربعَ عن أَبي عَمْرٍو الدَّانيِّ.

ولا يصِحُّ ذلك؛ فالدَّانيُّ -فيما أَعلمُ- لم يَقْرأْ بها أَو يُقْرِئْها(٤).

سابعُها: القولُ بأَنَّ باقيَ إِسنادِ الأَربع مذكورٌ في النَّشْرِ.

---

(١) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٧٨٠، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٤٤.

(٢) يُنظَرُ: طَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ٢/ ٧٨٠، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٥١- ٥٢، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٤٥.

(٣) يُنظَرُ: الصِّلَةُ: ١/ ١٨٠، وفتحُ الوَصِيدِ: ١/ ٧، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٤٦٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٣١٧.

(٤) يُنظَرُ: الصِّلَةُ: ٢/ ٤٢-٤٣، وطَبَقَاتُ القُرَّاءِ: ١/ ٤١٨-٤١٩، وغايةُ النِّهايةِ: ١/ ٥٠٣-٥٠٤.

- والصحيحُ أَنَّ الَّذي في النَّشْرِ ليس فيه إسنادُ قراءةِ الحَسَنِ، وقراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ -من طريقِ المُفْرَدَةِ-، والَّذي فيه هو قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ والأَعْمَشِ واليَزِيديِّ -من المُبْهِجِ-، وقراءةُ اليَزِيديِّ من المُسْتَنِيرِ.

- ثُمَّ الَّذي في النَّشْرِ ليس من طريقِ الدَّانيِّ؛ بل ليس فيه أَحدٌ ممَّن ذُكِروا في الإسنادِ الآنِفِ؛ إِلَّا صِهْرَ الشَّاطِبيِّ، الَّذي أَخَذَ عنه الصَّائغُ قراءةَ اليَزِيديِّ، بمُضَمَّنِ المُسْتَنِيرِ، وأَخَذَ هو المُسْتَنِيرَ عنِ السِّلَفيِّ، إجازةً عامَّةً.

- ثُمَّ الَّذي في النَّشْرِ -أَيضًا- ينتهي إلى ابنِ سِوَارٍ -صاحبِ المُسْتَنِيرِ-، وسِبْطِ الخَيَّاطِ -صاحبِ المُبْهِجِ-، ولا يزيدُ على ذلك.

وقد سَلَفَ بَسْطُ ما في النَّشْرِ (١).

التَّنْبِيهُ الآخَرُ: في إجازةِ حَنَفِي السَّقَّا لشيختِنا نَفِيسَةَ أَغْلَاطٌ كبيرةٌ، يعرفُها من له أَدْنَى نَظَرٍ في أَسانِيدِ القراءاتِ.

منها: أَنَّ محمَّدَ ابنَ أَبي جُمْعَةَ الهَبْطيَّ (ت: ٩٣٠) قرأَ على أَبي عَمْرٍو الدَّانيِّ (ت: ٤٤٤)!

والعجيبُ أَنَّ هذه الأَغْلَاطَ لم تقعْ له في إجازتِه لشيخِنا السَّمَنُّوديِّ، الَّتي كانت قبلَ إجازتِه لشيختِنا نَفِيسَةَ بنحوِ ستةَ عشَرَ عامًا: فإجازتُه لشيخِنا السَّمَنُّوديِّ كانت في: ٢٧/ ٣/ ١٣٧٠، وإجازتُه لشيختِنا نَفِيسَةَ

---

(١) يُنظَرُ: النَّشْرُ: ١/ ٨٢، ٨٣.

كانت في: ٢٧/ ٢/ ١٣٨٦.

فلعلَّه فَقَدَ تحريرَه الَّذي وقعَ في إجازتِه لشيخِنا السَّمَنُّوديِّ، ولم يتيسَّرْ له -مَرَّةً أُخرى- في إجازتِه لشيختِنا نَفِيسَةَ؛ لتَقَدُّمِ سِنِّه[(١)].

وليس بخافٍ أَنَّ إجازاتِ المُتأَخِّرين يتخلَّلُها كثيرٌ من الأَغْلَاطِ، ولم يقتصِرْ ذلك على القراءاتِ الأَربعِ؛ بل طالَ القراءاتِ العشرَ كذلك.

فلعلَّ اللهَ يُهَيِّئُ مَن يَنْهَدُ إلى تَحْرِيرِها نُهُودَ هُمَامٍ، فكم في ذلك من فوائدَ وخيراتٍ عِظَامٍ.

* * *

(١) يُنظَرُ: إجازتُه للسَّمَنُّوديِّ بالأَربعِ: و: ٣، وإجازتُه لنَفِيسَةَ بها -أَيضًا-: و: ٢٢، ٣٠.

فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ

١. إتْحَافُ فُضَلَاءِ البَشَرِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشَرَ، لأَحمدَ البَنَّا، ت: الضَّبَّاع، دارُ النَّدْوَةِ، بيروتُ، لبنانُ، ١٣٥٩.

٢. إجازةُ أَبي الضِّياءِ الشَّبْرَامَلِّسيِّ للعَجَميِّ، للعَجَميِّ نَفْسِه، مَخْطُوطَةٌ، مكتبةُ المَلِكِ عبدِ العزيزِ، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، عارِفُ حِكْمَتُ، ٢٧٢.

٣. إجازةُ الحاجِّ محمودٍ بالقراءاتِ العَشْرِ الصُّغْرى والكُبْرى، لوَلِيِّ الدِّينِ حافظٍ، مَخْطُوطَةٌ، ضِمْنَ مَجْمُوعٍ، وليس عليها بَيَانَاتٌ.

٤. إجازةُ السَّمَنُّوديِّ في القراءاتِ الأَربعِ الزَّائدةِ على العَشْرِ، ضِمْنَ مَجْمُوعٍ من إجازاتِه، قام بجمعِها وترتيبِها وتصحيحِها وتحقيقِها وتهذيبِها الشيخُ نَفْسُه، وهي من مكتبةِ الشيخِ: محمَّدِ بنِ فَوْزِي.

٥. إجازةُ السَّمَنُّوديِّ في القراءاتِ العَشْرِ من طريقِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ، ضِمْنَ مجموعٍ من إجازاتِه، قام بجمعِها وترتيبِها وتصحيحِها وتحقيقِها وتهذيبِها الشيخُ نَفْسُه، وهي مُصَوَّرَةٌ من الشيخِ: محمَّدِ بنِ فَوْزِي.

٦. إجازةُ المُتَوَلِّي في القراءاتِ الأَربعِ، مَخْطُوطَةٌ، دارُ الكُتُبِ المِصْرِيَّة، القاهِرَةُ، مِصْرُ، ٢٨٤.

٧. إجازةُ المُخَلَّلاتيِّ بالقراءاتِ السبعِ، للبَدَويِّ، مَخْطُوطَةٌ، دارُ الكتبِ المِصْرِيَّةُ، ٢٤٧، مِن فَنِّ القراءاتِ.

٨. إجازةُ المَنْصُوريِّ العامَّةُ للأَرْضَرُوميِّ، مَخْطُوطَةٌ، جامعةُ الإمامِ: محمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةُ، الرِّياض، السُّعُودِيَّةُ، ١٤٣٢.

٩. إجازةُ جَعْفَرٍ السَّنْهُوريِّ لمُحمَّدٍ الغَزِّيِّ، المَعروفِ بابنِ الغَرَابِيلِيِّ، مَخْطُوطَةٌ، ضِمْنَ إجازاتِ الغَزِّيِّ، في دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، ١٩٦، مَجَامِيعُ م.

١٠. إجازةُ حَسَنِ بنِ خَلَفٍ الحُسَينيِّ بالقراءاتِ السَّبْعِ، لابنِ أَخيه: محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ خَلَفٍ الحُسَينيِّ، الشهيرِ بالحَدَّادِ، مَخْطُوطَةٌ، جامعةُ المَلِكِ سُعُودٍ، الرِّياضُ، السُّعُوديَّةُ، ٢٨٤٩.

١١. إجازةُ حَنَفي السَّقَّا للسَّمَنُّوديِّ في الأَربعِ، من مكتبةِ الشيخِ السَّمَنُّوديِّ.

١٢. إجازةُ زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ لمُحمَّدِ بنِ زَيْنِ الدِّينِ قاسمٍ الغَزِّيِّ، ضِمْنَ إجازاتِ الغَزِّيِّ، في دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، ١٩٦، مَجامِيعُ م.

١٣. إجازةُ سَلَمُونَةَ للخَرْبُوطيِّ بالقراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ، مَخْطُوطَةٌ، مكتبةُ المَلِكِ عبدِ العزيزِ، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، المَحْمُوديَّةُ، ٢٧٩٠.

١٤. الأَسَامِي والكُنَى، لأَبي أَحمدَ الحاكِمِ، ت: يوسفَ الدَّخيِّلِ، مكتبةُ الغُرَباءِ، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، السُّعُوديَّةُ، الأُولى، ١٤١٤- ١٩٩٤ م.

١٥. الاِسْتِذْكارُ، لابنِ عبدِ البَرِّ، ت: عبدِ المُعْطِي قَلْعَجِي، دارُ قُتَيْبَةَ، بسُورِيَّا ولبنانَ، ودارُ الوَعْيِ، بحَلَبِ سُورِيَّا، الأُولى، ١٤١٤- ١٩٩٣ م.

١٦. الاِسْتِيعابُ في معرفةِ الأَصحابِ، لابنِ عبدِ البَرِّ، ت: عليّ محمَّدٍ البجاويِّ، دارُ الجِيلِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤١٢- ١٩٩٢ م.

١٧. أُسْدُ الغابةِ في معرفةِ الصحابةِ، لابنِ الأَثِيرِ، دارُ الفِكْرِ، بيروتُ، لبنانُ، ١٤٠٩- ١٩٨٩ م.

١٨. إِسنادُ الضَّبَّاعِ في القراءاتِ الأَربعِ، في مقدِّمةِ إِتْحَافِ فُضَلَاءِ البَشَرِ، دارُ النَّدْوَةِ الجديدةِ، بيروتُ، لبنانُ، ١٣٥٩.

١٩. الإِصَابَةُ في تمييزِ الصحابةِ، لابنِ حَجَرٍ، ت: التُّرْكِيِّ وأَعوانِه، دارُ هَجَرَ، القاهرةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢٩- ٢٠٠٨ م.

٢٠. الإقناعُ في القراءاتِ السَّبْعِ، لابنِ الباذِشِ، ت: عبدِ المَجيدِ قَطَامِشَ، طَبْعُ جامعةِ أُمِّ القُرَى، الثَّانيةُ، ١٤٢٢- ٢٠٠١ م.

٢١. الإقناعُ، للأَهْوَازِيِّ، وقد طُبِعَ منه قِطْعَةٌ، ضِمْنَ مجموعٍ، ت: عمرَ حمدانَ، المَكتبُ الإسلاميُّ، في عَمَّانِ الأُرْدُنِّ، ومؤسسةُ الرَّيَّانِ، في بيروتِ لبنانَ، الأُولى، ١٤٣٠- ٢٠٠٩ م.

٢٢. أَلْفِيَّةُ ابنِ مالِكٍ، ت: سليمانَ العُيُونيِّ، دارُ المِنْهَاجِ، الرِّياضُ، السُّعُوديَّةُ، الأُولى، ١٤٣٢.

٢٣. إيضاحُ الرُّمُوزِ ومِفْتَاحُ الكُنُوزِ في القراءاتِ الأَربعَ عَشْرَةَ، للقَبَاقِبِيِّ، ت: أَحمدَ شُكْرِي، دارُ عَمَّارٍ، عَمَّانُ، الأُرْدُنُّ، الأُولى، ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م.

٢٤. الإيضاحُ في القراءاتِ، للأَنْدَرابِيِّ، رِسالةُ دُكْتُورَاه، في جامعةِ أُمِّ القُرَى، كُلِّيَّةُ الدَّعوةِ وأُصُولِ الدِّينِ، قسمُ الكتابِ والسُّنَّةِ، ١٤٢٩.

٢٥. بستانُ الهُداةِ في اختلافِ الأَئِمَّةِ والرُّواةِ في القراءاتِ الثَّلَاثَ عَشْرَةَ واختيارِ اليَزِيديِّ، لابنِ الجُنْديِّ، ت: حُسَيْنِ العَوَاجِيِّ، دارُ الزَّمَانِ، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، السُّعُوديَّةُ، الأُولى، ١٤٢٩- ٢٠٠٨ م.

٢٦. البُنْيَانُ المَرْصُوفُ في روايةِ الحُرُوفِ، لعَلِيِّ بنِ سَعْدٍ الغامِديِّ المَكِّيِّ.

٢٧. بيانُ السببِ المُوجِبِ لِاختلافِ القراءاتِ، وكَثْرَةِ الطُّرُقِ والرِّواياتِ، للمَهْدَويِّ، ضِمْنَ مجموعٍ، ت: أَحمدَ بنِ فارِسٍ السَّلُّومِ، دارُ ابنِ حَزْمٍ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.
٢٨. تاريخُ ابنِ مَعِينٍ، روايةُ الدُّوريِّ، ت: أَحمدَ سَيْفٍ، جامعةُ أُمِّ القُرَى، الأُولى، ١٣٩٩- ١٩٧٩ م.
٢٩. تاريخُ الإسلامِ ووَفَيَاتُ المَشاهيرِ والأَعلامِ، للذَّهَبِيِّ، ت: بشارٍ معروفٍ، دارُ الغَرْبِ الإسلاميِّ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ٢٠٠٣ م.
٣٠. التاريخُ الكبيرُ، للبُخَاريِّ، صحَّحه أَبو الوَفَاءِ الأَفْغَانيُّ، دائِرَةُ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةُ، حَيْدَر آباد، الهِنْدُ، الأُولى، ١٣٧٨- ١٩٥٩ م.
٣١. تاريخُ مدينةِ السَّلامِ (بَغْدَادَ)، للخطيبِ البَغْدَاديِّ، ت: بشَّارٍ معروفٍ، دارُ الغَرْبِ الإسلاميِّ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٢- ٢٠٠١ م.
٣٢. التَّجْنِيسُ والمَزِيدُ، للمَرْغِينانيِّ، ت: محمَّد أَمينٍ مَكِّيٍّ، إدارةُ القرآنِ والعُلُومِ الإسلاميَّةِ، كَرَاتْشِي، باكِسْتانُ، الأُولى، ١٤٢٤- ٢٠٠٤ م.
٣٣. التسهيلُ لعُلُومِ التنزيلِ، ت: محمَّدِ بنِ سِيدِي محمَّد مَوْلَاي، دارُ الضِّياءِ، الكُوَيْتُ، الأُولى، ١٤٣٠- ٢٠٠٩ م.
٣٤. ثَبَتُ ابنِ البَيْلونيِّ، مَخْطُوطٌ، دارُ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، ٣٦، مصطلح تَيْمُورَ.
٣٥. ثَبَتُ الأَسْقَاطيِّ (كفايةُ الطالبِ القَنُوعِ ببَدَائِعِ الإسنادِ المَرفوعِ)، تخريجُ ابنِه محمَّدٍ، مَخْطُوطٌ، الأَزْهَرِيَّةُ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، ١١٢٠.
٣٦. ثَبَتُ زَكَرِيَّا الأَنصاريِّ، تخريجُ السَّخَاويِّ، ت: محمَّدِ بنِ إبراهيمَ الحُسَيْنِ، دارُ البَشَائِرِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٣١- ٢٠١٠ م.

٣٧. الثِّقاتُ، لابنِ حِبَّانَ، طُبِعَ تحتَ مُرَاقَبَةِ: محمَّد عبدِ المُعِيدِ خان، دائِرَةُ المَعارِفِ العُثْمَانِيَّةُ، الأُولى، ١٣٩٣- ١٩٧٣ م.
٣٨. الجامعُ في القراءاتِ العَشْرِ وقراءةِ الأَعْمَشِ، لابنِ فارِسٍ الخَيَّاطِ، مَخْطُوطٌ، مكتبةُ لالالِي، استانْبُولُ، تُرْكِيَا، ٢٤.
٣٩. الجامعُ لقراءاتِ الأَئِمَّةِ العَشَرَةِ، بعِلَلِها ووُجُوهِها، وزيادةٍ عليها، للفارِسيِّ، مَخْطُوطٌ، نُورْ عُثْمَانِيَّة، اسْتَانْبُولُ، تُرْكِيَا، ١٥٠.
٤٠. الجامعُ للأَدَاءِ: رَوْضَةُ الحُفَّاظِ، بتهذيبِ الأَلفاظِ، في اختلافِ الأَئِمَّةِ الغُرَرِ، القَرَأَةِ الخَمْسَةَ عَشَرَ (رَوْضَةُ المُعَدَّلِ)، للمُعَدَّلِ، مَخْطُوطٌ، الجامعةُ الإسلاميَّةُ، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، وهو مُصَوَّرٌ عن نسخةِ البَلَدِيَّةِ، بالإسْكَنْدَرِيَّةِ، بمِصْرَ، وهو خِلْوٌ من الرَّقمِ.
٤١. الجرحُ والتعديلُ، لابنِ أَبي حاتِمٍ، ت: جماعةٍ، منهمُ: العَلَّامةُ: عبدُ الرَّحمنِ المُعَلِّميُّ، دائِرَةُ المَعارِفِ العُثْمَانِيَّةُ، حَيْدَرْ آبادُ، الهِنْدُ، الأُولى، ١٣٦١.
٤٢. الجزءُ المَوجودُ من رسالةِ العلَّامةِ الضَّبَّاعِ في حَقِّ الضَّادِ، طُبِع مع: (التجويدِ ومصدرِه، وحقيقةِ النُّطْقِ بالضَّادِ)، للضَّبَّاعِ، قام على نَشْرِهما عمرُ المَرَاطيُّ، أَضْوَاءُ السَّلَفِ، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الأُولى، ١٤٢٨- ٢٠٠٧ م.
٤٣. جَمَالُ القُرَّاءِ وكَمَالُ الإقراءِ، لعَلَمِ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ، ت: مروانَ العَطِيَّةِ ومُحْسِنِ خَرابَةَ، دارُ المَأمونِ، في دمشقَ وبيروتَ، الأُولى، ١٤١٨- ١٩٩٧ م.
٤٤. جَمْعُ الجَوَامِعِ، مع حاشِيَةِ زَكَرِيَّا الأَنْصاريِّ على شَرْحِ المَحَلِّيِّ عليه، ت: عبدِ الحفيظِ بنِ طاهرِ هِلَالٍ الجزائِرِيِّ، مكتبةُ الرُّشْدِ، الرِّياضُ، السُّعوديَّةُ، الأُولى، ١٤٢٨- ٢٠٠٧ م.

٤٥. جوابٌ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ عن سؤَالٍ عنِ المُرادِ بالأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، وعن مُوجِبِ الِاختلافِ بين القُرَّاءِ فيما احتمله خَطُّ المُصْحَفِ، وعن حُكْمِ القـراءةِ بالشَّاذِّ، ضِمْنَ مجمـوعٍ، ت: أَحمدَ بنِ فارِسِ السَّلُّومِ، دارُ ابنِ حَزْمٍ، بَيْرُوتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.

٤٦. الجَوْهَرُ النَّضِيدُ في شَرْحِ القَصِيدِ، لابنِ الجُنْديِّ، رسالةُ دُكْتُورَاه، للدُّكْتُورِ: عبدِ الرَّزَّاقِ بنِ محمدٍ كاملٍ الحافظِ، من أَوَّلِ الكتابِ إلى نهايةِ بابِ الإدغامِ الكبيرِ، الجامعةُ الإسلاميَّةُ، كُلِّيَّةُ القرآنِ، قسمُ القراءاتِ، عام: ١٤٢٨- ١٤٢٩.

٤٧. حُكْمُ القراءةِ بالقراءاتِ الشَّواذِّ، ليوسفَ أَفَنْدِي زَادَهْ، ت: عمرَ حمدانَ وتَغْرِيدَ حمدانَ، دارُ الفضيلةِ، وتوزيعُ المَكتبِ الإسلاميِّ، عَمَّانُ، الأُرْدُنُّ، الأُولى، ١٤٢٥- ٢٠٠٤ م.

٤٨. الدُّرَرُ الكامِنَةُ في أَعْيَانِ المِئةِ الثَّامِنَةِ، لابنِ حَجَرٍ، دارُ الجِيلِ، بيروتُ، لبنانُ، ١٤١٤- ١٩٩٣ م.

٤٩. الرَّوْضُ النَّضِيرُ، في تَحْرِيرِ أَوْجُهِ الكتابِ المُنِيرِ، للمُتَوَلِّي، نُسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ، كَتَبَها: محمَّد عيسى بنُ إبراهيمَ المِصْريُّ، عامَ: ١٣٠٩، وقابلها حَسَنُ بنُ حَسَنٍ الجُرَيْسيُّ، عامَ: ١٣١٣، وهذه النُّسْخَةُ من مكتبةِ الدُّكْتُورِ: ياسرٍ المَزْرُوعيِّ، وقد وَصَلَتْ إليه من مكتبةِ شيخِنا، المُقرئِ الكبيرِ: إبراهيمَ السَّمَنُّوديِّ، رحمهُ اللهُ تعالى.

٥٠. رَوْضَةُ النَّاظِرِ وجُنَّةُ المُناظِرِ، لابنِ قُدامَةَ المَقْدِسيِّ، ت: عبدِ الكريمِ النَّمْلَةِ، مكتبةُ الرُّشْدِ، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الثَّانيةُ، ١٤١٤- ١٩٩٣ م.

٥١. الرَّوْضَةُ في القراءاتِ الإحدى عَشْرَةَ: للمالكيِّ، ت: د. مصطفى عدنانَ محمَّد سلمانَ، مكتبةُ العُلُومِ والحِكَمِ، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، السُّعُوديَّةُ، ودارُ العُلُومِ والحِكَمِ، دِمَشْقُ، سُوريَّا، الأُولى، ١٤٢٤- ٢٠٠٤ م.
٥٢. زيادةُ التَّتِمَّةِ في قراءةِ الثَّلاثةِ الأَئِمَّةِ، لابنِ القاصِحِ، ت: عَطِيَّةَ الوُهَيْبيِّ، طبعته جائزةُ دُبَيِ الدَّوليَّةُ للقرآنِ الكريمِ، الأُولى، ١٤٣٤- ٢٠١٣ م.
٥٣. السَّبْعَةُ، لابنِ مُجَاهِدٍ، ت: شَوْقِي ضَيْفٍ، دارُ المَعارِفِ، القاهِرَةُ، الثَّالثةُ.
٥٤. سراجُ القارئِ المُبْتَدِي وتِذْكارُ المُقْرِئِ المُنْتَهِي، لابنِ القاصِحِ، ت: أَحمدَ القادِريِّ، دارُ سَعْدِ الدِّينِ، دِمَشْقُ، سُورِيَّا، الأُولى، ١٤١٤- ١٩٩٤ م.
٥٥. سِلْكُ الدُّرَرِ في أَعْيَانِ القَرْنِ الثَّاني عَشَرَ، للمُرَاديِّ، دارُ الكتابِ الإسلاميِّ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، وهي مُصَوَّرَةٌ عن طَبْعَةِ بُولَاقَ، الَّتي كانت في سنةِ: ١٣٠١.
٥٦. السَّنَا الباهِرُ بتَكْمِيلِ النُّورِ السَّافِرِ في أَخبارِ القَرْنِ العاشِرِ، لمُحمَّدٍ الشِّلِّيِّ اليَمَنِيِّ، ت: إبراهيمَ المَقْحَفِيِّ، مكتبةُ الإرشادِ، صَنْعَاءُ، اليَمَنُ، الأُولى، ١٤٢٥- ٢٠٠٤ م.
٥٧. السُّؤَالاتُ الشَّفَهِيَّةُ.
٥٨. سِيَرُ أَعْلامِ النُّبَلَاءِ، للذَّهَبِيِّ، ت: جماعةٍ من أُولِي العلمِ، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ، بيروتُ، لبنانُ، الحاديةَ عَشْرَةَ، ١٤١٧- ١٩٩٦ م.
٥٩. شَرْحُ الإفادةِ المُقْنِعَةِ في قراءاتِ الأَئِمَّةِ الأَربعةِ، لهَاشِمٍ المَغْرِبيِّ، مَخْطُوطٌ، جامعةُ أُمِّ القُرى، مكتبةُ المَلِكِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ العزيزِ، ١١٩١.

٦٠. شَرْحُ النَّوَوِيِّ على صحيح مُسْلِمٍ، ت: جماعةٍ من الباحثين، دارُ الخيرِ، دِمَشْقُ وبَيْرُوتُ، الرَّابعةُ، ١٤١٨- ١٩٩٨ م.
٦١. شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذيِّ، الأَبوابِ الثَّلَاثَةِ الأُولى منها، لعبدِ اللهِ السَّعْدِ، مكتوبٌ على الحاسُوبِ، ولمَّا يُنْشَرْ بعدُ.
٦٢. شَرْحُ طَيِّبَةِ النَّشْرِ، لأَحمدَ ابنِ النَّاظِمِ، تصحيحُ: عليٍّ الضَّبَّاعِ، طَبْعُ المَعاهِدِ الأَزْهَرِيَّةِ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، ١٤٢٥- ٢٠٠٤ م.
٦٣. صحيحُ ابنِ حِبَّانَ، بتَرْتِيبِ ابنِ بَلْبَانَ، ت: شُعَيْبِ الأَرْنَؤُوطِ، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ، بيروتُ، لبنانُ، الثَّانيةُ، ١٤١٤- ١٩٩٣ م.
٦٤. صحيحُ البُخاريِّ، ت: جماعةٍ من الباحثين، جَمْعِيَّةُ المَكْنَزِ الإسلاميِّ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢١- ٢٠٠٠ م.
٦٥. صحيحُ مُسْلِمٍ، ت: جماعةٍ من الباحثين، جَمْعِيَّةُ المَكْنَزِ الإسلاميِّ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢١- ٢٠٠٠ م.
٦٦. الصِّلَةُ، لابنِ بَشْكُوالَ، ت: جَلالِ الأُسْيُوطيِّ، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٩- ٢٠٠٨ م.
٦٧. الضَّوْءُ اللَّامِعُ لأَهلِ القَرْنِ التاسِعِ، للسَّخَاويِّ، ت: دارُ الجِيلِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤١٢- ١٩٩٢ م.
٦٨. طَبَقَاتُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ، لابنِ السَّلَّارِ، ت: أَحمد محمَّدٍ عَزُّوزٍ، المَكتبةُ العَصْرِيَّةُ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٣- ٢٠٠٣ م.
٦٩. طَبَقَاتُ القُرَّاءِ، للذَّهَبِيِّ، ت: أَحمدَ خان، طَبْعُ مركزِ المَلِكِ فَيصَلٍ للبُحُوثِ والدِّراساتِ الإسلاميَّةِ، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الثَّانيةُ، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.

٧٠. الطَّبَقَاتُ الكبيرُ، لابنِ سَعْدٍ، ت: عليّ محمَّد عمرَ، مكتبةُ الخانْجِي، القاهِرَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢١- ٢٠٠١ م.

٧١. طوالِعُ النُّجُومِ في مُوافِقِ المَرْسُومِ في القراءاتِ الشَّاذَّةِ على المَشْهُورِ، للدِّيوانيِّ، ضِمْنَ (وَجْهِ التَّهاني إلى مَنْظُوماتِ الدِّيوانيِّ)، ت: ياسِرٍ المَزْرُوعيِّ، وزارةُ الأَوقافِ والشُّؤُونِ الإسلاميَّةِ، الكُوَيْتُ، الأُولى، ١٤٢٩- ٢٠٠٨ م.

٧٢. طيِّبَةُ النَّشْرِ في القراءاتِ العَشْرِ، لابنِ الجَزَريِّ، ولهَا نسختانِ:

أ- مطبوعةٌ، ت: تميمٍ الزُّعْبيِّ، توزيعُ دارِ الهُدَى، المَدينةُ النَّبَوِيَّةُ، السُّعُوديَّةُ، الثَّانيةُ، ١٤٢١- ٢٠٠٠ م.

ب- مَخْطُوطَةٌ: وهي النُّسْخَةُ الَّتي كُتِبَتْ للعُقْبيِّ، وعليها إجازةُ ابنِ الجَزَريِّ له، الأَزْهَرِيَّةُ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، ١٩٤٧ (٢٤).

٧٣. عَجَائِبُ الآثارِ في التَّرَاجِمِ والأَخبارِ، للجَبَرْتيِّ، ت: عبدِ الرَّحيمِ عبدِ الرَّحمنِ عبدِ الرَّحيمِ، مَطْبَعةُ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، ١٩٩٧ م.

٧٤. العِلَلُ ومعرفةُ الرِّجالِ، للإمامِ أَحمدَ، ت: وَصِيِّ اللهِ عَبَّاسٍ، دارُ الخاني، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الثَّانيةُ، ١٤٢٢- ٢٠٠١ م.

٧٥. غايةُ الِاختصارِ في قراءاتِ العَشَرَةِ أَئِمَّةِ الأَمصارِ، لأَبي العَلاءِ الهَمَذَانيِّ، ت: أَشْرَفَ فُؤَادِ طَلْعَتْ، الجَمْعِيَّةُ الخَيْرِيَّةُ لتحفيظِ القرآنِ، جُدَّةُ، السُّعُودِيَّةُ، الأُولى، ١٤١٤- ١٩٩٤ م.

٧٦. غايةُ النِّهايةِ في أَسماءِ رِجالِ القراءاتِ أُولي الرِّوايةِ والدِّرايةِ، لابنِ الجَزَريِّ، نشرُ: برجستراسر، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ٢٠٠٦ م.

٧٧. فتحُ البابِ فِي الكُنَى والأَلْقَابِ، لابنِ مَنْدَهْ، رسالةُ دُكْتُورَاه، فِي جامعةِ أُمِّ القُرَى، مقدَّمةٌ من الطالبِ: عبدِ العزيزِ الرَّحْمَانِيِّ، عامَ: ١٤٠٧.
٧٨. فتحُ الكبيرِ المُتَعَالِ، بشرحِ مُذْهِبَةِ الإشْكَالِ، عن بعضِ كلامِ ذي الجَلالِ، لمُحمَّدِ بنِ قاسِمٍ البَقَرِيِّ، ت: جمالِ بنِ السَّيِّدِ رِفاعيٍّ، مكتبةُ الإيمانِ، الجِيزَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٧ م.
٧٩. فتحُ الكريمِ فِي تحريرِ أَوْجُهِ القرآنِ العظيمِ، للمُتَوَلِّي، ت: ياسِرٍ المَزْرُوعيِّ، وزارةُ الأَوقافِ والشُّؤُونِ الإسلاميَّةِ الكُوَيْتِيَّةُ، الأُولى، ١٤٣١- ٢٠١٠ م.
٨٠. فتحُ الوَصِيدِ فِي شَرْحِ القَصِيدِ، للسَّخَاويِّ، ت: مَوْلَايْ مُحمَّدٍ الإِدْرِيسيِّ، مكتبةُ الرُّشْدِ، الرِّياضُ، السُّعُوديَّةُ، الأُولى، ١٤٢٣- ٢٠٠٢ م.
٨١. فَتْوَى للحافظِ ابنِ حَجَرٍ عنِ القراءاتِ، وهو اللَّحَقُ الثَّالثُ بمُنْجِدِ المُقرئِين ومُرْشِدِ الطالِبِين، لابنِ الجَزَرِيِّ، ت: عليِّ بنِ مُحمَّدٍ العِمْرانِ، دارُ عالَمِ الفوائِدِ، مكَّةُ، الأُولى، ١٤١٩.
٨٢. فضائلُ القرآنِ ومعالِمُه وآدابُه، لأَبِي عُبَيدٍ: القاسِمِ بنِ سَلَّامٍ، ت: أَحمَدَ الخَيَّاطيِّ، وزارةُ الأَوقافِ والشُّؤُونِ الإسلاميَّةِ بالمَملكةِ المَغْرِبيَّةِ، الأُولى، ١٤١٥- ١٩٩٥ م.
٨٣. فوائدُ الاِرْتِحَالِ ونَتَائِجُ السَّفَرِ فِي أَخبارِ القَرْنِ الحادي عَشَرَ، للحَمَويِّ، ت: عبدِ اللهِ الكَنْدَريِّ، دارُ النَّوادِرِ، سُورِيَّا، لبنانُ، الكُوَيْتُ، الأُولى، ١٤٣٢- ٢٠١١ م.
٨٤. الفوائِدُ المُعْتَبَرَةُ فِي الأَحْرُفِ الأَربعةِ الزَّائِدةِ على العَشَرَةِ، ت: عليٍّ الغامِديِّ المَكِّيِّ، دارُ البَشَائِرِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٣٦- ٢٠١٥ م.

٨٥. القَبَسُ في شرحِ مُوَطَّإِ مالكِ بنِ أَنَسٍ، لابنِ العَرَبيِّ، ضِمْنَ مجموعٍ، ت: التُّرْكِيِّ وأَعوانِه، دارُ هَجَرَ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢٦- ٢٠٠٥ م.
٨٦. القراءاتُ الشَّاذَّةُ وتوجيهُها من لغةِ العَرَبِ، لعبدِ الفتَّاحِ القاضي، طُبِعَ مع البُدُورِ الزاهِرَةِ له، دارُ الكتابِ العَرَبيِّ، الأُولى، ١٤٠١- ١٩٨١ م.
٨٧. القواعِدُ المُقَرَّرَةُ والفوائِدُ المُحَرَّرَةُ، لمُحمَّدِ بنِ قاسِمٍ البَقَريِّ، ت: محمَّدٍ المَشْهَدانيِّ، مكتبةُ الرُّشْدِ، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الأُولى، ١٤٢٦- ٢٠٠٥ م.
٨٨. الكامِلُ، للهُذَليِّ، مَخْطُوطٌ، نُسْخَةُ رُوَاقِ المَغَارِبَةِ: ٣٦٩، الأَزْهَرُ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، ولم أُحِلْ على مَطْبُوعِ جمالِ بنِ السَّيِّدِ رِفاعيٍّ؛ لأَنَّه غيرُ جَيِّدٍ.
٨٩. الكُنَى والأَسماءُ، للدُّولَابيِّ، ت: جماعةٍ من العلماءِ، دائِرَةُ المَعَارِفِ النِّظَامِيَّةُ، حَيْدَرْ آبادُ، الأُولى، ١٣٢٣.
٩٠. لَحْنُ القولِ، لعبدِ العزيزِ الحَرْبيِّ، دارُ ابنِ حَزْمٍ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٣١- ٢٠١٠ م.
٩١. اللَّحْنُ في قراءةِ القرآنِ الكريمِ، لعليٍّ الغامِديِّ المَكِّيِّ، طبعه كُرْسِيُّ تعليمِ القرآنِ الكريمِ وتعليمِه، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الأُولى، ١٤٣٤.
٩٢. لطائفُ الإشاراتِ لفُنُونِ القراءاتِ، للقَسْطَلَّانيِّ، ت: مركزِ الدِّراساتِ القرآنيَّةِ، بمُجَمَّعِ المَلِكِ فَهْدٍ لطباعةِ المُصْحَفِ الشَّرِيفِ، بالمَدينةِ النَّبَوِيَّةِ، الأُولى، ١٤٣٤.
٩٣. المُبْهِجُ في القراءاتِ الثَّمَانِ، وقراءةِ الأَعْمَشِ، وابنِ مُحَيْصِنٍ، واختيارِ خَلَفٍ واليَزِيديِّ، لسِبطِ الخَيَّاطِ، رسالةُ دُكْتُورَاه، للدُّكْتُورَةِ: وفاءَ قزمارَ، جامعةُ أُمِّ القُرَى، كُلِّيَّةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ١٤٠٤- ١٤٠٥، ١٩٨٤- ١٩٨٥ م.

٩٤. مَجْمَعُ السُّرُورِ ومَطْلَعُ الشُّمُوسِ والبُدُورِ، للقَبَاقِبيِّ، ت: مكتبِ قُرْطُبَةَ، مؤسَّسةُ قُرْطُبَةَ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ٢٠٠٥ م.

٩٥. المُجْمَعُ في القراءاتِ الأَربعِ، لمُحمَّد عارِفٍ الحِفْظيِّ، مَخْطُوطَةٌ، دارُ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، قراءاتُ طَلْعَتْ، ٧٩.

٩٦. المُحْتَسَبُ في تَبْيينِ وُجُوهِ القراءاتِ والإيضاحِ عنها، لابنِ جِنِّي، ت: جماعةٍ من الباحثين، دارُ سَزْكِينَ، الثَّانيةُ، ١٤٠٦- ١٩٨٦ م.

٩٧. المُرَبَّى الكابُلِيُّ فيمَن روى عنِ الشَّمْسِ البابِلِيِّ، للزَّبيديِّ، طُبِعَ مع ثَبَتِ البابِلِيِّ، ت: محمَّدٍ العَجْميِّ، البشائِرُ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٥- ٢٠٠٤ م.

٩٨. المُرْشِدُ الوَجِيزُ إلى عُلُومٍ تتعلَّقُ بالكتابِ العَزِيزِ، لأَبي شَامَةَ المَقْدِسيِّ، ت: طيار قُولاج، دارُ وَقْفِ الدِّيانَةِ التُّرْكِيِّ، أَنْقَرَةُ، الثَّانيةُ، ١٤٠٦- ١٩٨٦ م.

٩٩. مسائلُ الإمامِ أَحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، روايةُ ابنِه عبدِ اللهِ، ت: زُهَيْرٍ الشَّاوِيشِ، المَكتبُ الإسلاميُّ، بيروتُ ودِمَشْقُ، الأُولى، ١٤٠١- ١٩٨١ م.

١٠٠. المُسْتَنِيرُ في القراءاتِ العَشْرِ، لابنِ سِوَارٍ، ت: عَمَّارٍ الدَّدُو، دارُ البُحُوثِ للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ وإِحياءِ التُّرَاثِ، دُبَيّ، الإماراتُ، الأُولى، ١٤٢٦- ٢٠٠٥ م.

١٠١. مُسْنَدُ الإمامِ أَحمدَ، ت: جماعةٍ من الباحثين، بإشرافِ: شُعَيْبٍ الأَرْنَؤُوطِ، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ، الأُولى، ١٤٢٠- ١٩٩٩ م.

١٠٢. مَشْيَخَةُ أَبي المَوَاهِبِ الحَنْبَلِيِّ، ت: محمَّد مُطِيعٍ الحافِظِ، دارُ الفِكْرِ المُعاصِرِ، بلبنانَ، ودارُ الفِكْرِ بسُورِيَّا، الأُولى، ١٤١٠- ١٩٩٠ م.

١٠٣. مُصْطَلَحُ الإشاراتِ في القراءاتِ الزَّوائِدِ المَرْوِيَّةِ عنِ الثِّقاتِ، لابنِ القاصِحِ، ت: عَطِيَّةَ الوُهَيْبيِّ، دارُ الفِكْرِ، عَمَّانُ، الأُرْدُنُّ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.

١٠٤. معاني الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، للرَّازيِّ، ت: حَسَنِ ضِياءِ الدِّينِ عِتْرٍ، دارُ النَّوادِرِ، سُوريَّا، لبنانُ، الكُوَيْتُ، الأُولى، ١٤٣٣- ٢٠١٢ م.
١٠٥. المُعْجَمُ المُخْتَصُّ، للزَّبِيديِّ، ت: نِظامِ اليَعْقُوبيِّ ومحمَّدٍ العَجْميِّ، دارُ البَشَائِرِ، بيروتُ، لبنانُ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.
١٠٦. معرفةُ الصَّحابةِ، لأَبي نُعَيمٍ، ت: عادلٍ العزازيِّ، دارُ الوطنِ، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الأُولى، ١٤١٩- ١٩٩٨ م.
١٠٧. المُغْنِي، لابنِ قُدَامَةَ، ت: عبدِ اللهِ التُّرْكِيِّ وعبدِ الفَتَّاحِ الحُلْوِ، دارُ عالَمِ الكُتُبِ، الرِّياضُ، السُّعُودِيَّةُ، الثَّالثةُ، ١٤١٧- ١٩٩٧ م.
١٠٨. مُفْرَدَةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ، للأَهْوَازيِّ، ت: عمرَ حَمْدانَ، دارُ ابنِ كثيرٍ، عَمَّانُ، الأُرْدُنُّ، توزيعُ المَكتبِ الإسلاميِّ، بيروتُ، عَمَّانُ، الأُولى، ١٤٢٨- ٢٠٠٧ م.
١٠٩. مُفْرَدَةُ الحَسَنِ البَصْريِّ، ت: عمرَ حَمْدانَ، دارُ ابنِ كثيرٍ، عَمَّانُ، الأُرْدُنُّ، توزيعُ المَكتبِ الإسلاميِّ، بيروتُ، عَمَّانُ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.
١١٠. المَقَاصِدُ الشَّافِيَةُ في شرحِ خُلَاصَةِ الكافِيَةِ، للشَّاطِبِيِّ، ت: جماعةٍ من الأُسْتَاذِينَ، معهدُ البُحُوثِ العِلْمِيَّةِ وإِحـياءِ التُّرَاثِ الإسـلاميِّ، بجامعةِ أُمِّ القرى، بمكَّةَ، الأُولى، ١٤٢٨- ٢٠٠٧ م.
١١١. مقدِّمةٌ في مذاهبِ القُرَّاءِ الأَربعةِ الزَّائِدةِ على العَشَرَةِ، للمَزَّاحيِّ، مَخْطُوطَةٌ، جامعةُ الإمامِ محمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةُ، ٨٥٩.
١١٢. مُنْجِدُ المُقرئِين ومُرْشِدُ الطَّالِبِين، لابنِ الجَزَريِّ، ت: عليِّ بنِ محمَّدٍ العِمْرانِ، دارُ عالَمِ الفوائِدِ، مكَّةُ، الأُولى، ١٤١٩.
١١٣. مَوَارِدُ البَرَرَةِ على الفوائِدِ المُعْتَبَرَةِ، للمُتَوَلِّي، ت: عليٍّ الغامِديِّ المَكِّيِّ.

١١٤. المَوَاعِظُ والِاعتبارُ بذِكْرِ الخِطَطِ والآثارِ، للمِقْرِيزيِّ، ت: محمَّد زينهم ومَدِيحَةَ الشَّرْقَاويِّ، مكتبةُ مَدْبُولي، ١٩٩٨ م.

١١٥. النَّشْرُ في القراءاتِ العَشْرِ، لابنِ الجَزَريِّ، تصحيحُ: عليٍّ الضَّبَّاعِ، دارُ الكتابِ العَرَبيِّ.

١١٦. النِّهايةُ في القراءاتِ الزَّائِدةِ على العَشَرَةِ، ضِمْنَ مجموعٍ، ت: جَمَالٍ رِفاعيٍّ، مكتبةُ ابنِ تَيْمِيَّةَ، القاهِرَةُ، مِصْرُ، الأُولى، ١٤٢٧- ٢٠٠٦ م.

١١٧. هَدِيَّةُ القُرَّاءِ والمُقْرِئِين، لخَلِيلِ الجَنَايِنِيِّ، مطبوعٌ مع (الآياتِ البَيِّنَاتِ في حُكْمِ جمعِ القراءاتِ)، للحَدَّادِ، والمَجموعُ خِلْوٌ من معلوماتِ الطَّبْعِ.

* * *

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الْمُقدِّمَةُ ٥

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تَرْجَمَةُ الْقُرَّاءِ الْأَرْبعَةِ تَرْجَمَةً مُوجَزَةً ٨

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمُ الْإِقْرَاءِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ ١٣

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَصَادِرُ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ ٢٩

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: إِسْنَادُ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ ٣٤

تَذْيِيلٌ ٨٠

فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ ٨٨

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ ١٠٢

* * *